الإثنين 26 تشرين الأول 2020
العدد 4183 السنة الخامسة عشرة
Lundi 26 Octobre 2020 no 4183 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
ردم الفقر
بـ«ضريبة التضامن»

● **محمد وهبة**
أسئلة «الفاريز» التي
لم يُجب عليها سلامة

● **جورج قرم**
ما يحتاجه لبنان

إعلان الحكومة ينتظر «التمثيل المسيحي»؟ [2]

التدقيق الجنائي يسقط [4]

القضاء ينتصر للاستعباد! [6-7]

(هيثم الموسوي)

تقرير

نقابة المهندسين
ربع المباني التراثية مهدّد بالانهيار

6

رياضة

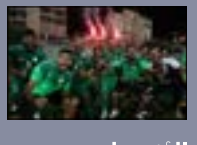

الأنصار حسم القمة والعهد في مأزق

8

العراق

السنوية الأولى لـ«حراك تشرين»
عودة العنف إلى بغداد

12

المشهد السياسي

(هيثم الموسوي)

الحريري متكتّم وعون يشير إلى تقدم في إعلان الحكومة ينتظر «التمثيل المسيحي»؟

لا مكان بين السياسيين حالياً لغير التفاؤل بتأليف حكومة سريعاً. غالبية العقد حُلت أو تكاد، لكن تبقى مسالة التمثيل المسيحي. حساسية المسألة مرتبطة بحساسية العلاقة بين سعد الحريري وجبران باسيل، لكن ثمة من يؤكد أن تلك لن تكون عقبة دام رئيس الجمهورية يمثّل «ضمانة مسيحية»

تقرير

وفد روسي في بيروت الأربعاء: تأجيل مؤتمر دمشق لعودة النازحين؟

موسكو ـ أحمد حاج علي

جهدت موسكو في الحثّ على إنجاح مبادرتها بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في دمشق في 11 و12 تشرين الثاني المقبل، مخصص لمعالجة ملف إعادة النازحين السوريين. وتشير الأوساط المطلعة على تفاصيل زيارة المبعوث الأممي الى سوريا الكسندر غير بيدرسون، أمس، الى أن ملف المؤتمر كان في سلم أولويات مباحثاته مع الجانب السوري، وخصوصاً مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم الذي التقى به.

ومن ضمن مؤشرات الجهود الروسية المبذولة، توجّهُ وفد روسي رفيع المستوى الى لبنان الاربعاء المقبل، تزامناً مع وجود بيدرسون في بيروت. ويضم الوفد مبعوث الرئيس الروسي الخاص الى سوريا الكسندر لافرينتيف، ورئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الروسية ومبعوث الوزير لافروف للتسوية السورية الكسندر كينشاك، إضافة إلى ضابط كبير في وزارة الدفاع الروسية، لبحث موضوع المؤتمر. من المقرر لقاء الوفد الروسي الرؤساء الثلاثة وقائد الجيش العماد جوزف عون، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، في حال كانت ظروفه الصحية تسمح باللقاء. وقد يتم اللقاء كذلك مع الرئيس المكلف سعد الحريري، من دون استثناء لقاءات أخرى في جدول الأعمال، بحسب معطيات الأوساط المتابعة.

وكان من المتفق عليه مشاركة لبنان في المؤتمر، ممثلاً بسفارته في دمشق. لكن، وبحسب مصادر مطلعة على تفاصيل الاتصالات الدبلوماسية، يدور نقاش الآن يرجّح إمكان تأجيل المؤتمر ونقل مكان انعقاده الى عاصمة أخرى قد تكون عاصمة كازاخستان، نور سلطان (أستانا)، أو موسكو، لتوفير أوسع مشاركة ممكنة، وتفادياً لمقاطعة العديد من الدول المتحفظة أو الممتنعة عن زيارة دمشق حتى اليوم، بالرغم من التأكد من حصول زيارة موظف أمني أميركي كبير مؤخراً الى العاصمة السورية دمشق.

حركة سعد الحريري توحي بأنه مستعجل التأليف، كما سبق أن أعلن في البيان الذي تلاه بعد تكليفه. الخميس كُلّف، والجمعة أجرى الاستشارات النيابية، والسبت والأحد التقى رئيس الجمهورية. رغم التكتّم الشديد وبيانات التوضيح، إلا أن الأجواء إيجابية. في لقاء السبت، جرى الاتفاق على حكومة عشرينية، لا مصغّرة. مبدأ إدارة وزير واحد لأكثر من وزارة بدا غير عملي بالنظر إلى تجربة الحكومة المستقيلة. وبالرغم من أن ذلك اللقاء لم يتطرق إلى آلية التأليف، لكن الحريري أبلغ عون حرصه على التفاهم معه على كل شيء. لم يرشح الكثير عن لقاء أمس، لكن مجرد انعقاده بهذه السرعة أوحى أن أمور التأليف تتقدم، وهو ما أكده المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية أمس. وإذ خرجت كلمة من القصر الجمهوري، فإن بيت الوسط يفرض تكتّماً شديداً على اللقاءات التي يجريها ونتائجها.

مع ذلك، فإن الحديث عن تأليف سريع يزداد حضوراً في الأوساط السياسية. لا أحد يتعامل مع يوم التكليف بوصفه اليوم الأول لانطلاق قاطرة التأليف. الحريري بدأ التأليف فعلياً لحظة تكليف مصطفى أديب. وإلى أن اعتذر الأخير، كان الحريري قد قطع شوطاً كبيراً. الكثير من الإشكاليات والعقبات ذُلّل في تلك الفترة، وهو يستكمل عمله بناءً على ما وصل إليه من نتائج، خاصة أنه يعرف تماماً مطالب كل طرف. وعلى سبيل المثال، لم تعد فكرة الحكومة المصغرة التي سبق أن أصرّ عليها الحريري عبر أديب مطروحة، كما لم يعد التأليف من دون الأخذ برأي مختلف الكتل مطروحاً. وكذلك لم تعد مسألة وزارة المالية، التي استهلكت وقتاً طويلاً من مساعي «التأليف الأول»، مطروحة في «التأليف الثاني». حتى مسألة الحصة الدرزية اتفق عليها قبل التكليف الثاني. لم يعد يبقى سوى معالجة مسألة الحصة المسيحية، وتلك هي الأكثر تعقيداً. على ما يبدو، فإن الجميع سلّم بواقع أن رئيس الجمهورية سيكون هو المعني بتسمية العدد الأكبر من هذه الحصة، إضافة إلى تمثيل تيار المردة والقومي والطاشناق. وفيما سبق أن أكد النائب جبران باسيل للحريري، خلال الاستشارات، أنه يؤيد ما يتفق عليه مع رئيس الجمهورية، إلا أن القلق من تفجير الموقف لا يزال قائماً، بالنظر إلى التعقيدات والحساسيات الموجودة أو التي يمكن أن تطرأ.

باسيل لا يزال في انتظار أن يضع الحريري «قواعد التأليف ليبنى على الشيء مقتضاه». الجديد، في رأي قيادة التيار، «هو الاتفاق على أن أسماء الوزراء يجب ان تحوز موافقة رئيس الجمهورية. الأجواء عموماً إيجابية لكن الخشية تكمن في شيطان التفاصيل. على الأغلب الحريري متّجه صوب حكومة تكنو سياسية ليس بمعنى تقسيم الوزراء بين سياسيين واختصاصيين، ولكن باختصاصيين مدعومين من أحزاب، رغم أن البعض قد يتشاطر بالترويج للأمر على أنه حكومة اختصاصيين».

الراعي: المداورة الشاملة

في سياق متصل، دعا البطريرك الماروني بشارة الراعي الرئيس المكلف إلى «تخطّي شروط الفئات السياسية وشروطهم المضادة، وتجنّب مستنقع المصالح والمحاصصة وشهية السياسيين والطائفيين، فيما الشعب منهم براء».

وتوجه إليه بالقول: «التزم فقط بنود الدستور والميثاق، ومستلزمات الإنقاذ، وقاعدة التوازن في المداورة الشاملة وفي اختيار أصحاب الكفاية والأهلية والولاء للوطن، حيث تقترن المعرفة بالخبرة، والاختصاص بالاستقلالية السياسية». وحذر من «الاتفاقيات الثنائية السرية والوعود، فإنها تحمل في طياتها بذور خلافات ونزاعات على حساب نجاح الحكومة». وقال الراعي: «لا تضع وراء ظهرك المسيحيين، تذكر ما كان يردّد المغفور له والدك: البلد لا يمشي من دون المسيحيين». واعتبر أن الحريري، «خلافاً لكل المرات السابقة، أمام تحدّ تاريخي وهو إعادة لبنان إلى دستوره نصاً وروحاً، وإلى ميثاقه، وإلى هويته الأساسية الطبيعية كدولة الحياد الناشط، أي الملتزمة ببناء سيادتها الداخلية الكاملة بجيشها وقواها العسكرية، والقائمة على سيادة القانون والعدالة، والممسكة وحدها بقرار الحرب والسلام، والمدافعة عن نفسها بوجه كل اعتداء خارجي بجيشها وقواها الذاتية، والفاصلة بين الحق والباطل». ودعا إلى «العجلة في تشكيل الحكومة، لكن ليس على قاعدة: من مشى مشى، ومن لم يمش يبقى خارجاً».

(الأخبار)

التيار: الحريري متّجه صوب حكومة من اختصاصيين مدعومين من أحزاب

ابراهيم الأمين

انتظروا الأسوأ!

من النكات التي سرت بعد إعادة تكليف سعد الحريري بتأليف الحكومة، واحدة تقول: منيح اللي الثورة ما كانت أقوى... كان رجع فؤاد السنيورة!

حسناً، ها قد عاد سعد. لا يملك الرجل أي عناصر تتيح له قلب المشهد نحو الأحسن. حتى السحرة من حوله فاتهم قطار العجائب. وليس أمام الناس سوى الاستراحة قليلاً، على وقع أوهام الإصلاح وتراجع سعر الدولار واستعداد الحكام للتغيير، ثم سيعودون الى مواجهة العجز الذي يكبّلهم في كل مرة، باسم المصالح الكبرى، أي تلك المصالح التي تخص عصبياتهم. لكن المشهد لن يقتصر هذه المرة على التجمعات ذات الحساسيات الطائفية أو المذهبية أو حتى العقائدية. لقد انضم الى النادي تنظيم جديد، هو أقرب الى العصابة منه الى الإطار، اسمه «جماعة المجتمع المدني»، وهؤلاء، نجحوا خلال سنة فقط، في امتلاك كل عناصر السرقة والدجل والكذب والتبعية، وصار عندهم تحالفات مع مراكز قوى في النظام، من قوى سياسية ومرجعيات دينية ومنصات إعلامية ورجال أعمال، لكنهم أضافوا الى النادي تجمع المؤسسات القطاعية، من جامعات كبرى ونقابات

> **مشروع الحريري هو ورقة صندوق النقد لا غير، والأمل بانفجار التسوية من داخلها... ومبروك للنظام انضمام «المجتمع المدني» الى صفوفه**

مهنية كبرى... كل هؤلاء، الذين عرضوا علينا خدماتهم وعضلاتهم خلال عام، وما زالوا يعرضون أن يتولوا هم السلطة، أصابهم العجز أيضاً، لكنهم ليسوا محبطين الى الدرجة التي تعيدهم الى صفوف «حزب الكنبة». والسبب ليس قدرتهم على اختراع وسائل احتجاج جديدة، بل كونهم تورطوا في «نظام عيش» يفرض عليهم العمل من أجل استمرار الحصول على الدعم المادي في زمن الدولارات الطازجة!

سينتظر الجميع من دون جدوى أن يبادر أحد الى مراجعة واقعية لما حصل. أهل السلطة أصلاً يحترفون لعبة تقاذف المسؤوليات، وهم على استعداد دائم لبيع البلاد الى من يدفع أكثر. أما القوى السياسية ما دون السلطة، فهي لا تملك خطاباً قادراً على إعادتها الى تصدر المشهد السياسي. سيمارس هؤلاء كل أنواع الألاعيب، ولننتظر متخرّجي الجبهة اللبنانية من الكتائب والقوات والكنيسة كيف سيخترعون شعارات لإدارة أمورهم في المرحلة المقبلة، مع ترجيح أنهم سيرفعون من سقف التهويل من الآخر والسعي الى تعزيز فكرة التعايش كمجموعات داخل دولة شبه موحدة. أما الآخرون، من القوى الإسلامية التي انتصرت في الحرب الاهلية وتولت إدارة البلاد خلال ثلاثين سنة، فإن قادتها وكوادرها ينشغلون اليوم بحماية ما كسبوه حقاً أو غصباً خلال هذه العقود، وجلّ همهم أن لا يعاقبهم الساحر الكبير، ولو أن خوفهم متفاوت بين «قلة الحيلة» مثل وليد جنبلاط، و«ضيق الحال» مثل سعد الحريري، و«انسداد الافق» مثل نبيه بري. أما طبقة رجال الاعمال منهم، فتظهر استعداداً لتعديل أسعار الرشى إنْ تطلّب السوق ذلك. أما حزب الله، فسينتظر المزيد من الخسائر على صعيد البنى السياسية والاجتماعية المتحالفة معه، لأن أولوياته تفرض عليه جدول أعمال تنتج عنه خسارة قسم من اللبنانيين، ما دام هو مصرّ على حماية علاقته مع قسم آخر منهم.

غير ذلك، سيكون من العبث السؤال عن أحوال اليسار بكل خلطاته وأذواقه وأنواعه، ولا حتى عن «المتعلمين الأوادم» الذين قبلوا قيادة فضلو خوري وسليم دكاش (لم تتحمل الجامعة اليسوعية محاضرة واحدة لشربل نحاس)، ثم ساروا خلف أشرف ريفي وربيع الزين، وسرَّهم الاحتفاء بهم من قبل بيار الضاهر وميشال المر وتحسين خياط. وهؤلاء، يرجّح، وعسى أن أكون مخطئاً، سوف يقبلون في المرحلة المقبلة دور الندابات فوق القبور. وجلّ ما يقولونه: سلاح المقاومة منع التغيير!

ماذا ينتظرنا مع سعد الحريري؟

أمام الرجل مهلة زمنية محددة لتنفيذ برنامج عمل هو شريك في وضعه، أساسه ورقته الإصلاحية الشهيرة، لكن تحديثه سيكون على شكل تنفيذ طلبات صندوق النقد الدولي. وأساس فلسفته: كيف نحصل على دولارات جديدة؟ لكن ليس عنده سؤال عمّا إذا كان يجب علينا الإنتاج لكي نحصل على هذه الدولارات، بل عنده إلحاح على أن نجد من يمدّنا بمزيد من الدين، وساعتها، لن يكون الحريري مربكاً وهو يتحدث إلى الناس: الدين له كلفة، له فائدة وله أساس، ولكي نحصل على الدين علينا أن نوفّر للدائن ضمانات بأن نتصرف بطريقة تعيد هذا المال، ولأن اسمنا أدرج على لائحة المدين المتعثر، صار لزاماً علينا الأخذ بشروط الدائن، وبالتالي، انتظروا أيها اللبنانيون أيام تنفيذ طلبات الدائن. وسيتوقف عن الكلام هنا! أما ما الذي يريده الدائن، فهو أمر جرى تبسيطه الى أبعد الحدود من قبل أصحاب رؤوس الأموال: إلغاء أي دور رعاية من قبل الدولة لمواطنيها. وهذا يعني: إلغاء كل أنواع الدعم، سواء الدعم الخاص باللبرة الوطنية (يعني ترك سعر الدولار على غاربه) أم دعم السلع والخدمات (يعني ترك أسعار المحروقات والأدوية والطباعة والتعليم والمواد الغذائية خاضعة لشروط السوق)، كما سيفرض تقليص النفقات (يعني طرد عشرات الألوف من الموظفين من القطاع العام، ووقف كل برامج الاستثمار في البنى التحتية أو تطوير القطاعات ذات البعد الاجتماعي)، كما يعني الضمان المسبق للحصول على عائدات المؤسسات المنتجة (هذا يعني إما الإشراف الكامل على مؤسسات الكهرباء والمياه والهاتف والكازينو والميدل إيست والريجي و... أو امتلاكها من خلال برنامج خصخصة يجري، عنوة، إشراك أصحاب الودائع في المصارف فيه).

لكن الأهم من كل ذلك، أن الدائن، وهو عبارة عن ممثلي دول غنية، يريد ضمانات سياسية وأمنية بألا تسوء الأمور في لبنان، وهنا، سينتقل الى المستوى الآخر من الطلبات، مثل تلك التي تقول إن على لبنان السير في علاقات مهادنة مع كل من يشكل الخلاف معه عنصر قلق، وهذا يقود - من دون طول شرح - الى طلب تجميد أي خلاف أو صراع أو تباين مع العدو، وأن تعطى السلطة اللبنانية (يقصد بها الجيش والمؤسسات الأمنية الرسمية) دور الضامن الميداني، ولو تطلب الأمر منها فرض سيطرتها على الأرض بالقوة. هذا الدفتر المفتوح من الشروط، هو جدول أعمال حصري لأي حكومة يؤلفها سعد الحريري، وإذا كان الناس لم يتعلموا من تجاربهم بعد، فسيشاهدون فصلاً جديداً من الفيلم الاميركي الطويل، وسيظلون يبكون كل وقت الفيلم، حتى ولو أصابتهم نوبات ضحك، فهي ستكون المرافقة عادة للكوميديا السوداء التي يعرفها اللبنانيون جيداً.

من قبل بهذه التسوية، عليه أن يستعد لدفع الأثمان الكبيرة، والفاتورة هذه المرة لن تخص فئة دون غيرها، لكن المنطق يعلمنا أن تضارب المصالح بين من بأيديهم الأمر، كفيل أحياناً بتفجير التسوية. وهذا ما نأمله، لأنه، وببساطة شديدة، لا مجال لانتظار الخير مع هؤلاء جميعاً. ومن يفكر في الانتفاض عليهم من جديد، عليه أن ينظر من على يمينه ويساره، ويعرف أن مهمة تنظيف الشارع من زعران المجتمع المدني أساسية في أي حراك يمكن أن يقود الى معادلات جديدة تحكم لبنان!

علم وخبر

أزمة بين المقاولين و«المالية» و«الإنماء والإعمار»

التقى الأسبوع الفائت وفدٌ من نقابة المقاولين، برئاسة النقيب مارون الحلو، بوزير المالية غازي وزني للبحث في نقطتين: بحث الاستحقاقات القديمة والحديثة الواجبة على الدولة لمصلحة مجلس الإنماء والإعمار، وتدوير الاعتمادات الباقية من السنة الماضية لمصلحة المتعهدين. في النقطة الثانية، أخبر وزني وفد النقابة بأنه «يوقّع تدوير الاعتمادات بشكل دوري». أما في ما يتعلّق بموازنة الإنماء والإعمار، «فمنذ قرابة 18 شهراً، لم تُحوَّل وزارة المالية أي ليرة من المستحقات، باستثناء المعاشات»، وقد نُقل عن وزني قوله إنّ «الوزارة لم تتسلم جدول الكشوفات من مجلس الإنماء والإعمار»، في حين أنّ رئيس مجلس الإنماء والإعمار، نبيل الجسر، «يؤكّد إرسال الجدول ثلاث مرّات إلى المالية»، بحسب حلو. نتيجة للقاء بين نقابة المقاولين ووزني، جرى اتصال بين «المالية» والجسر، «اتفقا خلاله على إعادة إرسال جدول الكشوفات». ويقول حلو إنّ «هناك أزمة أيضاً في أنّ موازنة الإنماء والإعمار غير مُدوَّرة، ما يُعيق الدفع».

إحراف «قبضة الثورة»: إطلاق الموقوفين

بعد توقيف عدد من الأشخاص على خلفية إحراق «قبضة الثورة» في ساحة الشهداء يوم تسمية الرئيس سعد الحريري لتأليف الحكومة، جرى إخلاء سبيل 16 عنصراً من تيار المستقبل أبرزهم: أحمد ق.، جمال ش.، أنيس م. وعمر ل. وتمّ ذلك بعد تدخل من أحد النافذين في تيار المستقبل، وتكليف المحامي محمد يموت بمتابعة ملفهم، علماً بأن التيار كان قد نفى تورط أيّ من عناصره في هذا الأمر.

قضية اليوم

التدقيق الجنائيّ يسقط: الأولويّة لـ«عفا الله عمّا مضى»!

في 3 تشرين الثاني تنتهي زوبعة التدقيق الجنائي. تلك مزحة لم تمرّ على رياض سلامة، الذي أفشلها بالتضامن والتعاون مع «القانون» والحماية السياسية. «الفاريز أند مارسال» ستُغادر، فاتحة المجال أمام تدقيق على الطريقة الفرنسية. هل سلامة سيكون جزءاً من الحل كما كان جزءاً من الانهيار، على شاكلة سعد الحريري؟ أم أنه سيتخلى عن منصبه بعد حصوله على ضمانات بعدم ملاحقته؟

إيلي الفرزلي

التفاؤل بأن تُشكّل الحكومة في فترة وجيزة، يؤكد أن التفاهم السياسي المدعوم بالمبادرة الفرنسية يسلك طريقه نحو الإنجاز. لكنّ اتفاقاً من هذا النوع، يجمع أهل السلطة وخلافاتهم، لا يمكن أن يكون إلا على قاعدة: عفا الله عما مضى. التطبيق العملي لهذه القاعدة، يبدأ من مصرف لبنان. التحقيق الجنائي يشارف على الانتهاء، قبل أن يبدأ. رياض سلامة ليس من النوع الذي يستسلم حتى في ظل «حكومة معادية».

«المالية» تسلّم بحجج سلامة: السرية المصرفية تعيق التدقيق

بوجود الحريري على رأس الحكومة، صار بإمكانه أن يطمئن. في مقابلته الأخيرة مع برنامج «صار الوقت»، لم يوارب الرئيس المكلّف بقوله إنه يريد رياض سلامة إلى جانبه.

هذا يتطلب أن لا تكون رقبة حاكم المصرف المركزي مرهونة لتدقيق جنائي من البديهي أن يدينه، كما يدين أشخاصاً ومؤسسات. بحسب العقد الموقع بين وزارة المالية وشركة «الفاريز أند مارسال»، فإن المصرف المركزي كان مطالباً بالإجابة على طلبات الشركة خلال مهلة أسبوعين، وإذا تبيّن لها أن البيانات غير كافية للتمكن من بدء مراجعتها، وجب على وزارة المال اتخاذ خطوات معقولة

(هيثم الموسوي)

في حدود الإطار القانوني اللبناني الحالي بهدف ضمان إتاحة البيانات التي تطلبها الشركة في غضون فترة لا تزيد عن أسبوعين، وبما يناسب الشركة تماماً.

مهلة الأسبوعين المجدّدة تنتهي في الثالث من تشرين الثاني. كل المعطيات تشير إلى أن مصرف لبنان لن يستجيب لمطالب الشركة. وبناءً عليه، يتوقع أن تطلب الأخيرة، بحسب العقد، إنهاء الاتفاقية «بسبب عدم قدرتها على اتخاذ قرار بدء التدقيق نتيجة لقصور إتاحة المعلومات». تحصل حينها على 150 ألف دولار وترحل.

في المهلة الأولى المعطاة لمصرف لبنان لتسليم المستندات المطلوبة، رفض الإجابة على نحو 100 سؤال واستفسار، متحجّجاً بأمرين: السرية المصرفية، وعدم وجود أي علاقة تعاقدية تجمعه بـ«الفاريز أند مارسال» التي وقّعت العقد مع وزارة المالية لا معه. استخفافه بالتدقيق لم يقتصر على رفض تسليم أغلب البيانات المطلوبة. حتى ما سلّمه من معلومات كان في أغلبه بيانات منشورة وعامة. ولمزيد من الاستهزاء بقرار الحكومة إجراء التدقيق الجنائي، سلّم المصرف المركزي وزارة المالية ألف المستندات الورقية، التي حولتها بدورها إلى مركز الشركة في دبي، بالرغم من إدراك كل الأطراف أنه يستحيل التدقيق فيها.

عندما تسأل مصادر وزارة المالية، تجيب بأنها لا يمكنها إلزام المصرف المركزي تسليم كل المستندات المطلوبة. تقول إن قانون النقد والتسليف يعطي مفوّض الحكومة لدى المصرف المركزي الحق بطلب البيانات المالية للمصرف، لكنه لا يلزمه تزويدها بمعلومات محمية بموجب قانون السرية المصرفية. المصادر المعنية تذهب أبعد من ذلك: نحن نعرف القانون ولا يمكننا أن نطلب من المصرف مخالفته؛ ذلك يقود، بحسب مصادر مطلعة، إلى تجيب بأنها لا يمكنها إلزام المصرف المركزي تسليم كل المستندات المطلوبة، حتى إن كان ذلك موقف سلامة أيام حكومة حسان دياب، فكيف سيكون موقفه مع حكومة الحريري؟ عملياً صار بإمكانه أن يطمئن إلى أن التدقيق الجنائي صار خلف ظهره. ليس فقط بالهامش الذي يعطيه لنفسه لإفشال التدقيق، بل بسبب الحماية السياسية التي تضاعفت مع عودة الحريري إلى الرئاسة الثالثة.

ببساطة يبدو أن اعتذار «الفاريز اند مارسال»، بقدر ما هو مرتبط بأسباب تقنية، بقدر ما يشكّل مخرجاً لمن يريد أن يسير بالمبادرة الفرنسية. البديل عن «الفاريز» لن يكون سوى المصرف المركزي الفرنسي، الذي لا يمانع سلامة أن يجري تدقيقاً في حسابات المصرف. الأولوية بالنسبة إليه هي الضمانات بأن لا يُلاحق. وهذه لا يمكن أن يحصل عليها في ظل تحقيق جنائي أو قضائي يسهّل الوصول إلى مخالفات ارتكبها. وجود وثيقة تتضمّن قرائن وأدلة تدين أشخاصاً ومؤسسات يكفي لإبقاء السيف مُصلتاً على رقاب المرتكبين. ذلك لا أحد يريده من السياسيين والنافذين. «عفا الله عما مضى» هو الحل. ولذلك، فإن عودة الحريري وتأليف الحكومة يتطلبان ضبضبة كل الملفات، مقابل إعطاء الأولوية للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي وإحياء ما أمكن من التزامات «سيدر». هل سيكون سلامة جزءاً من عدة الشغل؟ يكثر الحديث عن أن صندوق النقد الدولي لا يجد فيه شريكاً موثوقاً للعمل معه. وإذا صحّ ما يتم تناقله، فإن سلامة قد لا يمانع التخلي عن منصبه. يريد حصراً أن يخرج بهدوء و«بلا بهدلة».

أن التدقيق لن يحصل؟ مصادر متحمّسة للتدقيق ترفض بشدة هذا التبرير الذي «يتناسب مع الحماية السياسية المؤمّنة لسلامة». تؤكد أن أموال مصرف لبنان هي أموال عامة، وحتى الحسابات المفتوحة فيه هي إما لمؤسسات أو إدارات عامة، وبالتالي لا يمكن إخضاعها لقانون السرية المصرفية لا هي ولا من يستفيد منها. قانون السرية المصرفية هو بحسب المصدر معنيّ بحماية سرية المعلومات المتعلقة بأموال المودعين لا الأموال العامة. لكن لسلامة وجهة نظر أخرى، وهو بممارسته يعتبر أن الدولة لا يحق لها أن تتحقق من أموالها وكيفية صرفها!

إذا كان ذلك موقف سلامة أيام حكومة حسان دياب، فكيف سيكون موقفه مع حكومة الحريري؟ عملياً صار بإمكانه أن يطمئن إلى أن التدقيق الجنائي صار خلف ظهره. ليس فقط بالهامش الذي يعطيه لنفسه لإفشال التدقيق، بل بسبب الحماية السياسية التي تضاعفت مع عودة الحريري إلى الرئاسة الثالثة.

ببساطة يبدو أن اعتذار «الفاريز اند مارسال»، بقدر ما هو مرتبط بأسباب تقنية، بقدر ما يشكّل مخرجاً لمن يريد أن يسير بالمبادرة الفرنسية. البديل عن «الفاريز» لن يكون سوى المصرف المركزي الفرنسي، الذي لا يمانع سلامة أن يجري تدقيقاً في حسابات المصرف. الأولوية بالنسبة إليه هي الضمانات بأن لا يُلاحق. وهذه لا يمكن أن يحصل عليها في ظل تحقيق جنائي أو قضائي يسهّل الوصول إلى مخالفات ارتكبها. وجود وثيقة تتضمّن قرائن وأدلة تدين أشخاصاً ومؤسسات يكفي لإبقاء السيف مُصلتاً على رقاب المرتكبين. ذلك لا أحد يريده من السياسيين والنافذين. «عفا الله عما مضى» هو الحل. ولذلك، فإن عودة الحريري وتأليف الحكومة يتطلبان ضبضبة كل الملفات، مقابل إعطاء الأولوية للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي وإحياء ما أمكن من التزامات «سيدر». هل سيكون سلامة جزءاً من عدة الشغل؟ يكثر الحديث عن أن صندوق النقد الدولي لا يجد فيه شريكاً موثوقاً للعمل معه. وإذا صحّ ما يتم تناقله، فإن سلامة قد لا يمانع التخلي عن منصبه. يريد حصراً أن يخرج بهدوء و«بلا بهدلة».

تقرير

«المستقبل» يفكّك «خلية بهاء»!

ميسم رزق

عبر صفحته على موقع «تويتر»، أعلن أول من أمس، مدير المنتدى السياسي الاقتصادي الاجتماعي التابع لبهاء الحريري في البقاع الغربي أمير أبو عديلة استقالته من المنتدى، وذلك لـ«أسباب شخصية» كما قال، مؤكداً أنه «كان ولا يزال على نهج الرئيس رفيق الحريري». وكان أول من علّق على هذه الاستقالة بعد دقائق، رئيس «جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية» أحمد هاشمية، مرحباً بأبو عديلة «بين أهله وناسه». هذه الاستقالة التي تلاها الترحيب أتت، بحسب معلومات «الأخبار»، بعد جلسة استمرت لساعات بين أبو عديلة وهاشمية، أحد أقرب المقرّبين إلى رئيس تيار المستقبل. طلب الأول من رئيس الجمعية أن يُعلن أن الاستقالة حصلت بناءً على رغبته، إلا أن هاشمية فضّل أن يُصرّح أبو عديلة باستقالة بنفسه. فماذا وراء قرار منسق منتدى البقاع والمعروف بأنه أحد محرّكي «الثوار» منذ 17 تشرين 2019، وهو المعروف بكونه أحد الأشخاص الذين اختارهم بهاء الحريري لمساعدته في إيجاد موطئ قدم له في المناطق المعروفة بولاء أكثرية سكانها لشقيقه الرئيس سعد الحريري؟ كان أبو عديلة يعمل على استقطاب جزء من الجمهور المستقبلي المتململ من سياسة رئيس التيار، أو المتضرّر من الأزمة المالية التي لحقت به. وكان يعمل على استمالة هؤلاء من خلال عقد اجتماعات في البقاع وإطلاق الوعود بدفع الأموال وتوزيع الخدمات التي أتت بأقل بكثير مما وعد. أبو عديلة الذي عُرف من خلال هذه الاجتماعات ونشط في أيام الانتفاضة عبر تحريك بعض المجموعات وقطع الطرقات، تحمل استقالته خلفها معلومات عن انقسام داخل المنتديات التي يدعمها بهاء. وغير ذلك، علمت «الأخبار» أن هاشمية دخل على خط هذه المجموعات، ونجح في إعادة بعض الأشخاص الذين سبق أن نجح بهاء الحريري في جذبهم. فإضافة إلى أبو عديلة، أعاد هاشمية فادي يونس الذي كان ناشطاً لصالح تيار المستقبل في منطقة طريق الجديدة من حضن «الأخ»، بعد «انقلابه» على التيار بدفع من منسق «المستقبل» السابق في أميركا الشمالية فادي غلاييني الذي أقيل بعد انتخابات العام 2018، وكان طامحاً إلى منصب حزبي أو نيابي. وبحسب المعلومات، فإن يونس انضم اليوم إلى فريق العاملين في مكتب هاشمية في منطقة «فردان». وقبل يونس، نجح هاشمية أيضاً في إعادة سعد الشيخ (منسق طريق الجديدة- منتدى بيروت) الذي أعلن انسحابه من جميع منتديات لبنان التي يرأسها المحامي نبيل الحلبي («لأسباب شخصية» أيضاً، وذلك بعد اجتماع مع هاشمية الذي رعى مصالحة بين «سعد» وشقيقه خالد الشيخ، أدت الى إسقاط دعوى قضائية مرفوعة بينهما.

وبينما جرى تداول معلومات عن خلاف وقع أيضاً مع الناطق الرسمي باسم بهاء، المحامي نبيل الحلبي الذي كان يدير كوادر المنتديات المتوزّعة بين البقاع والشمال وبيروت والشخصيات الرئيسية فيها، بسبب تضارب الولاء السياسي الإقليمي، حيث يميل الحلبي الى المحور التركي – القطري، فيما بهاء الحريري تربطه علاقات مع دول الخليج، قالت مصادر مطلعة إن «هاشمية يكثّف حركته داخل بيروت، وهو يعمل على تأمين الخدمات لجمهور التيار وتوزيع حصص غذائية ومساعدات مالية»، وهذا الأمر أدى الى مساعدته في تفكيك «خلية بهاء» واستعادة بعض وجوهها للعمل معه، في وقت شحّت فيه المساعدات التي كان يقدمها بهاء الحريري الذي بدأ يعاني من نقص في فريقه، نتجت عنه شائعات تزعم انسحابه من العمل السياسي، وهو ما نفاه من خلال بيان أكد فيه أن «كل هذه الشائعات غير صحيحة وأنه مستمر ولن يتراجع تحت أي ظرف ولأي سبب».

جرى تداول معلومات عن خلاف بين بهاء الحريري والمحامي نبيل الحلبي

تقرير

«سيدر أوكسيجين» لدعم الصناعة: استثمارات «ما فِش»

175 مليون دولار استثمرها المصرف المركزي في صندوق «سيدر أوكسيجين»، مُراهنًا على أن تكون خطوة تُشجّع المُستثمرين الأجانب على وضع المال أيضًا. صنّارة «المركزي» سُحبت فارغة. بعد أن مرّت ثلاثة أشهر على إطلاق الصندوق من دون أن يدخله أيّ دولار إضافي. فلا «الأجانب» يُريدون «مُساعدة» لبنان من دون ضمانات سياسية، ولا الصناعيون يفهمون مبدأ عمل الصندوق

ليا القزي

أين أصبح صندوق «سيدر أوكسيجين» لإقراض الصناعيين، الذي أُطلق في 29 تموز الماضي، وأعلن مصرف لبنان عن استثمار مبلغ 175 مليون دولار أميركي فيه؟ بعد ثلاثة أشهر، الصندوق الذي يُنتظر منه أن «يؤثر إيجابياً على اقتصاد لبنان ومجتمعه» - بحسب بيان «المركزي» يومها - كان هو الذي تأثر سلباً بالأوضاع الداخلية، وغياب «ثقة» المستثمرين الأجانب بالنظام اللبناني لإقراضه المزيد من الأموال، وتراجع عدد من المغتربين اللبنانيين من أصحاب الثروات عن وعودهم في المشاركة بالصندوق الاستثماري. المبلغ لم يتخطَّ بعد الـ175 مليون دولار، بما يُعدّ مؤشّراً «غير مُشجّع» حول مُستقبله، خاصة بعد أن حدّد مؤسّسوه لأنفسهم هدف جذب 750 مليون دولار، قابلة للتحوّل إلى 3 مليارات دولار، في حال جرى تشغيل المبلغ أربع مرّات في السنة. المُستغرب أن يكون المصرف المركزي قد قرّر القيام بدور لاعب في الأسواق المالية، «مُغامراً» باستثمار 175 مليون دولار من أموال المودعين في مشروع استثماري غير مضمون، هو الذي «بشّر» من نقص السيولة بالعملات الأجنبية لديه، وبحث عن طريقة لجذب الدولارات إلى داخل النظام المصرفي اللبناني، فعوضاً من ذلك قام بسحب الدولارات من حساباته في الخارج ليضخّها في صندوق مركزه لوكسمبورغ. المشكلة ليست في الاستثمار، بل في توقيته وظروفه وبناءً على أي رؤية تمّ. ولكنّ الحاكم رياض سلامة لم يُحدّد خياره وفق هذه الحسابات، بل تحكّم به «هاجس» تأمين الدولارات لشراء المواد الأولية للصناعات التي تملك سوقاً للتصدير، فتتمّ إعادة ضخّ عائدات المبيعات في لبنان، ما ينعكس إيجاباً في أرقام ميزان المدفوعات (الفارق بين الأموال التي تدخل وتلك التي تخرج من البلد). ولأنّ لديه «مشروعاً يُحاول إنجاحه، قرّر أن يكون المُستثمر الأول حتى يُشجّع الآخرين للحاق به، ولا خوف من أي خسارة قد تطرأ، طالما أنه قادر على استعادة المال»، كما ينقل معنيون في القطاع المالي، دافعين عن المشروع. ويؤكّد مدير الصندوق، الكسندر جهاد حرقوص ذلك: «يُمكن لمصرف لبنان استعادة الاستثمار، مع إشعار مُسبق وضمن أُسس شفّافة ومُعتمدة عالمياً». حرقوص هو المُدير التنفيذي لـ«سيدر أوكسيجين»، وهو مُتخصّص في كلّ ما له علاقة بـ«إدارة المحافظ المالية»، وله خبرة في الأسواق المالية العالمية.

انطلق العمل على «سيدر أوكسيجين» بداية عام 2020، وحُدّد أول تاريخ لإطلاقه في نيسان 2020، قبل أن يُرحّل إلى تموز من السنة الحالية. تأخيرات زمنية، شكّلت انعكاساً لعقبات جوهرية. القرار به اتُّخذ في أول جلسة للمجلس المركزي لمصرف لبنان الجديد، وقد كلّف نائب الحاكم الرابع، ألكسندر موراديان مُتابعته. «النقاش حوله كان سريعاً، وأعطيت الموافقة عليه بما يُشبه التزكية، على قاعدة أنّ الاتفاق بين وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين ومصرف لبنان، تمّ قبل انطلاق عمل المجلس المركزي»، تقول مصادر الأخير. بداية المُلاحظات التي يُسجّلها خُبراء ماليون مُغتربون، أنّ إنشاء الصندوق تمّ بالتراضي، مُتسائلين عن عدم قيام مصرف لبنان باستدراج عروض، «وفتح باب المُنافسة للحصول على المشروع الأفضل بالشروط المُناسبة، طالما أنّ المركزي الذي يُعاني من احتياطات سلبية بقرابة الـ54 مليون دولار أميركي قد استعان بأموال المودعين ليستثمر في مؤسسة خاصة محدودة المسؤولية». بالإضافة إلى ذلك، يُسحب من مجمل المبلغ الموجود في «سيدر أوكسيجين» سنوياً رسوم إدارية «بنسبة 1,75%، أي أنّه إذا لم يُضف أي مبلغ إلى الـ175 مليون دولار، سيُسحب منه قرابة الـ3 ملايين ونصف مليون دولار سنوياً في كلّ فترة تشغيل الصندوق»، ما يعني تقلّص دولارات المودعين المُستثمرة. أما «المأخذ» على «سيدر أوكسيجين»، فإنه خلافاً لما ظُهّر كـ«حلّ» لتأمين التمويل لشركات التصنيع اللبناني الذي سيؤدّي إلى «تقليص نسبة الفقر وخلق الوظائف» (كما جاء على الموقع الإلكتروني للمشروع)، وبما يوحي بأنّ كلّ القطاع الصناعي سيستفيد من التسهيلات، تبيّن أنّ الشريحة المُستهدفة هي حصراً تلك التي لا يُعاني من تعثّرات مالية، ومن يستطيع تأمين 30% من قيمة القرض بالدولار النقدي. يردّ حرقوص لـ«الأخبار» بأنّ وضع برنامج لمساعدة كلّ القطاع في لبنان هو «مسؤولية وزارة الصناعة، نحن لا نُفضّل أي صناعي على الآخر، لكن ندرس ملفات الصناعات الناتجة. نريد المساعدة على بناء اقتصاد مُنتج لا ريعي، وهمّنا حماية أموال المستثمرين، خاصة المصرف المركزي، لأنّها أموال الشعب اللبناني».

لماذا لُزّم المشروع له بالتراضي؟ يُجيب حرقوص: المصرف المركزي كان يبحث داخلياً ومع شركات عدّة عن طريقة لحلّ أزمة الصناعيين، «قدّمنا طروحات وخططاً وخضعنا لعشرات المقابلات مع المسؤولين في مصرف لبنان». بعد تعيين نوّاب

الصناعيون غير قادرين على تحديد مصلحتهم بالعمل مع الصندوق

الحاكم الأربعة، اجتمع حرقوص بهم، «ووقّعنا عقداً مع المركزي يُتيح له المراقبة كلّ ثلاثة أشهر كمُستثمر فقط، ونعقد معه اجتماعات دورية، وهو يحصل على فائدة لقاء الاستثمار (في حال سُجّلت أرباح في الصندوق) تقلّ عن الـ3%، ولكن نحن مُستقلون بالقرار». مُشكلة تحويلات «الفريش دولار» إلى البلد، والاعتمادات للتجارة هي «الحُجّة» المُقدّمة من «المركزي» لعدم تأسيس الصندوق في لبنان. وهذا الصندوق «يتقاضى أقلّ من 1% كمصاريف إدارية وليس 1,75%، فضلاً عن أننا نُحوّل الأرباح التي نُحقّقها إلى الصندوق»، كما يوضّح حرقوص.

حتى تاريخه، وصل إلى «سيدر أوكسيجين» 20 طلباً من صناعيين «مُعظمهم مُتخصصون في صناعة الآلات والأغذية الزراعية والزيوت». أليس العدد قليلاً؟ يعتقد عضو مجلس الإدارة في جمعية الصناعيين، بول أبي نصر أنّه «بالتأكيد سيُعدّل في طريقة عمل الصندوق، لأننا نُلاحظ وجود قسم من الصناعيين غير قادرين على تحديد إن كان لديهم مصلحة بالتسجيل فيه». فطريقة عمل الصندوق تقوم على تقديم تسهيلات للصناعيين، «الذي يُرسل لنا لائحة بالمواد التي يحتاج إليها ومِن أين يشتريها ونَحن نُسدّد الثمن ونُرسلها إلى لبنان»، يشرح حرقوص. إذا كانت البضائع للاستهلاك المحلي، «يتمّ تسديد القروض بالليرة اللبنانية، تُخصّص لتقديم قروض للصناعيين الذين لا يُصدّرون بضائعهم». أما إذا أُعيد تصدير البضائع، «فيُسدّد الصناعي قيمة القرض بالدولار، ويُتاح له إيداع عائدات الصادرات في الصندوق مقابل فوائد تُراوح بين 4% و5%». يقول أبي نصر إنّ الصناعيين «لم يفهموا بعد الجدوى من ذلك، وبأنّ الصندوق هدفه تأمين التمويل، بعد أن خسرنا نسبة من التصدير جرّاء عدم القدرة على تأمين الدولارات»، مع إشارته إلى «انخفاض الطلب على المواد الأولية في الشهرين الماضيين بسبب الأزمة وكورونا».

إذا كان مفهوماً «حذر» الصناعي من التعامل مع «سيدر أوكسيجين»، فما المُبرّر لعدم جذب أي استثمار؟ بداية إطلاق المشروع، تزامنت مع إعلان حكومة حسّان دياب عدم دفع سندات الدين بالعملات الخارجية، «فكان الجواب يأتي من مؤسسات استثمارية بأنّه كيف تُريدون منّا الاستثمار والدولة لن تدفع؟»، يُجيب حرقوص. في مرحلة لاحقة، «قيل لنا فلينطلق العمل بالمشروع وبعدها نُشارك». حالياً، يتم التواصل مع «قرابة 30 مؤسسة مالية وصناديق أصول ومستثمرين. يطلبون إصلاحات، استقراراً، وعودة الثقة في القطاع الخاص أولاً». كيف سيُكمل «سيدر أوكسيجين» إذاً؟ يردّ حرقوص بأنّه «إذا لم تحصل زيادة في المبلغ المُستثمر، نكون قد فشلنا».

يشترط المستثمرون الأجانب الإصلاحات وعودة الثقة في القطاع الخاص أولاً (مروان طحطح)

هيكلية «سيدر أوكسيجين»

يتألّف فريق العمل في صندوق «سيدر أوكسيجين» من 16 شخصاً، موزعين بين لبنان وفرنسا مُتخصصين في مجالات القروض وخدمات التبادل المالي والتكنولوجيا المالية. من شركاء المشروع: مصرف لبنان، بنك العرب - سويسرا، «نورتن روز فولبرايت - Norton Rose Fulbright»، مكتب قرطباوي وكنعان للمحاماة، «ديلويت - Deloitte». أهداف الصندوق مُحدّدة بـ: خلق شبكة للصناعيين لتسهيل ولوجهم إلى أسواق جديدة، العمل في لبنان مع مختلف المعنيين بالقطاع الصناعي، تحريك الملحقين الاقتصاديين في العواصم لفتح أسواق جديدة وتطوير الصناعات. الموافقات على قروض الصناعيين تُتّخذ بعد اجتماع لجنة الاستثمار والائتمان، التي تتّخذ قراراتها بالإجماع، وتتألّف من خبراء لبنانيين وأجانب.

على الغلاف

بقرار قضائي، كسرت نقابة أصحاب مكاتب استقدام العاملات/ العمال في الخدمة المنزلية قرار دخول عقد العمل الموحد موضع التنفيذ. لم يكن الكسر اعتراضاً على الثغرات والنواقص التي تعتري العقد، وإنّما لأن هذا الأخير مسّ بمصالحهم وأرباحهم. لجأوا إلى مجلس شورى الدولة واتخذوا صفة الادعاء، بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن أصحاب العمل، في وجه وزارة العمل وأصحاب الحقوق المعنيين في العقد

أصحاب مكاتب الاستقدام ينتفضون ضدّ عقد العمل الموحّد

القضاء ينتصر لاستعباد العمال الأجانب!

راجانا حميّة

قبل أن تكتمل فرحة وزيرة العمل، لميا يمين، بـ«إنجازها» عقد العمل الموحّد، جاءها الردّ من حيث لا تحتسب. من نقابة مكاتب استقدام العاملات المنزليات التي يفترض أنها «عضو» مشارك في صياغة بنود العقد الناظم للعلاقة بين العاملات المنزليات من جهة، وأصحاب العمل وأصحاب المكاتب من جهة أخرى. قبل أن تخطو يمين خطوتها التالية بتعميم العقود على الكتّاب بالعدل للبدء بالتنفيذ، صدر قرار إعدادي عن مجلس شورى الدولة قضى بوقف تنفيذ العقد، وقرار آخر يتعلق بتحديد نسب الحسم من راتب العاملات في الخدمة المنزلية، سنداً إلى المراجعة التي تقدمت بها نقابة أصحاب مكاتب الاستقدام.

هكذا، بقرار قضائي، تمكن أصحاب المكاتب من كسر سريان العقد، بعد فشلهم في تعديل بعض بنوده، إذ يأتي القرار بعد رفض يمين الأخذ بـ«إصلاحات» تقدم بها هؤلاء في ورقة من ثمانية بنود لم تأخذ وزيرة العمل سوى بواحد منها، فما كان منهم سوى قطع الشعرة التي كانت تربطهم بالوزارة والتوجه الى القضاء للمطالبة بـ«وقف تنفيذ ومن ثم إبطال العمل بالعقد».

في 14 الجاري، صدر قرار الشورى. هلّل أصحاب المكاتب لـ«انتصارهم» على وزارة العمل... وهم الذين لم يخسروا معركة يوماً، ولو «بالتواطؤ» مع البعض في الوزارة نفسها. لكنه، كان انتصاراً فردياً، ولا علاقة للطرف الآخر في المعادلة به، أي العاملات والعمال، على عكس ما يحاول هؤلاء الترويج له. ففي المراجعة المقدّمة من قبلهم، كانت الأسباب كافية للتدليل على «النوايا».

بغضّ النظر عن العقد غير «النموذجي» لجهة الثغرات التي تشوبه، على عكس ما كان يصفه معظم المشاركين في صياغته، إلا أن الأسباب التي أوقفت لأجلها النقابة تنفيذه كانت «شخصية». فقد بدا واضحاً فيها أن «مصالح هؤلاء تتضارب مع التقدم في مجال العقد الموحد لناحية تأمين حقوق العاملات والعمال»، على ما تقول موهانا إسحاق، المحامية في منظمة «كفى عنف واستغلال».

في الشكل، استعرضت النقابة مخالفات الوزيرة، لناحية أن القرارين لا يدخلان ضمن مهامها، وخصوصاً أن «الخدم في المنازل» - بحسب ما يرد في المراجعة - مستثنون من أحكام قانون العمل ويخضعون لقانون الموجبات والعقود. أما الأمر الآخر، فهو عدم قانونية صدور القرارين «في مرحلة تصريف الأعمال».

أما في المضمون، فقد كانت النقابة صريحة في الدفاع عن مصالحها، ومصالح أصحاب العمل، مستعرضة البنود التي تشكل ضرراً لها، وهي في الغالب بنود تقرّ بعضاً من الحقوق للعاملات والعمال. هكذا، كان أول سبب لوقف تنفيذ العقد «أنه يفرض التزامات على مكاتب الاستقدام وأرباب العمل». وانطلاقاً من تلك الالتزامات، استفاض هؤلاء في سرد ملاحظاتهم على العقد، لناحية اعتراضهم على تحديد قيمة الأجر بما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور وتحديد ماهيّة

> **لم يستطع أصحاب مكاتب الاستقدام هضم ما يمنحه العقد للعاملات من «حقوق»**

العمل والعطل والإجازات السنوية ومن له الحق بحيازة أوراق العامل أو العاملة الثبوتية، وصولاً إلى النقطة الأساس التي تتعلق بفسخ العقد. فعلى سبيل المثال، رأت النقابة أن ما ينصّ عليه العقد في مادته الثامنة لجهة إبقاء الأوراق الثبوتية والمستندات في حوزة العاملة أمر «فيه مغامرة»، على ما يقول علي سكينة، مستشار الشؤون الإدارية والعلاقات الخارجية في النقابة. أما الاعتبار؟ فهو أنها «قد تسيء الأمانة وتتغافل أصحاب المنزل وتغادر المنزل والبلد». وفي هذا السياق، أرسلت النقابة إلى الوزيرة يمين شرحاً «ضرورياً»، أوردت جزءاً منه في المطالعة، ورأت فيه أن العاملة قد تهرب بعد إقدامها على السرقة، إذ «من المعلوم أن مقتنيات العائلات من مال وأشياء ثمينة متناول اليد في أغلب الأحيان، فما المانع من سلب بعض أو كل هذه الأشياء والمغادرة بها خارج البلاد في يوم عطلة الفريق الثاني وخسارة كل شيء». من هنا، طالب هؤلاء «بوضع ضوابط معينة بحيث لا تستطيع هذه العاملة مغادرة لبنان إلا ببراءة ذمة من صاحب العمل أو إبقاء أحد هذه المستندات في أمانته لضمان حقوقه وعدم تعرضه لسوء الأمانة»!

ومن جملة الاعتراضات أيضاً، الملاحظات على المادة التاسعة التي تتعلق بـ«حرية» تنقّل العاملة وساعات الراحة اليومية والعطل الأسبوعية والسنوية، والتي اعتبروها «over»، قد تأخذها العاملة مبرراً «للدوران على حلّ شعرها»، بحسب ما توحي تعليقات أصحاب المكاتب. ورأت النقابة أن «تلك الحرية ستحوّل المنازل الى ساحات صراع يومية بين الطرفين وتأثير ذلك على ديمومة العمل السليم، وستكون لها عواقب وخيمة نحن جميعاً أدرى بها».

هذا غيض من فيض الملاحظات التي صوّبت من خلالها النقابة سهامها على ما يفترض أن يكون حقوقاً للعاملات. لم تستطع النقابة هضم ما يمنحه العقد للعاملات من حقوق، انطلاقاً من أن العقد «لم يحمّل أيّ مسؤولية للعامل، فيما كانت كلها ملقاة على أصحاب المكاتب وأصحاب العمل»، يقول سكينة. وهو ما لا يراه الواقفون على الطرف الآخر للمعادلة دقيقاً. ففي وقت تتريّث فيه وزارة العمل بالردّ، بانتظار ما ستؤول إليه المعركة، تشير إسحاق إلى أن «تحرّك النقابة لم يأت اعتراضاً على النواقص التي يحفل بها العقد، بقدر ما كان دفاعاً عن مصالح أصحاب المكاتب، وخصوصاً لناحية ترتيب العقد مصاريف معينة أو مسؤوليات». أما النقطة الأساس والتي كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر القرار، فهي البند المتعلق بفسخ العقد، والذي تعترض فيه النقابة على قرار إعطاء حق الفسخ للعاملة أيضاً، وهو ما اعتبروه «انتهاكاً لما سار لفترة طويلة على أنه أمر طبيعي»، تقول إسحاق.

رغم ذلك، قرر القضاء أن يوقف العمل بالقرار. وهو ما يعدّ قضائياً خطوة ناقصة، إذ إنه راعى «بعض كبيرة مصالح مكاتب الاستقدام»، بحسب إسحاق، لكنه يبقى اعتباراً شكلياً، لناحية أن القرار «حكم بالشكل القبول بوقف التنفيذ»، أضف إلى أنه يبقى قراراً إعدادياً وليس نهائياً. والحكم في المعركة المقبلة.

(مروان بو حيدر)

تقرير

هل يحل وزير المال أزمة النفايات اليوم؟

رحيل دندش

التحقت، أمس، شركة «رامكو» بزميلتها «سيتي بلو»، معلنة تعليق العمل برفع النفايات ضمن نطاق بيروت وقضاء المتن وكسروان. والسبب نفسه هو عدم دفع الدولة اللبنانية لمستحقات الشركة بالدولار، وفقاً للعقد الموقّع معها. وأشار بيان الشركة إلى أن «القيود المصرفية الموضوعة من قبل جمعية المصارف ومصرف لبنان، ولا سيما التعميم الأخير لجهة تسديد ثمن المحروقات نقداً، جعل الشركة عاجزة عن تأمين حاجاتها من المحروقات لتشغيل آلياتها».

لا تزال النفايات تتكدس في طرقات المناطق التي تعمل فيها الشركتان، فيما يعمل اتحاد بلديات الضاحية على حلّ الأزمة ضمن نطاقه بالإمكانات المتاحة؛ إذ ينقل يومياً نحو 400 طن من النفايات المتراكمة إلى معمل الفرز في العمروسية، وينصبّ التركيز حالياً على الشوارع الرئيسية فيما يستمر تراكم النفايات في الشوارع الفرعية، مخلّفاً «تلالاً» تكبر يوماً بعد يوم وتنبعث منها الروائح الكريهة.

رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية محمد درغام أفاد «الأخبار» بـ«أننا نعمل على مدار اليوم بس مش عم نلحق»، موضحاً أن الاتحاد خصص لهذه المهمة 12 شاحنة و9 جرافات، لكن هذه الآليات غير مخصصة لرفع النفايات بعكس آليات الرفع المتخصصة المزوّدة بمكابس لجمع كميات ضخمة. «وهذا ما يسبب التأخر في تنظيف الشوارع الفرعية، والذي قد يستغرق أسبوعاً على الأقل»، طالباً «من المواطنين مساعدتنا عبر تخفيف كميات النفايات التي يتخلصون منها». وحتى الساعة لا يبدو أن الدولة تعيش تحت ضغط الأزمة المستفحلة أو تعتبرها مسألة أساسية وحيوية، فيما المواطنون واقعون بين شاقوفي وزارة المالية وحاكم مصرف لبنان. وفي حين أكد الأخير أن لديه الدولارات لمعالجة هذا الملف ودفع مستحقات شركات جمع النفايات، أشار بيان لمكتب وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال غازي وزنة الى أن تحويل مستحقات الشركات من الليرة إلى الدولار ليس من مسؤولية وزارة المال التي «أرسلت كتاباً في 20 تشرين الأول الى مصرف لبنان لتوفير التمويل بالدولار لعقود مع مجلس الإنماء والإعمار لإدارة النفايات المنزلية الصلبة، ولم تتلقّ جواباً».

وينتظر أن يسفر الاجتماع الذي يعقده وزنة مع اتحاد بلديات الضاحية والبلديات المتضررة و«سيتي بلو» و«رامكو»، قبل ظهر اليوم، عن حلحلة لهذه الأزمة قبل أول «شتوة» مقبلة تجرف معها جبالاً من النفايات.

كورونا

الإصابات إلى 37 ألفاً ودفعة جديدة من البلدات الى الحجر

مطلع كل أسبوع، ينتهي حجر دفعة من البلدات المصابة بفيروس كورونا، ليبدأ حجر بلداتٍ أخرى تسجل نسباً عالية من الإصابات مقارنة بعدد القاطنين فيها. أمس، وضعت وزارة الداخلية والبلديات الدفعة الرابعة من البلدات المصابة قيد الحجر التام ابتداءً من السادسة من صباح اليوم حتى السادسة من مساء الأحد المقبل. وقد ضمّت هذه الدفعة 63 بلدة توزّعت على عددٍ من الأقضية. لن تكون هذه الدفعة الأخيرة، إذ بسبب انفلاش فيروس كورونا، يتوقع أن تزيد الدفعات مطلع كل أسبوع، أضف إلى أنه لن يكون هناك إجراء آخر قد تتخذه الدولة غير ذلك. خصوصاً في ظل الوضع الاقتصادي المأزوم الذي يمنع اتخاذ القرار الأقسى: الإقفال التام، بالرغم من المطالبات المتكررة بذلك.

لا شيء أكثر من تلك الإجراءات، فيما عدّاد كورونا يواصل صعوده، وقد سجل خلال عطلة نهاية الأسبوع 2827 إصابة (1427 أول من أمس و1400 أمس) رفعت العدد الإجمالي للإصابات إلى 36 ألفاً و587 إصابة، فيما سجل عداد الوفيات 6 ضحايا جدد، وصل معها العدد الإجمالي إلى 565.

إلى ذلك، لا تزال الإصابات بين المغتربين تسجل أرقاماً مرتفعة هي الأخرى، وهو ما ينبئ بقرب وصول الموجة الكبيرة التي بدأت في الخارج إلى لبنان. وفي هذا الصدد، أعلنت وزارة الصحة عن 38 إصابة سجلّها عداد المغتربين على متن الرحلات التي أتت إلى لبنان في 22 و23 الجاري.

(مروان بو حيدر)

تقرير

نقابة المهندسين تمسح العقارات المتضرّرة من انفجار المرفأ

ربع المباني التراثيّة مهدّدة بالانهيار

المباني التراثية في بيروت خارج الوسط التجاري

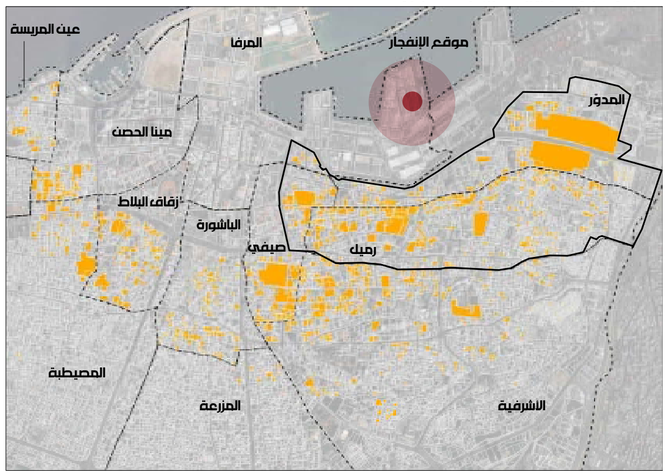

فاتن الحاج

«التحقق من السلامة الإنشائية للمنشآة المتضررة من انفجار مرفأ بيروت بغرض الحفاظ على سلامة الأهالي والسلامة العامة»، كان المنطلق الرئيس للمسح الميداني الذي أجرته نقابتا المهندسين في بيروت وطرابلس، بتكليف من محافظ بيروت مروان عبود، وبالتنسيق مع بلدية بيروت وغرفة الطوارئ في الجيش اللبناني والمديرية العامة للآثار.

المسح جرى ضمن محيط بلغت مساحته نحو ثلاثة كيلومترات مربعة انطلاقاً من منطقة الدور والكرنتينا والمرفأ حتى أحياء الجميزة والصيفي، مروراً بالبدوي ومار مخايل والرميل والجعيتاوي والحكمة والسراسقة.

وبنتيجة العمل الميداني، تبين أنّه من أصل 2509 مبانٍ تم مسحها، هناك 323 مبنى مهددة بالانهيار الكلي أو الجزئي (12,9 في المئة)، و254 مبنى معرضة للانفصال في عناصرها غير الإنشائية (سقوط شرفة أو جزء من واجهة الألومنيوم، الخ)، أي بنسبة 10,1 في المئة، و543 مبنى فيها تشققات في بعض عناصرها تحتاج إلى المعالجة (زجاج محطم، أبواب مخلعة، الخ)، أي 21,6 في المئة، إضافة إلى 1389 مبنى ممسوحة غير متضررة (55,4 في المئة).

المنطقة الأكثر تضرراً من جراء الانفجار تضم 362 مبنى ذات قيمة تراثية تعود الى القرن التاسع عشر حتى الثلاثينيات من القرن الماضي. وقد أصاب الانفجار 92 مبنى باتت معرضة للانهيار وتنطوي على خطورة مرتفعة ومتوسطة (25,4 في المئة) و270 مبنى تراثياً لا خطر فعلياً عليها (74,6 في المئة). معظم هذه المباني المشادة من الجدران المبنية من الحجر الرملي مسقوفة بتكنات خشبية وطابق قرميد وأسقف خشبية من البغدادي المطلي بالجفصين المزخرف.

هندسياً، إنّ المباني المشادة بالباطون المسلح تضررت بنسبة أقل من المباني التراثية والمباني ذات الواجهات الزجاجية. وبحسب رئيس رابطة المهندسين الاختصاصيين في التنظيم المدني فراس مرتضى، فإنّ العصف طال المباني المواجهة للمرفأ، أي الخط الذي يوصلها بنقطة الانفجار، اكثر من المباني القريبة جغرافياً.

مرتضى شرح لـ«الأخبار» منهجية العمل في المسح الذي بادر إليه اتحاد المهندسين اللبنانيين (يضم نقابتي المهندسين في بيروت وطرابلس)، عبر لجنة السلامة العامة في نقابة بيروت وبمؤازرة من الروابط واللجان العلمية.

منذ اللحظات الأولى للانفجار، نزل المهندسون، كما قال، الى الأرض برئاسة نقيبهم جاد تابت من أجل معاينة الأبنية المتصدعة ومساعدة سكان الأحياء التي أصابها الدمار. بعدها، أبدى نحو ألف مهندس استعدادهم للتطوع، وجرى تكليف نحو 350 مهندساً إنشائياً ومعمارياً ومهندسي كهرباء وميكانيك من نقابتي بيروت وطرابلس للمشاركة في المسح. وتم استحداث مركز إلكتروني نظم خريطة رقمية افتراضية ضمن تطبيق، تم من خلاله المسح الإلكتروني بالتوازي مع المسح المدوّن على المستندات الورقية المستخدمة في عمليات المسح، ما ساعد على إخراج التقارير اليومية والأسبوعية عن الأعمال واعتماد نتائجها عند المراجع الرسمية كما عند معظم الجهات المهتمة بالإحصاء بعد كارثة المرفأ.

(هيلم الموسوي)

كذلك تم تقسيم المنطقة الممسوحة إلى 97 مربعاً، وجرى تأليف لجان تخصصية لمواكبة عمل اللجنة من اللجنة وخارجها ومن مجلس النقابة ضمن خبرات في مجال التحليل للمعلومات والمواكبة واقتراح الخطوات اللازمة للتدعيم وإبداء الرأي في حالة المباني بعد الكشف واتخاذ القرارات المناسبة للتعامل معها. وكان يتم إبلاغ الجهات المعنية ولا سيما محافظة بيروت وبلدية بيروت وغرفة الطوارئ في الجيش بكل حالات المباني التي تستوجب التدخل وتشكل خطراً على السلامة العامة. ولفت مرتضى إلى «أننا وضعنا معطياتنا حول المباني في تصرف بعض المؤسسات الدولية التي أبدت رغبة في الترميم أو إيواء السكان المنكوبين، ومن هذه المنظمات: منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين».

اللافت ما قاله مرتضى لجهة إلزام مجلس النقابة بتسجيل كل تصاريح الترميم، بحيث يكون التصريح موقعاً من مهندس مسؤول تجاه نقابته وتجاه السلطات العامة، على أن يكون هذا التسجيل مجانياً ما عدا أتعاب المهندس.

الكرة اللبنانية

الأنصار حسم القمة والعهد في مأزق

«صيغ» فريق الأنصار قمة الأسبوع الرابع من الدوري اللبناني لكرة القدم باللون الأخضر. حسم اللقاء المنتظر مع العهد لصالحه وابتعد عنه بثماني نقاط متصدراً للأسبوع الثالث على التوالي. الإخاء بقي وصيفاً بفوزه على الصفاء. خلفه النجمة بفوزه المريح على طرابلس، في حين اقترب الساحل الفائز بصعوبة على التضامن صور. أما السلام زغرتا فحصد أولى نقاطه على حساب البرج المترنّح

عبد القادر سعد

لاعبو الأنصار يحتفلون بالفوز الغالي على العهد (عدنان الحاج علي)

حسم الأنصار الشوط الأول من صراعه مع العهد على لقب الدوري لصالحه وفاز عليه 3-1 على ملعب جونيه، في لقاء دراماتيكي شهد طرد لاعب العهد حسين زين في الدقيقة 23 لنيله الإنذار الأصفر الثاني. ثلاثة أهداف أنصارية سجلها أحمد حجازي وحسن معتوق (2 الثاني من ركلة جزاء)، في حين سجل

> حقق السلام زغرتا أول نقطة له وكانت على حساب البرج بتعادل مستحق

هدف العهد محمد قدوح بطريقة رائعة. قد يتوقف العهداويون عند هذا الطرد و«يعلّقون» عليه أسباب الخسارة. وقد يذهبون الى حالة أخرى بعدم رفع إنذار أصفر في وجه لاعب الأنصار حسّين بيطار لبنان بدا أنه غير جاهز ذهنياً للقاء، كان من الممكن أن ينتج عنه طردٌ في وقت لاحق بعد نيله إنذاراً في الشوط الثاني. ويمكن للعهداويين أن يعتبروا قرارات الحكم حسين أبو يحيى متحاملة عليهم، وهذا يعود بنّه الى لجنة الحكام.

لكن في الوقت عينه، يمكن للبعض أن يعتبر أيضاً أن العهد «أهدى» الأنصار الفوز في المباراة. فبطل لبنان بدا أنه غير جاهز ذهنياً للقاء، وبالتالي لم يستطع أن يتعامل بطريقة صحيحة مع طرد حسين زين. بدت الضغوط التي يحملها الفريق بعد ثلاث مراحل لم يحصد فيها العهد سوى أربع نقاط حاضرة في الملعب. غالباً ما كان خصم العهد يشعر بالرهبة أمامه، لكن في لقاء أمس بدت الآية معكوسة. نجح العهد في التقدم عبر قدوح ومن بعده طُرد لاعبه حسين زين في حالة يسأل عنها اللاعب الذي كان قد نال إنذاراً من خطأ ومن الكرة عينها تقدم ومنع تنفيذ الخطأ فنال الإنذار الثاني. لم ينجح العهداويون في استيعاب الصدمة والمحافظة على التقدم، أقلّه حتى نهاية الشوط الأول. أهدوا الأنصاريين هدفين في ظرف دقيقة واحدة. الأول عبر الحارس مهدي خليل الذي أخطأ في التعامل مع تسديدة حسن معتوق لتتحضر أمام المتألق أحمد حجازي الذي سجل الهدف الأول.

حرّك العهد الكرة في وسط الملعب وأهدى مهدي فحص كرة لحجازي من خطأ قاتل استغله حجازي ومرّر الكرة الى معتوق الذي سجل الهدف الثاني. هدفان في ظرف دقيقة واحدة قلبا الأمور رأساً على عقب. حتى الهدف الثالث جاء من ركلة جزاء ارتكبها الحارس خليل بعد عرقلة البديل الأنصاري محمد حبوس الذي تسلم الكرة بعد خطأ من علي حديد. أخطاء عديدة حصلت في المباراة قد يكون بعضها من حكم المباراة حسين أبو يحيى، لكن لا شك في أن أخطاء العهداويين كانت أكبر، والأنصار استفاد منها فخطف الفوز وابتعد في الصدارة برصيد 12 نقطة، في حين أصبح العهد ثامناً بأربع نقاط.

أمس أيضاً كان النجمة يحقق فوزاً متوقعاً على طرابلس في ملعبه بثلاثية نظيفة سجلها محمود سليني ومحمد غدار وعمر الكردي سمحت له باحتلال المركز الثالث برصيد 8 نقاط.

الوصافة بقيت للإخاء برصيد 10 نقاط بعد فوزه على الصفاء 2-0 على ملعب جونيه، سجلها شادي سكاف ودانييل أبو فخر، وأضاع أكرم مغربي ركلة جزاء للصفاء الذي أصبح في المركز السابع برصيد أربع نقاط.

في الوقت عينه، كان شباب الساحل يحقق فوزاً صعباً على التضامن صور بهدف وحيد سجله عباس عاصي في الدقيقة 83. فوز سمح للساحل باحتلال المركز الرابع برصيد 8 نقاط، وأصبح التضامن في المركز الحادي عشر بنقطة وحيدة.

الأسبوع الرابع شهد تحقيق السلام زغرتا أول تعادل وأولى نقاطه بعد تعادله مع البرج 2-2 على ملعب بحمدون. تقدم السلام مرتين عبر حمزة علي وأوسكار غنطوس، وعادل البرج مرتين عبر حسين العوطة وفضل عنتر. تعادل بطعم الخسارة للبرج خصوصاً أنه أمام فريق شاب لم يسجل أي هدف في ثلاث مباريات، ما جعل البرج يتراجع الى المركز الخامس برصيد سبع نقاط، وبقي السلام زغرتا أخيراً بنقطة وحيدة.

كالشيو

ميلان X روما
«ذئاب فونسيكا» تعترض قطار بيولي

يستقبل إي سي ميلان الإيطالي نظيره روما في قمة الجولة الخامسة من الدوري الإيطالي الممتاز اليوم (21:45 بتوقيت بيروت). مباراةٌ يسعى من خلالها رجال بيولي لتعزيز الصدارة، في حين يحاول روما الحصول على نقاط ثلاث يحتلّ عبرها أحد المقاعد الأوروبية

حسين فحص

هو موسم الحقيقة لميلان. النادي الذي اختفى عن الأضواء في السنوات الأخيرة إثر تخبّطات فنية وإدارية، يقدّم هذا الموسم واحدة من أفضل نسخه في الألفية الجديدة، مستمراً على نسقه المتصاعد بعد استئناف النشاط الكروي الذي عُلّق بفعل انتشار كورونا.

مشاكل كبيرة عرفتها إدارة الروسونيري في الموسم الماضي. الرئيس التنفيذي غازيديس كان قاب قوسين أو أدنى من إقالة المدرب بيولي وتعيين المدرب الألماني رالف رانغنيك، غير أن تحسّن النتائج في الجولات الأخيرة حال دون ذلك. استمرّ بيولي مع الفريق، ومُنح بعض التعزيزات لتقديم موسم يليق باسم النادي التاريخي. لم تبرم الإدارة صفقات «بازخة» بفعل الوضع المالي الصعب، حيث جاء بعض اللاعبين على شكل إعارة إضافةً إلى استقدام مواهب واعدة بأسعار مقبولة. رغم ذلك، نجح ميلان باعتلاء الصدارة حتى الجولة الرابعة محقّقاً العلامة الكاملة.

يدخل الفريق لقاء اليوم منتشياً بفوزَين صعبَين. جاء الأول أمام إنتر ميلانو. كونتي بفعل ثنائية المهاجم زلاتان إبراهيموفيتش والتي كسرت هيمنة النيراتزوري على ديربي دبلا مادونينا في السنوات الأخيرة، كما نجح الفريق في تحقيق فوز أوروبي مهم على أرض سيلتيك.

من جهته، يدخل روما اللقاء بانتصار مهمّ في الدوري الأوروبي أمام يونغ بويز، وهو الفوز الثالث توالياً للفريق في مختلف المسابقات.

بدأ الأمر بتفاؤل الجماهير إثر انتقال ملكية النادي إلى رجل الأعمال الأميركي دان فريدكن من مواطنه جيمس بالوتا في صفقة قدرت بـ600 مليون يورو، غير أن الأمل تبدّد حين سجل النادي خسائر بأكثر من 200 مليون يورو خلال السنة المالية الماضية، بفعل الغياب عن دوري الأبطال إضافةً إلى تداعيات كورونا.

هكذا، عمدت إدارة النادي إلى سياسة البيع بهدف الشراء، فاستغنت عن خدمات بعض اللاعبين مثل باتريك شيك، غريغوار ديفريل والكساندر كولاروف، في حين وقّعت مع لاعبين قدّموا الإضافة مثل بيدرو رودريغيز، جوردان فيريتو، كريس سمولينغ

اعاد إبراهيموفيتش الروح إلى ميلان (أ ف ب)

وجيانلوكا مانشيني. صفقات جيدة تحتاج بعض الوقت للتأقلم، ساهمت في حصد سبع نقاط جاءت من انتصارين، تعادل وخسارة. فوزٌ في مباراة اليوم سيقلّص الهوّة أكثر مع المتصدّر ميلان، وسيعطي الفريق دفعةً معنويةً كبيرة.

في ظلّ الغيابات المؤثرة التي تعصف بروما، يعوّل المدرب على عودة مهاجمه ونجمه الأول إدين دزيكو الذي تعطلت بدايته للموسم بسبب ارتباطه بأكثر من فريق في سوق الانتقالات الماضي.

يجد مدرب روما باولو فونسيكا نفسه بدون خدمات مدافعيه الرئيسيين، حيث لم يتعافَ كريس سمولينغ من التواء في الركبة، فيما أصيب جيانلوكا مانشيني بفيروس كورونا. سيغيب أيضاً لاعب خط الوسط أمادو دياوارا بفعل التزامه بقواعد الحجر الصحي.

بالنسبة إلى صاحب الأرض، لم يتعافَ رييبيتش من إصابة في المرفق ومن المتوقع عدم مشاركته في المباراة المرتقبة، كما تحوم الشكوك حول مشاركة اللاعب هاكان تشالهان أوغلو بعد إصابته بالتواء في الكاحل الأسبوع الماضي.

يتمتع روما بتفوّق طفيف على ميلان في الآونة الأخيرة، حيث فاز في خمس من آخر 10 مباريات مقابل ثلاث للروسونيري، وقد شهد اللقاء الأخير انتصار ميلان بفعل ثنائية رييبيتش وهاكان.

رغم الإصابات البارزة، لن يقبل أيّ من الفريقين بنتيجة غير الفوز، حيث يسعى روما للعودة إلى أندية النخبة، أقلّه عبر إنهاء الموسم بين الأربعة الكبار، في حين يطمح الروسونيري إلى كسر هيمنة يوفنتوس على اللقب، في موسم يبدو فيه الميلان مرشّحاً فوق العادة للسكوديتو.

تجدّر الإشارة إلى امتلاك ميلان، بيولي سلسلة لا هزيمة تمتدّ إلى 21 مباراة، فاز خلالها الفريق بـ17 وتعادل في 4 بمختلف المسابقات، وهو الفريق الأوروبي الأكثر تحقيقاً للانتصارات منذ استئناف النشاط الكروي إلى جانب ريال مدريد الإسباني.

الفنون القتالية

حبيب نورمحمدوف يعتزل... العائلة أولاً

أعلن نجم الفنون القتالية المختلطة الروسي حبيب نورمحمدوف اعتزالاً صادماً من هذه الرياضة في نهاية الأسبوع، بعدما قطع وعداً لوالدته بأن نزاله مع الأميركي جاستن غايتجي سيكون الأخير في مسيرته، إثر وفاة مفاجئة لوالده بفيروس كورونا المستجد. وكان الروسي الذي أجبر غايتجي على الخضوع بضربة فنية قاضية في الجولة الثانية من منافسات «يو أف سي» (بطولة القتال القصوى)، يخوض نزالاً للمرة الأولى منذ وفاة والده عبد المناف في تموز/يوليو الماضي بعد معاناة مع فيروس كورونا المستجد.

وقال حبيب البالغ 32 عاماً بعد فوزه في أبوظبي: «أنا بطل منافسات UFC بلا منازع، برصيد 13-0، و29-0 في كامل مسيرتي ضمن منافسات MMA». وتابع حبيب الذي انهار باكياً على الحلبة عقب فوزه بالنزال واحتفائه باللقب العالمي «اليوم أريد أن أقول إن هذا نزالي الأخير. لا يمكن أن أعود إلى هنا من دون والدي. عندما جاؤوا إليّ من (يو أف سي) لخوض مباراة جاستن تحدثت مع والدتي لثلاثة أيام». وأردف «لم ترغب أن أخوض نزالاً من دون أبي، فقلت لها أنه نزالي الأخير. لقد أعطيتها كلمتي».

وكان عبد المناف (57 عاماً)، الشخصية المرموقة في عالم الرياضات القتالية في جمهورية داغستان الروسية، قد توفي في تموز/ يوليو الماضي. وبالإضافة الى نجله حبيب، ساهم بتكوين العشرات من المقاتلين على الصعيد العالمي في المصارعة أو الفنون القتالية المختلطة. وبعد إصابته بالفيروس، نُقل عبد المناف إلى موسكو منتصف أيار/ مايو بحال حرجة ووُضع مرتين في غيبوبة اصطناعية، بعد معاناته أيضاً من مشكلات في القلب. واعتُبرت داغستان، الجمهورية الصغيرة الواقعة شمال منطقة القوقاز، من أكثر المناطق في روسيا تأثراً بجائحة «كوفيد-19» في الفترة التي فارق فيها عبد المناف الحياة.

وأضاف بطل الوزن الخفيف: «شكراً جزيلاً جاستن. أعرف أنك عظيم، أعرف أنك تهتم بناسك. كن قريباً من أهلك، لأنك لا تعلم ماذا سيحصل غداً. شكراً للمدرب، شكراً للشبان. اليوم هو نزالي الأخير في يو أف سي».

وتابع «كان حلم والدي. جاستن وكونور ماغريغور سيتواجهان في كانون الثاني/ يناير. لقد هزمتهما، لست مهتمّاً بالأمر».

وكان الإيرلندي كونور ماغريغور الذي خسر أمام حبيب في 2018، من أول المعلقين على مسيرة الروسي الزاخرة التي لم يخسر فيها «سأستمر. الاحترام والتعازي لرحيل والدك مجدّداً. لك ولعائلتك...».

وانضمّ رئيس «يو أف سي» دانا وايت إلى كونور، كاشفاً أن حبيب كسر قدمه في التحضير لنزال السبت الفائت «بعد ما مرّ به هذا الشاب، كنا محظوظين لرؤيته يقاتل الليلة». وتابع «يبدو أنه كان في المستشفى. كسر قدمه قبل ثلاثة أسابيع. كسر إصبعين وعظمة في قدمه، هذا ما قاله لي مساعدوه. لم يبلّغ أحداً». وأضاف «هو أحد أكثر الناس قساوة، وهو أفضل مقاتل في العالم، وحقاً يجب أن تبدأوا بوضعه بمصاف الأفضل في التاريخ».

> قطع حبيب وعداً لوالدته بأن نزاله مع الأميركي جاستن غايتجي سيكون الأخير

(أ ف ب)
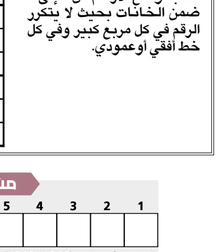

استراحة

كلمات متقاطعة 3581

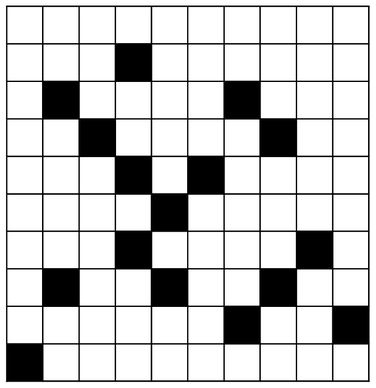

أفقيا

1- من أهم المعارك التي شهدتها الحرب العالمية الثانية – 2- عاصمة غينيا الإستوائية – إرتفع النبات – 3- يشف الحبر – عاصمة غانا – 4- ثرى – من الألوان – جرذ بالأجنبية – 5- صفة سنة قليلة الخير لإحتباس مطرها – ينتجه النحل في القفران – 6- مرفأ في عُمان بمنطقة ظفار يشتهر بتصدير البخور والمر وصيد اللؤلؤ – واجبات الطالب المدرسية – 7- لقب رئيس التبت الديني والمدني – رطوبة بسبب المطر – 8- سرب من الطيور – خاصم أشدّ الخصومة – خاصتك – 9- بحر – ملجأ للأطفال اليتامى – 10- دولة أوروبية

عمودياً

1- صحافي لبناني راحل – 2- ضريح رائع الصنع أشبه بالمتحف يُعتبر من أجمل نماذج العمّارة الإسلامية بالهند – حيوان ضخم – 3- أول حروف الأبجدية – ماركة غالات ومفاتيح عالمية – بسط قدميه – 4- للنفي – ما بقي شاخصاً من آثار الديار – 5- خراب لا شيء فيه – مدينة في اليمن وإيران تحمل نفس الإسم – 6- ماركة أجهزة هاتفية – حرف جزم – 7- دقّ وجرّش – حرف جزم – 8- أدام النظر إليه بسكون الطرف – مدينة تركية في الأناضول – 9- والدة – نبي الله – داس فشدخ – 10- عاصمة تنزانيا السابقة على المحيط الهندي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كوبري – شباط – 2- هونولولو – 3- نما – المطوق – 4- فورسين – فا – 5- وا – آر – صليل – 6- شلال – عرف – 7- شمام – تسمّ – 8- وهب – يمن – 11 – 9- سنابل – عجرم – 10- الحوامدية

عمودياً

1- كونفوشيوس – 2- مؤال – هنا – 3- بهار – أشبال – 4- رو – سالم – بح – 5- يناير – ايلو – 6- ولز – عتم – 7- شلمنصر – نعم – 8- بوط – لفت – جد – 9- الوفي – ساري – 10- طوق الحمامة

sudoku 3581

2		5		9		8		4
		3					2	
9	4	7		1				6
8		4	1				3	
					3			
			4		3			
1					2	7		5
3					2		6	7
	9					5		
7		8		3		1		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3580

5	1	2	7	9	6	4	8	3
4	7	6	8	5	3	1	2	9
8	9	3	4	1	2	7	6	5
9	3	4	2	7	5	8	1	6
1	2	7	6	8	9	3	5	4
6	8	5	3	4	1	9	7	2
3	4	8	5	6	7	2	9	1
7	5	1	9	2	4	6	3	8
2	6	9	1	3	8	5	4	7

مشاهير 3581

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

طبيب أميركي (1866- 1945) حصل على جائزة نوبل في الطب عام 1933 لاكتشافه القيمة المتعلقة بالأجسام الوراثية الملوّنة. له عدة مؤلفات قيّمة

8+2+1+5+3 = ضد مكشوف ■ 9+4+11+10 = دولة أفريقية ■ 6+7+1 = فقدان الحياة

حل الشبكة الماضية: **حسين الحسيني**

إعداد نعوم مسعود

الحدث

خلافاً لما هي عليه الحال مع كلّ من البحرين والإمارات، يبدو الاغتباط الإسرائيلي بتطبيع العلاقات مع السودان جادّاً وحقيقياً، وهو ما لا يبدو مستغرباً، لكون التطبيع مع الدولة التي كان لها دورها وموقعها في تاريخ الصراع، ينطوي على سلسلة مصالح استراتيجية. ليس أقلّها «تامين» الجبهة البحرية الجنوبية لإسرائيل

اغتباط إسرائيلي بالتطبيع السوداني

الجبهة البحرية الجنوبية «مأمونة»

علي حيدر

ينطوي اتفاق التطبيع بين كيان العدو والسودان على مروحة واسعة من المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية. فالسودان، وإن لم يكن جزءاً من دول الطوق، إلا أن التطبيع معه يتجاوز كونه امتداداً لمسار سبقه فيه النظامان الإماراتي والبحريني، ويترقّب نظام آل سعود، الذي يدفع بوكلائه وأتباعه وحلفائه إلى الأمام، التوقيت الملائم للالتحاق به؛ إذ إن للسودان خصوصية تنبع من واقعه الجغرافي والسكّاني والسياسي، فيما يسهم أداء الطاقم الحاكم فيه، في ظلّ الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها، في تعزيز الرهانات والفرص بالنسبة إلى إسرائيل، من أجل استخدامه كأداة وظيفية في أكثر من ساحة واتجاه، وما الانخراط في العدوان على اليمن إلا نموذج من ذلك. في البعد الاستراتيجي لعمليات التطبيع المتواصلة، لا يمكن فصل هذا المسار عن الرؤية الأميركية - الإسرائيلية للبيئة الإقليمية، وتقدير الحليفين للتهديدات المحدقة بالأمن القومي الإسرائيلي. ومن هذه الزاوية، فهو يندرج ضمن سلسلة محطّات لها سياقها الاستراتيجي، الذي لا يتعارض مع البعد الظرفي المتّصل بكلّ من أطرافه. ذلك أنه جزء من الخطوات الرئيسة التمهيدية لإنتاج بيئة إقليمية متحالفة مع كيان العدو، ومعادية لمحور المقاومة، وتحديداً لعمقه الاستراتيجي المتمثّل في إيران، وتصبّ نتائجها المباشرة في مصلحة تصفية قضية فلسطين، وتعزيز موقف المحتلّ. أمّا في البعد الظرفي، فمن الواضح أن أصل اتفاقات التطبيع، وأسلوب تظهيرها المُذِلّ، وما واكبها من استعراضات ومواقف، تهدف كلّها إلى استثمار الاتفاقات في الداخل الأميركي، ولا سيما أن إشهارها أتى عشية الانتخابات الرئاسية، الذي يستهدف قضية فلسطين أرضاً وشعباً ومقاومة، نظراً إلى موقع هذه الدولة في تاريخ الصراع، وأهمية انخراط مع غيرها من العرب الذين لم يشاركوا في أيّ حرب مع إسرائيل. فقد كان السودان شريكاً في أكثر من حرب إلى جانب الجيش المصري ضدّ كيان العدو، فضلاً عن أن عاصمته الخرطوم هي التي احتضنت القمّة العربية في العام 1967، والتي أعلن فيها العرب اللاءات الثلاث: لا سلام، لا مفاوضات، لا اعتراف.

هذه الرمزية، وما تؤشّر إليه من أبعاد ومصالح استراتيجية، كانت محور تقرير نشرته وزارة الاستخبارات الإسرائيلية حول «الإنجازات» التي يُفترض أن تتحقّق خلال السنوات المقبلة من خلال التطبيع مع الخرطوم، والمتمحورة بشكل رئيس حول القضايا الأمنية والعسكرية واللاجئين، علماً بأن كيان العدو لا يخفي مصالحه من وراء نسج علاقات تطبيع وتحالف مع الدول العربية، بل يرى في ذلك إنجازاً يتباهى به في الداخل والخارج. وإذ أشار التقرير المذكور إلى أن «السودان يقع على شواطئ البحر الأحمر، على مسار تهريب» في أكثر من مجال، وتحديداً «السلاح والتجارة من الشمال إلى الجنوب»، فهو رأى أنه، في ضوء هذا الموقع، والتموضع السوداني الجديد الذي يمليه اتفاق التطبيع، سيتعزّز الأمن الإسرائيلي، عن طريق تقليل خطر «تموضع جهات معادية على طول عام منذ قيام دولة إسرائيل، لكونه يشكّل تتويجاً للمخطّط الذي بدأ بفرض وقائع استيطانية في ظلّ الاحتلال البريطاني، ثمّ انتقل إلى قيام «الدولة»، وفي مرحلة لاحقة توسيعها بقدر ما سمحت به مجريات الصراع، في موازاة عمليات التهويد التي كان ولا يزال يفرضها الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلّة. مع ذلك، ما كان حلماً بالنسبة إلى القادة المؤسّسين للكيان الصهيوني، بات يتحقّق اليوم على يد بعض أنظمة العرب، وتحديداً نظام آل سعود الذي يدفع بالآخرين ويمهّد لهم الطريق بالغطاء السياسي والإعلامي والمالي. في هذا السياق بالذات، تبرز أهمية انخراط السودان في المخطّط الذي يستهدف قضية فلسطين أرضاً وشعباً ومقاومة، نظراً إلى موقع هذه الدولة في تاريخ الصراع، وبالمقارنة مع غيرها من العرب الذين لم يشاركوا في أيّ حرب مع إسرائيل. فقد كان السودان شريكاً في أكثر من حرب إلى جانب الجيش المصري ضدّ كيان العدو، فضلاً عن أن عاصمته الخرطوم هي التي احتضنت القمّة العربية في العام 1967، والتي أعلن فيها العرب اللاءات الثلاث: لا سلام، لا مفاوضات، لا اعتراف.

يمثّل إعلان التطبيع مع السودان خطوة نوعية في سياق توسيع نطاق شرعنة الاحتلال الصهيوني لفلسطين (أ ف ب)

> كان السودان شريكاً في أكثر من حرب إلى جانب الجيش المصري ضدّ كيان العدو

هذه الرمزية، وما تؤشّر إليه من أبعاد ومصالح استراتيجية، كانت محور تقرير نشرته وزارة الاستخبارات الإسرائيلية حول «الإنجازات» التي يُفترض أن تتحقّق خلال السنوات المقبلة من خلال التطبيع مع الخرطوم، والمتمحورة بشكل رئيس حول القضايا الأمنية والعسكرية واللاجئين، علماً بأن كيان العدو لا يخفي مصالحه من وراء نسج علاقات تطبيع وتحالف مع الدول العربية، بل يرى في ذلك إنجازاً يتباهى به في الداخل والخارج. وإذ أشار التقرير المذكور إلى أن «السودان يقع على شواطئ البحر الأحمر، على مسار تهريب» في أكثر من مجال، وتحديداً «السلاح والتجارة من الشمال إلى الجنوب»، فهو رأى أنه، في ضوء هذا الموقع، والتموضع السوداني الجديد الذي يمليه اتفاق التطبيع، سيتعزّز الأمن الإسرائيلي، عن طريق تقليل خطر «تموضع جهات معادية على طول شواطئ البحر الأحمر». وتحضر في هذا السياق عمليات نقل الأسلحة من إيران وسوريا إلى فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، في مراحل سابقة، عبر السودان. وقد حاولت إسرائيل، في ذلك الحين، إحباط بعض هذه العمليات، من خلال استهدافات نَفّذتها على الأراضي السودانية. وتناول التقرير، أيضاً، إمكانية التعاون بين السودان وإسرائيل في مجال الهجرة والتسلّل. أما في مجال السياحة، فقد لفت إلى الاستفادة من الأجواء السودانية، لكونها تؤدّي إلى تقصير الرحلات الجوية إلى دول في أفريقيا مثل إثيوبيا وجنوب أفريقيا أو أميركا اللاتينية. وفي سياق متصل، أعلن نتنياهو أن «وفوداً من السودان وإسرائيل ستجتمع قريباً لبحث التعاون في العديد من المجالات، بما في ذلك الزراعة والتجارة وغيرها من المجالات المهمة».

الخلاصة الأهمّ لهذا المسار التطبيعي، أنه يتجاوز في رسائله وأهدافه مجرّد نسج علاقات بين كيانات سياسية محدّدة وكيان العدو. فهو في الواقع استمرار للعدوان الإسرائيلي وللتوسّع الصهيوني بأدوات عربية، بهدف تصفية القضية الفلسطينية، ولهذه الغاية يأتي التطبيع كجزء من مخطّط إعادة تشكيل المعسكر الأميركي، والذي تؤدي فيه الدولة العبرية بشكل علني دوراً مركزياً، من أجل مواجهة محور المقاومة، وتعزيز مكانة إسرائيل الاستراتيجية في المنطقة، على أمل أن يسهم ذلك في بثّ روح اليأس في وجدان الفلسطينيين، عبر فرض طوق محكم عليهم، ودفعهم إلى التسليم بالوقائع الجديدة، بذريعة أنه لم يعد هناك عمق عربي يستندون إليه في المواجهة. وهكذا، يتّضح في كلّ مقاربة لتطوّرات البيئة الإقليمية والخطوات التطبيعية التي تتوالى، أن من أهمّ عوامل إحباط المخطّط المذكور صمود الشعب الفلسطيني وتمسّكه بالمقاومة، التي لا يتردّد قادة العدو في الاعتراف بأن محورها بات يهدّد أمنه القومي ومستقبل وجوده في المنطقة.

خطّ الملاحة الأساسي لإسرائيل، وعلى المدى البعيد، هناك إمكانية لعمليات أمنية مشتركة في المنطقة». كذلك، تحدّث التقرير عن «الإنجاز» الإسرائيلي المتمثّل في استبدال الدور الذي لعبه السودان في دعم المقاومة في فلسطين، بدور مضادّ عبر «منع تهريب السلاح عبر خطّ السودان - مصر - غزة، ومنع تموضع جهات تجهّز لعمليات معادية على أراضيه، وإمكانية إحباط إقامة قواعد بحرية لجهات معادية مثل إيران وتركيا على شواطئ البحر الأحمر». وتحضر في هذا السياق عمليات نقل الأسلحة من إيران وسوريا إلى فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، في مراحل سابقة، عبر السودان. وقد حاولت إسرائيل، في ذلك الحين، إحباط بعض هذه العمليات، من خلال استهدافات نَفّذتها على الأراضي السودانية. وتناول التقرير، أيضاً، إمكانية التعاون بين السودان وإسرائيل في مجال الهجرة والتسلّل. أما في مجال السياحة، فقد لفت إلى الاستفادة من الأجواء السودانية، لكونها تؤدّي إلى تقصير الرحلات الجوية إلى دول في أفريقيا مثل إثيوبيا وجنوب أفريقيا أو أميركا اللاتينية. وفي سياق متصل، أعلن نتنياهو أن «وفوداً من السودان وإسرائيل ستجتمع قريباً لبحث التعاون في العديد من المجالات، بما في ذلك الزراعة والتجارة وغيرها من المجالات المهمة».

الخلاصة الأهمّ لهذا المسار التطبيعي، أنه يتجاوز في رسائله وأهدافه مجرّد نسج علاقات بين كيانات سياسية محدّدة وكيان العدو. فهو في الواقع استمرار للعدوان الإسرائيلي وللتوسّع الصهيوني بأدوات عربية، بهدف تصفية القضية الفلسطينية، ولهذه الغاية يأتي التطبيع كجزء من مخطّط إعادة تشكيل المعسكر الأميركي، والذي تؤدي فيه الدولة العبرية بشكل علني دوراً مركزياً، من أجل مواجهة محور المقاومة، وتعزيز مكانة إسرائيل الاستراتيجية في المنطقة، على أمل أن يسهم ذلك في بثّ روح اليأس في وجدان الفلسطينيين، عبر فرض طوق محكم عليهم، ودفعهم إلى التسليم بالوقائع الجديدة، بذريعة أنه لم يعد هناك عمق عربي يستندون إليه في المواجهة. وهكذا، يتّضح في كلّ مقاربة لتطوّرات البيئة الإقليمية والخطوات التطبيعية التي تتوالى، أن من أهمّ عوامل إحباط المخطّط المذكور صمود الشعب الفلسطيني وتمسّكه بالمقاومة، التي لا يتردّد قادة العدو في الاعتراف بأن محورها بات يهدّد أمنه القومي ومستقبل وجوده في المنطقة.

> لا توقعات في الخرطوم بأن يمرّ قرار التطبيع مع إسرائيل بسلام

التطبيع، إلى ضمان الاستمرارية والبقاء عبر توفير الدعم الخارجي لها، وهو ما ذهبت إليه «قوى الإجماع الوطني»، أحد مكوّنات «الحرية والتغيير»، والتي اعتبرت أن كلّ الخطوات واللقاءات التي قادتها الحكومة في هذا الملفّ تمّت بتجاهل تام للرأي العام والموقف الشعبي، منبّهةً إلى أن الشعب الذي يجري عزله وتهميشه بصورة ممنهجة عبر الصفقات السرية غير ملزَم بما ينتهي إليه المطبّعون من اتفاقيات، «وسيعمل شعبنا من خلال جبهة عريضة على مقاومة التطبيع ودعم الشعب الفلسطيني»، مؤكّدة رفضها أيّ قرار متّصل بالتطبيع من دون تفويض من مجلس تشريعي منتخب، ولا سيما في ظلّ «التغييب التامّ للشعب ولقواه الحية».

ويسود اعتقاد واسع بأن السلطة الانتقالية، بشقّيها المدني والعسكري، مارست الخداع بادّعائها ترك أمر التطبيع للحكومة المنتخَبة، ليفاجأ الجميع بموافقة السودان على توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، وإنهاء حالة العداء بينهما، وبدء التعامل الاقتصادي والتجاري، الأمر الذي جعل حتى مؤيّدي الخطوة من حيث المبدأ يرفضونها بسبب الطريقة التي تمّت بها، والابتزاز الأميركي الذي تعرّضت له الخرطوم، في ربط رفع اسم البلاد من «لائحة الإرهاب» بالموافقة على التطبيع. إزاء ذلك، خرج أعضاء الحكومة، بعد أن صاموا طويلاً عن التصريحات، ليُنظّروا لشرعية القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء ورئيس «مجلس السيادة». وفي هذا الإطار، دافع وزير العدل، نصر الدين عبد الباري، بأن الحكومة الانتقالية، بموجب الوثيقة الدستورية، هي المسؤولة عن السياسة الخارجية، وأن تلك الوثيقة لا تضع قيوداً على المسؤولية المذكورة سوى المصلحة والاستقلالية والتوازن، وهي بالتالي لا تمنع إقامة علاقات مع إسرائيل. بدورها، خرجت وزارة الخارجية ببيان كشفت خلاله عن اجتماع سيعقد بين وفد سوداني وآخر إسرائيلي في الأسابيع المقبلة للتفاوض وإبرام اتفاقيات تعاون في مجالات الزراعة والتجارة والاقتصاد والهجرة.

على أنه لا توقعات في السودان بأن يمرّ قرار التطبيع مع إسرائيل بسلام، خصوصاً أنه لن يسهم في تحسين الواقع الاقتصادي كما ينتظر المؤيّدون له، لأن المشكلة الأساسية تكمن، بحسب محلّلين، في إدارة الأزمات والتعامل معها عبر التخطيط والرقابة، وليس في انتظار مزيد من الدعم والهبات، فضلاً عن أن دائرة الرافضين لمبدأ التطبيع ستزداد، وستشكّل قوة ضغط على السلطة الانتقالية لا يستهان بها.

غليان في الخرطوم: نحو إنشاء جبهة داعمة لفلسطين

«قوى الإجماع الوطني»: الشعب الذي يتم تهميشه من اتفاقيات التطبيع غير معنيّ بها (أ ف ب)

الخرطوم - **مي علي**

يوماً بعد يوم، تتصاعد ارتدادات إعلان الحكومة السودانية، رسمياً، مضيّها في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والذي يجري الترويج له من قِبَل مؤيّديه بوصفه «الحلّ السحري» للخروج من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد. وفي هذا الإطار، تتزايد الأصوات الرافضة للتطبيع باعتباره خيانة لـ«الثورة» التي قامت ضدّ الظلم وانتهاك حقوق الإنسان، واللذين تمثّل إسرائيل، الدولة المغتصبة لفلسطين، أوضح صورهما، فضلاً عن أن قرار إقامة علاقات معها لم يُتّخذ استناداً إلى إرادة الشعب، بل فُرض من الخارج، وتَقفّته السلطة الانتقالية، خصوصاً منها الجناح العسكري الذي يبدو واضحاً سعيه إلى تريسيخ حكمه.

ويوم أمس، أطلّ عضو «مجلس السيادة» عن المكوّن المدني، صديق تاور، ليعلن أن رئيس المجلس عبد الفتاح البرهان، ومعه رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، انفردا باتخاذ قرار التطبيع، مشيراً إلى وجود اتفاق سابق معهما على إبقاء المسألة قيد التشاور، في انتظار تأليف حكومة منتخبة يُترَك القرار إليها. وبحسب متابعين، فإن رئيس الوزراء انحرف خلف خطط العسكر العاتية عن داعم خارجي تستقوي به، بعد أن أدركت عدم وجود أرضية لها لدى الشارع، بينما يرى آخرون أن الأيديولوجيا التي تشرّبها رئيس الوزراء خلال عمله مع المؤسّسات الدولية إنما هي أيديولوجيا الإمبريالية العالمية وكيفية رعاية أجندتها، وما التطبيع مع إسرائيل إلا جزء من تلك الأجندة، ولذلك فليس من المستغرب مضيّه بخطى حثيثة نحو استكمال التطبيع، حتى من دون الرجوع إلى أحزاب «قوى الحرية والتغيير»، التي رأت في الأمر خروجاً عن حضانتها لـ«الحكومة الثورة» التي أتت بأعضائها، وخرقاً للوثيقة الدستورية باعتبارها ليس من ضمن صلاحيات الحكومة الانتقالية، فضلاً عن تناقضه مع مبادئ «ثورة ديسمبر» وثوابت الشعب السوداني. ويرى مراقبون أن الحكومة الانتقالية تسعى، من خلال انفرادها بقضية

مقالة

لماذا تكره فرنسا الإسلام؟

وليد شرارة

عبثاً تحاول أوساط الفريق الحاكم في فرنسا، وحرّاس هيكل الأيديولوجيا الجمهورية من مثقّفين وإعلاميين، إدراج إعادة نشر الرسوم المسيئة للنبيّ العربي في إطار حرية التعبير والاعتقاد، وهما قيمتان ترقيان إلى مرتبة «القداسة» في السردية الرسمية الفرنسية عن الجمهورية وقيمها العتيدة. دحض مثل هذه الحجّة لا يحتاج إلى جهدٍ كبير. مجلّة «شارلي إيبدو» لم تنشر هذه الرسوم، وغيرها من الرسوم المعادية للمسلمين، منذ عام 2005، مساهمة منها في نقد الأديان بشكل عام، ودورها السياسي والاجتماعي، كما كانت تفعل عند تأسيسها في بداية سبعينيّات القرن الماضي. الالتفات إلى توقيت نشر هذه الرسوم بالغ الأهمية، لأنّه يلقي الضوء على خلفياته الأيديولوجية - السياسية الفعلية، نظراً إلى تزامنه مع انعطافة كبرى شرعت بها «شارلي إيبدو»، منذ انطلاق ما سُمّي بالحرب الأميركية، والغربية، على «الإرهاب». فالمجلّة التي كانت أحد أبرز منابر التيار المناهض للكهنوت، وللرأسمالية والاستعمار في فرنسا، انقلبت فجأة، مع انطلاق الحرب المذكورة، وبإشراف مرشدها الروحي المتصهين فيليب فال، إلى بوقٍ محرّض على الحركات الإسلامية، والإسلام كدين، باعتبارهما الخطر الأكبر الذي يهدّد أمن العالم والحضارة الحديثة، وكلّ ما يرمز إلى «الحرية والانفتاح والتنوير»، وغيرها من القيَم المجرّدة الجوفاء. لا بدّ من التذكير أنّ «شارلي إيبدو»، بدايةً، أعادت نشر صور كاريكاتورية سبق أن نشرتها يومية «جيلاندس بوستين» الدانماركية اليمينية المتشدّدة، والتي يفترض أنّها تقف في موقع نقيض للمجلّة الفرنسية اليسارية. والحقيقة أنّ قطاعات وازنة من نُخَب الغرب، اليمينيّة واليسارية، المذعورة من ضمور نفوذها المتسارع على الصعيد العالمي، ومن صعود دور القوى والشعوب غير الغربية، ترى في المسلمين، بحكم التجربة التاريخية المشتركة، والجوار الجغرافي، ووجود كتلٍ سكّانية منهم في البلدان الغربية، «العدوّ الأقرب» و«الطابور الخامس» الذي يمكن استنفار «العصبية البيضاء» في مقابله. اختراع عدوٍّ لاستنفار مثل هذه العصبية، وتوظيفها لغايات انتخابية و/أو سياسية، داخلية وخارجية، هو ما يبتغيه إيمانويل ماكرون وغيره من السياسيين الفرنسيين والغربيين، ضمن مسعاهم الدائم لصناعة الإجماع الداخلي، الضروري لضمان بقائهم في السلطة وتوحيد صفوف الديموقراطيات العريقة، والمرعوبة من خروج العالم عن سيطرتها.

من يعتقد أنّ المشاعر الفرنسية «المرهَفة» صُدمت عند إقدام يافع شيشاني تائهٍ في عالم الفتاوى الافتراضية، على قطع رأس مدرّس فرنسي عرض على تلامذته رسوماً مسيئة للرسول، عليه أن يتذكّر أنّ هذه المشاعر لم تُمَسّ عند ارتكاب عناصر من الشرطة الفرنسية، أي موظّفين يمثّلون الدولة، في العقدين الماضيين، عشرات الاعتداءات والجرائم العنصرية بحق مواطنين فرنسيين من أبناء الضواحي والأحياء الشعبية، ومن ذوي أصول عربية وأفريقية. في حالة الشاب آدما تراوري، مثلاً، الفرنسي من أصول مالية، الذي اختنق بعدما جثم عليه أربعةٌ من عناصر الشرطة الفرنسية في أحد مراكزها، في 19 تموز/ يوليو 2016، لم تُفضِ هذه الجريمة العنصرية الفاضحة إلى حركة احتجاجية عارمة، كتلك التي شهدتها المدن الأميركية على مدى أسابيع، بعد جريمة قتل المواطن الأفريقي - الأميركي جورج فلويد في ظروف مشابهة، من قبل شرطي أميركي. أيّهما الأخطر على «الديموقراطية الفرنسية» وقيمها «الخالدة»، جريمة تُرتكب من قبل متطرّف آخرق، أم عشرات الجرائم المرتكبة من قبل المؤسّسة المكلّفة بالحفاظ على أمن المواطنين وحياتهم؟ ما يكشفه الكيل بمكيالين من قبل أغلبية وازنة من المجتمع الفرنسي، وكذلك توالي الاعتداءات العنصرية التي يشنّها أفراد فرنسيون ضدّ مهاجرين أو دور عبادة، وآخرها هجوم على سيّدتين جزائريتَين محجّبتين في حي «الشان دو مارس» قرب برج إيفل، تشي بأنّ عصبية بيضاء تنتشر بقوة في وسطه. الرئيس الفرنسي، الذي تحدّث عن «انفصالية إسلامية»، أي تهديد لهوية البلاد وأمنها ووحدتها الترابية، وعن معركة بين «الحضارة والبربرية» في رثائه للمدرّس القتيل، في استعادة فجّة لمفردات الخطاب الاستعماري، وكذلك مساواته بين الإسلاميين والإرهابيين، يقوم عن وعيٍ بتغذية هذه العصبية وبإسباغ الشرعية والصدقية عليها كونه رأس الدولة، ولكلامه وقْع أكبر في أوساط الرأي العام من وقع خطابات قادة اليمين المتطرّف مثلاً. يطلق المستهدفون من قبل سياسات الإقصاء والتهميش والحشر في ضواحي الفقر والتنكيل البوليسي، أي أبناء المهاجرين من أصول عربية وأفريقية، عليها تسمية العنصرية المؤسّسية، ويعتبرون أنّها استمرارية داخل حدود فرنسا لإدارة الاستعمارية لشؤون السكان، التي كانت سائدة في المستعمرات في زمن سابق. اتخذ العديد من هؤلاء الإسلام راية للدفاع عن الحقوق والهوية في آن واحد، بعد اندثار الأيديولوجيات التحرّرية الأخرى في العقود الماضية. هذا الدور الذي يقوم به الإسلام، هو الذي يستفزّ ويستنفر تياراً واسعاً من النخبة السياسية وجيوشاً من الخبراء والباحثين والإعلاميين، وسواهم الأعظم من الصهاينة البارزين، كآلان فينكلكراوت وباسكال بروكنير وإليزابيت بادينتير وإريك زيمور وكارولين فوريست وبيير أندري تاغييف وغيرهم، شاركوا في بلورة أطروحة التهديد الإسلامي الداخلي للتأكيد أنّ فرنسا وإسرائيل تواجهان عدواً واحداً. هذه نقطة بالغة الأهمية، وكثيراً ما يتجاهلها الباحثون والإعلاميون العرب: دور اللوبي الصهيوني وشبكاته» «الأكاديمية» والإعلامية في صناعة نظرية التهديد الإسلامي. ربما تجب الإشارة أيضاً إلى أنّ الرئيس الفرنسي الذي يريد محاربة الإسلاميين والإرهابيين، هو نفسه من دفع البرلمان الفرنسي إلى استصدار قرار، صوّتت عليه أغلبية ضعيفة، يساوي بين العداء للصهيونية واللاسامية.

وكما يلجأ الرئيس الفرنسي إلى توظيف الصراعات الاجتماعية والسياسة الداخلية للترويج لفرضية التهديد الإسلامي، هو يستغلّ الصراعات الجيوسياسية بين فرنسا وتركيا مثلاً للغاية نفسها، فيصبح الرئيس التركي ليس مجرّد منافس على النفوذ والثروات في ليبيا وشرق المتوسط، بل صاحب مشروع إمبراطوري «عثماني» خطير على أوروبا نفسها! خطاب كراهية الإسلام الذي صيغ في حقبة التوسّع الاستعماري في القرن التاسع عشر، أيام كانت فرنسا قوة صاعدة، يستعاد اليوم، بعد تحوّلها إلى قوة هرمة، لرصّ الصفوف والاتحاد مع بقية القوى الغربية ضد «الآخرين»، مسلمين وغير مسلمين.

اليمن

انهيار التهدئة في مأرب: قوات صنعاء تستأنف تقدّمها

يبدو أن المساعي اليمنية والإقليمية لإحلال السلام في مأرب لم تصمد طويلاً أمام محاولات السعودية استعادة زمام المبادرة في هذه الجبهة. وهي محاولات حفّزها، على ما يظهر، اتفاق الوكلاء المحلّيين لـ«التحالف» على تنفيذ الشقّ العسكري من «اتفاق الرياض»، الأمر الذي انعكس تصعيداً على الأرض، سرعان ما واجهته صنعاء بتصعيد أكبر

صنعاء - **رشيد الحداد**

من عدّة محاور عسكرية، عادت المواجهات إلى محيط مدينة مأرب، إذ استغلّت القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، التهدئة غير المعلَنة هناك، لإعادة ترتيب صفوفها والاستعداد لتصعيد جديد، فيما واجهت قوات صنعاء تلك الاستعدادات، التي تمثّلت في إرسال مزيد من التعزيزات إلى ميليشيات حزب «الإصلاح» (الإخوان) في جبهة جبل مراد، وأخرى إلى المخدرة، ومحاولة إشعال جبهة صرواح غرب مأرب، بالتصعيد الكبير، لتستعر المعارك بين الطرفين منذ فجر السبت من ثلاثة محاور في نطاق محيط مدينة مأرب، ومحور رابع في نطاق محافظة الجوف. وعلى رغم اتّساع رقعة العمليات العسكرية، حقّقت قوات الجيش واللجان الشعبية مكاسب كبيرة على الأرض. وبحسب مصدر عسكري في مأرب تحدّث إلى «الأخبار»، فقد تمكّنت قوات صنعاء من استكمال السيطرة على مديرية صرواح، وإحراز تقدّم كبير في الجبهة الغربية لمأرب، تمثّل في السيطرة على خطّ الإمداد الخاص بمعسكر الماس في مدغل غرب مركز المحافظة، بعدما أحكمت سيطرتها على مناطق الجوة والمديد ونبعة وخيوزة شرق مديرية مدغل، وتمكّنت من السيطرة على مركز الاستخبارات العسكرية في منطقة ساهر غرب مدينة مأرب أيضاً. وجاءت هذه التطوّرات بعد تصعيد جوي كثيف شهدته جبهات مأرب خلال اليومين الماضيين، حيث شنّت طائرات تحالف العدوان أكثر من 50 غارة، مُحاولة وقف تقدّم الجيش واللجان. وبحسب المصادر العسكرية، فقد قُتل عدد من كبار قيادات قوات هادي في المواجهات الأخيرة، ومنهم مبخوت ناجي كعلان ونجم الدين الشدادي في الجبهة الغربية للمدينة، فيما تمكّنت قوات صنعاء من السيطرة الكاملة على جبهة المخدرة في صرواح، كما حقّقت تقدّماً كبيراً في الجبهة الجنوبية، واستطاعت السيطرة على منطقتَي حيد آل أحمد والأوشال، في حين تقدّمت نحو جبل مراد المطلّ على مدينة مأرب في أعقاب المواجهات التي شهدتها جبهة جبل مراد جنوبي المدينة. وبحسب التوقّعات، فإن هذه المعارك، التي تُعدّ الأعنف ويَستخدم فيها الطرفان مختلف أنواع الأسلحة، تتّجه نحو الاستمرار.

وبالتوازي مع تقدّمها في المحورين الغربي والجنوبي لمدينة مأرب، تقدّمت قوات صنعاء، أيضاً، مساء السبت وفجر الأحد، في الجبهة الشرقية، حيث حقّقت، بحسب مصادر قبلية، تقدّماً كبيراً على الأرض بعد مواجهات عنيفة استمرّت لأكثر من عشر ساعات. ووفقاً للمصادر، فقد تمكّن الجيش واللجان من التقدّم باتجاه العلم من اتجاه النضود، وسيطرا كلياً على تُلّتي الجبهة هناك، والعديد من المواقع في جبهة قناو وقيسين، وتحديداً بالقرب من الخطّ الدولي الرابط بين مدينة مأرب ومنطقة العبر، وصولاً إلى منطقة العلم الأبيض القريبة من قاعدة الرويك العسكرية شرق صافر. ووفقاً للمعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، فإن «مواجهات الأحد التي شهدتها جبهة العلم أدّت إلى سقوط مناطق مليفوفة والسدّ وأبو شد شرقي النضود شمال مأرب تحت سيطرة الجيش واللجان. وتزامناً مع هذا التصعيد، نَفّذ سلاح الجو المسيّر والقوة الصاروخية، مساء السبت، عملية مشتركة استهدفت اجتماعاً لقيادات عسكرية سعودية ويمنية في قاعدة الرويك العسكرية. وجاءت العملية بعد أن نجحت عملية مشتركة مماثلة، فجر السبت، في تدمير غرفة عمليات «التحالف» وأبراج الاتصالات العسكرية في معسكر تداوين الواقع بالقرب من منطقة صافر النفطية. وفي محافظة الجوف، أحبطت قوات صنعاء محاولة اختراق جديدة لقوات هادي في صحراء اليتمة. وقالت مصادر عسكرية إن الجيش واللجان أحبطا هجوماً باتجاه منطقة الخنجر شرق مديرية خب والشعف، وكبّدا مُنفّذيه خسائر فادحة في الأرواح، موضحة أن من بين القتلى رئيس عمليات الكتيبة الأولى في «اللواء الأول - حرس حدود»، المُقدَّم إبراهيم محسن حاتم.

> **نفّذت قوات صنعاء عمليتين عسكريتين ضدّ أهداف سعودية في غضون يومين**

وتأتي هذه التطوّرات توازياً مع اتفاق حكومة هادي و«المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات، في العاصمة السعودية الرياض، الجمعة، على تنفيذ الشقّ العسكري من «اتفاق الرياض»، والذي ينصّ على نقل قوات «الإصلاح» في أبين وشبوة وحضرموت إلى مأرب والجوف، مقابل إخراج قوات «الانتقالي» في عدن إلى الضالع. كما تأتي عقب تصعيد الطائرات السعودية غاراتها على عدد من مديريات مأرب، وتعمّد الرياض إفشال المساعي المحلية والإقليمية لإحلال السلام في مأرب. ولذلك، كان ردّ صنعاء واضحاً باستهداف «مطار أبها الدولي» جنوب السعودية، بعد ساعات من هجوم مماثل استهدف «قاعدة الملك خالد الجوية» في خميس مشيط. وقال المتحدّث باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، في تصريح صحافي أمس، إن سلاح الجو المسيّر قصف مركزاً حسّاساً في «مطار أبها» بطائرة محلّية الصنع من نوع «صماد 3»، في عملية تُعدّ الثانية من نوعها في غضون يومين، ردّاً على التصعيد الجوي في مأرب والجوف.

وفق التوقعات، فإن المواجهات الأخيرة التي تُعدّ الأعنف تتّجه نحو الاستمرار (أ ف ب)

العراق

السنوية الأولى لـ«حراك تشرين»: عودة العنف إلى بغداد

يبدو أن سيناريو العام الماضي يتكرّر في السنوية الأولى للاحتجاجات الشعبية المطالبة بمكافحة الفساد وتأمين حقوق غيّبها الأداء السيّئ للطبقة السياسية المسيطرة على مفاصل الدولة منذ العام 2003. صحيحٌ أن حكومة مصطفى الكاظمي هي واحدة من «ثمرات حراك تشرين»، كما يُعتقد، لكنها - حتى الآن - لم تنل رضاه، ولا رضى الفريق الداعم لسلفه عادل عبد المهدي. وصحيحٌ، أيضاً، أن الحكومة اتّبعت منهج الحكومة السابقة في التعامل مع المتظاهرين. وبشكلٍ أقلّ حدّة. إلا أن ذلك لم يمنع «المندسّين» من اختراف الصفوف. بحسب رواية القوّات الأمنية. مضى يوم أمس بخسائر محدودة، لكن يبقى السؤال عن خيارات الشارع في الأيام المقبلة، وسط تحذير من انفجار لا يمكن لأحد لملمة تداعياته

بغداد - **مرتضى ستار**

شهدت ساحات التظاهر في العراق - وتحديداً في العاصمة بغداد -، أمس، وبالتزامن مع إحياء السنوية الأولى لموجة التظاهرات الثانية في عام 2019 (25 تشرين الأول/ أكتوبر)، مواجهات دامية بين المتظاهرين والقوّات الأمنية. وبحسب رواية بعض المشاركين في التظاهرات، التي نُدّدت مجدّداً باستشراء الفساد وسوء الخدمات، عمد عدد من «المندسّين» إلى استخدام قنابل المولوتوف الحارقة والحجارة والسكاكين بوجه القوّات الأمنية، ما دفع الأخيرة إلى الردّ برمي القنابل الدخانية والمسيّلة للدموع وخراطيم المياه، في محاولةٍ منها لتفريق مَن يحاولون عبور الجسور الممتدّة على نهر دجلة، باتجاه منطقة الكرخ، وذلك لدخول «المنطقة الخضراء». ومن جرّاء هذه الصدامات التي وقعت في مناطق العلّاوي والسنك و«ساحة التحرير» وسط العاصمة، أصيب حوالى 40 متظاهراً إصابات مختلفة، كان أغلبها حالات اختناق، في وقت سجّلت فيه القوّات الأمنية سقوط 17 مصاباً في صفوفها، بينهم 5 ضباط.

ووفق الرواية الأمنية، فقد اخترقت «مجاميع مشبوهة» ساحات التظاهر في العاصمة، حيث تمكّنت من إحداث الشغب، وعمدت إلى الاعتداء على القوّات الأمنية، وتحريض المتظاهرين على اختراق الجسور التي تربط جانبَي بغداد: الكرخ والرصافة، ومحاولة إسقاط الكتل الإسمنتية عليها. وتفيد المصادر، التي تحدّثت إلى «الأخبار»، بأن «4 منتسبين من قوات حفظ النظام أصيبوا إثر إلقاء قنبلة يدوية، انفجرت خلف الحاجز الأمني الأول على جسر الجمهورية (يربط «التحرير» بـ«الخضراء»)، ما دفع بتلك القوّة إلى الانسحاب، وإفساح المجال أمام المتظاهرين للسيطرة على الحاجز الأمني الأوّل على الجسر».

إزاء ذلك، وفي موقف لافت، دعا زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، في تغريدة له، «الثورة» إلى إخراج «المندسّين المشاغبين المدعومين من الخارج»، ولا سيّما بعد إعلان رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، أوّل من أمس، عدم تسليح القوّات الأمنية خلال التظاهرات. وحثّ الصدر الحكومة على «بسط الأمن وردع حكومة الكاظمي، برى طيف واسع من المتظاهرين أن «حكومة الثورة» لم تحقّق إلا «أشياء بسيطة من مطالبهم». وفي هذا الإطار، يقول المتظاهر علي عبد الله (29 عاماً)، المشارك في تظاهرات أمس، إن «مطالبنا الأساسية تتمثّل في القصاص من قتلة المتظاهرين، والمضيّ باتجاه انتخابات مبكرة، فضلاً عن المحاربة الحقيقية للفساد»، لافتاً في حديثه إلى «الأخبار» إلى أن «الوضع في ساحات التظاهر غير مطمئن، وينذر بإمكانية سقوط أعداد كبيرة من المتظاهرين والقوّات الأمنية على حدّ سواء، وسط أجواء مشنّجة تسودها حالات الاستفزاز والعنف».

وأمام هذا المشهد، وعلى رغم تسيّد الهدوء منصّات التواصل الاجتماعي، وسكون الأصوات المُحرِّضة والتي سبق أن لعبت دوراً «تخريبياً» في تظاهرات العام الماضي، لا يبدو واضحاً ما ستؤول إليه الأحداث في المرحلة المقبلة، وفق تقديرات مصادر أمنية وسياسية، تُحذّر من احتمال توريط «الحشد الشعبي» في أحداث أمنية، وهذا ما قد يدفع إلى «حمام دم» لا يمكن لأحد أن يضبطه.

يعتقد المتظاهرون أن «حكومة الثورة» لم تحقق إلا «أشياء بسيطة» من مطالبهم (أ ف ب)

وبعد عام على «تظاهرات تشرين»، والتي أطاحت، بدعم من المرجعية الدينية في النجف (آية الله علي السيستاني)، حكومة عادل عبد المهدي، وعبّدت الطريق أمام حكومة الكاظمي، يرى طيف واسع من المتظاهرين أن «حكومة الثورة» لم تحقّق إلا «أشياء بسيطة من مطالبهم». وفي هذا الإطار، يقول المتظاهر علي عبد الله (29 عاماً)، المشارك في تظاهرات أمس، إن «مطالبنا الأساسية تتمثّل في القصاص من قتلة المتظاهرين، والمضيّ باتجاه انتخابات مبكرة، فضلاً عن المحاربة الحقيقية للفساد»، لافتاً في حديثه إلى «الأخبار» إلى أن «الوضع في ساحات التظاهر غير مطمئن، وينذر بإمكانية سقوط أعداد كبيرة من المتظاهرين والقوّات الأمنية على حدّ سواء، وسط أجواء مشنّجة تسودها حالات الاستفزاز والعنف».

وأمام هذا المشهد، وعلى رغم تسيّد الهدوء منصّات التواصل الاجتماعي، وسكون الأصوات المُحرِّضة والتي سبق أن لعبت دوراً «تخريبياً» في تظاهرات العام الماضي، لا يبدو واضحاً ما ستؤول إليه الأحداث في المرحلة المقبلة، وفق تقديرات مصادر أمنية وسياسية، تُحذّر من احتمال توريط «الحشد الشعبي» في أحداث أمنية، وهذا ما قد يدفع إلى «حمام دم» لا يمكن لأحد أن يضبطه.

لا شكّ في أن توقيت موقف ترامب هو توقيت انتخابي بالدرجة الأولى (من الويب)

تقرير

تحوّل أميركي في أزمة «السدّ»: مع القاهرة بوجه أديس أبابا

مع أنّ الاتصال الأميركي - السوداني - الإسرائيلي جاء في سياق إعلان تطبيع العلاقات بين الخرطوم وتل أبيب، إلا أن تصريحات دونالد ترامب خلال ذلك عن «سدّ النهضة» تحوّلت إلى الحدث الأبرز مصرياً وإثيوبياً، بعدما استدعت أديس أبابا السفير الأميركي لديها مقابل الترحيب المصري بتلك التصريحات

القاهرة - **رمزي باشا**

«قد ينتهي الأمر بالمصريين إلى تفجير السدّ». هكذا علّق الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على أزمة «سدّ النهضة»، مع استمرار إثيوبيا في بنائه لتخزين نحو 74 مليار متر مكعب على نهر النيل، من دون التوصّل إلى اتفاق ملزم مع دولتَي المصبّ، مصر والسودان. تصريحاتٌ رأت فيها القاهرة أنها «الأعنف» تجاه أديس أبابا منذ إخفاق المفاوضات التي رعاها ترامب في شباط/ فبراير الماضي، جزّاء الانسحاب الإثيوبي منها قبل التوقيع على وثيقة الاتفاق، وذلك عقب مفاوضات دامت أربعة أشهر بمشاركة وزراء الخارجية والريّ في البلدان الثلاثة. أيضاً، يرى المصريون في كلام ترامب «انتقاداً مبطّناً» للسودان بعد تراجعه عن التوقيع على الاتفاق نفسه، نتيجة الانسحاب الإثيوبي.

مصرياً، استُقبل الخطاب الأميركي بالترحيب، الذي مَثّل مؤشّراً جديداً إلى مصلحة النظام الحالي في استمرار ترامب رئيساً للولايات المتحدة أولاً، وثانياً السعي المصري إلى الاستفادة من هذا الموقف في ممارسة مزيد من الضغوط على إثيوبيا، وخاصة مع وقف المساعدات الأميركية عن الأخيرة، كما تقول مصادر مطّلعة في القاهرة، التي يدور الحديث فيها عن اعتقاد الرئيس الأميركي بأن مصر تغافلت عن عملية بناء السدّ في سنواته الأولى. تشرح المصادر أن حديث ترامب عن كون السدّ مسألة حياة أو موت للمصريين «واقعي»، لكن «التفكير في تفجير السدّ لم يكن خياراً وحيداً لدى الإدارة المصرية التي تعمل على اتّباع التفاوض من أجل تحقيق أهدافها، فيما هناك الكثير من البدائل التي تُمكّن إثيوبيا من تحقيق أهدافها التنموية من دون الإضرار بالمصريين ومصالحهم المائية». أمّا بالنسبة إلى السودان، فالظاهر أن ثمّة اشتراطات عليه، منها العمل مع مصر على حلّ أزمة السدّ، مقابل ما سيحصل عليه من دعم أميركي قريباً.

في المقابل، ردّت إثيوبيا بقوة على ترامب، لكن من دون تصعيد. إذ إن البيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء، أبي أحمد، لم يتضمّن ذكر الرئيس الأميركي أو الولايات المتحدة

> **اشترى ترامب «كارتاً» رابحاً بدعم مصري كامل لسياسته في المنطقة**

بالاسم، وإنما أكد استمرار بناء السدّ، وأنه ليس هناك قوة يمكنها إيقافه. أما الردّ العملي، فكان استدعاء السفير الأميركي لدى أديس أبابا، مايكل راينور، لإبلاغه أن «التحريض على حرب مع مصر ليس مقبولاً». مع هذا، ترى المصادر نفسها أن «رسالة ترامب إلى أديس أبابا وصلت، فالاستمرار في الخطوات الأحادية لن يكون في مصلحتها على المدى القريب، وخاصة إذا استمرّ أحمد في الحكم لولاية ثانية، لأن مساعدات وإشنطن قد تتوقف كلياً ما لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق يضمن حقوق الدول المطلّة على حوض النيل».

عملياً، أراح ترامب المفاوضَ المصري الذي تجنّب ذكر الخيار العسكري وحتى التلويح به، مع أنه كان خياراً قائماً ومتوقعاً، على رغم أن احتمال تنفيذه بقي ضعيفاً جدّاً لما له من تداعيات ليس على مصر فقط، بل على الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي ككلّ. والآن، ترى القاهرة أن انتقاد ترامب للانسحاب الإثيوبي من الاتفاق المرعيّ أميركياً بعد حلّ معظم القضايا العالقة هو دعم كبير للموقف المصري، الذي يؤكد أن ما حدث يتكرّر اليوم في المفاوضات التي يرعاها الاتحاد الأفريقي، والمستمرّة منذ أشهر من دون نتائج، وخاصة مع رفض أديس أبابا أيّ بنود ملزمة لها من الناحية القانونية على المدى الطويل. صحيح أن تأخر تعليق وإشنطن قد أضرّ بمسار المفاوضات، لكن توقيته الآن مفيد مصرياً، في حين أن اختيار نتائجه على أرض الواقع سيكون بعد الانتخابات الأميركية، وخاصة أن مساحات التوافق بين القاهرة ومنافس ترامب، جو بايدن، أقلّ بكثير، ما سيزيد تعقيدات الموقف في حال خسارة ترامب.

في الخلاصة، تنقل مصادر أن مصر ستحصل على «دعم أميركي غير محدود» عند إعادة القضية إلى مجلس الأمن مجدداً، وهي خطوة مرتقبة، ولا سيما مع إخفاق الوساطة الأفريقية الجارية. كما أن السيناريوات المصرية الراهنة تتضمّن خيارات متعدّدة لاتخاذ مواقف استباقية، وسط توقّعات بتعنّت إثيوبي حتى إجراء الانتخابات البرلمانية التي ستحدّد شكل الحكومة الجديدة. انتخاباتٌ ترى القاهرة أن نتائجها، سواء باستمرار أحمد أو تولّي غيره الحكومة، ستكون حاسمة في هذا الملف.

وفيات

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد من الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب السابق
سايد خليل عقل
المنتقل الى رحمته تعالى امس الاحد 25 تشرين الاول 2020

مبوب

مطلوب

مطلوب معلم فحم للعمل في نيجيريا. الخبرة ضرورية. للاتصال 76/400980

Needed for Nigeria. Business graduated employee with 5 years of experience in accounting. Send cv to: wassimtaleb@live.com

خرج ولم يعد

غادرت العاملة
MAVIS DANKWAH
من التابعية الغانية من منزل مخدومها الرجاء ممن يجدها الاتصال على الرقم 71/560584

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597
www.al-akhbar.com

إعلانات رسمية

إعلان تبليغ صادر عن دائرة تنفيذ حاصبيا
في المعاملة التنفيذية أساس 2019/10
طالب التنفيذ: صياح محمد أبو دهن
تدعو هذه الدائرة المنفذ عليه ابراهيم خليل الكوكباني المجهول محل الاقامة للحضور الى قلمها بالذات أو بواسطة وكيل قانوني لتبلغ أوراق المعاملة التنفيذية الراهنة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر مضافاً إليها ستون يوماً مهلة مسافة وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق هذه الدائرة وإلا اعتبر قلمها مقاماً مختاراً ويجري تبليغه عليه بواسطة رئيس القلم حتى القرار النهائي.
رئيس القلم
أسامة أبو كمر

إعلان قضائي
صادر عن القاضي المنفرد المالي في بيروت
الرئيسة المنتدبة زينة زين
رقم الأوراق: 71 م/2018
المدعية: شركة اونيون فرانكو آراب للتأمين وإعادة التأمين
المدعى عليه والمطلوب ابلاغه لمجهولية مقام: غسان نزار خوجة
الأوراق المطلوب ابلاغها: الاستحضار ومربوطاته المقدم من المدعية بتاريخ 2018/4/5 وصورة طبق الاصل عن القرار 2018/4/5 تحت رقم 71 م/2018 والذي تطلب بموجبه بالزام المدعى عليها بدفع مبلغ /11,543,000/ ل.ل. احدى عشر مليون وخمسماية وثلاث واربعون الف ل.ل.
فيقتضي عليكم الحضور إلى قلم المحكمة أو ارسال من ينوب عنكم بموجب سند قانوني مصدق أصولاً للتبلغ واستلام الأوراق الخاصة بكم وذلك خلال مهلة خمسة عشر يوماً تليها مهلة النشر عشرين يوماً من تاريخ النشر الأخير وإلا تسري بحقكم الإجراءات المنصوص عنها في أحكام المادة /409/أ.م.م.
رئيس القلم بالتكليف
جناة جرجورة

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليهم مليكة رشدي المصطفى وأشرف وديانا وفادي وهالة عبدالله فياض من أنصار ومجهولي محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2020/29 والمتكونة بين حيدر حسن قعفراني وبينكم ورفاقكم انذاراً تنفيذياً بموضوع تنفيذ الحكم الصادر عن حضرة القاضي المنفرد المدني في النبطية الناظر في دعاوى الارتفاق رقم 2019/67 تاريخ 2019/7/1 والمتضمن منح عقار الجهة المدعية رقم 646/أنصار حقاً بالمرور عبر عقاري المدعى عليه رقم 642 و644/أنصار وفقاً لإقتراح الخبير عفيف أبو زيد وبإلزام المدعى بأن يدفع للمدعى عليهم مالكي العقار 642/أنصار تعويضاً وقدره 38350$ أو ما يعادله بالعملة اللبنانية بتاريخ الدفع لمالكي العقار 644/أنصار تعويضاً وقدره 2070$ أو ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ الدفع وذلك بمثابة تعويض شامل عن الأضرار الناجمة عن تنفيذ حق المرور وتضمين الجهة المدعى عليها بالتضامن النفقات.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لإستلام الانذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الانذار والمسافة.
مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

سينما

مروان العالق في الجنوب عشية العدوان الإسرائيلي

أحمد غصين: «جدار الصوت» ليس فيلم حرب

بعد فيلم «1982» لوليد مونس الذي خرّف صمت الصالات اللبنانية وأعاد بعضاً من الحياة إليها، ها هو شريط أحمد غصين يُطرح في الصالات ابتداءً من الأسبوع المقبل. «جدار الصوت» الذي حظي بحفاوة نقدية في المهرجانات (من بينها ثلاث جوائز في «مهرجان البندقية السينمائي» بدورته السابعة والسبعين)، يذهب إلى الحرب الأسرائيلية على لبنان من باب مواربٍ... من باب أنعكاسها على الإنسان العادي

■ والد مروان هو السبب الأساسي الذي أجبر مروان على الذهاب إلى الجنوب. هناك علاقة ما معه، وهذه العلاقة الواضحة في خلفيات الفيلم، لم تتبلور في السرد

ـ هذا الشاب (مروان) لديه معضلة، نعاني جميعاً منها بمن فيهم أنا، هي أنه ينتمي إلى هذه المنطقة ولا ينتمي إليها في الوقت نفسه. لا يدرك مروان سببها، لكننا نعرفها كمشاهدين. يريد الخروج من البلد، ولا يعرف إن كان يريد الهجرة أم لا، مثلنا جميعاً. جميعنا مقتنعٌ أنه لا يمكن العيش في هذا البلد، فهو متعب، ومحبط ولكننا لا نتركه في الوقت نفسه. أنا مثلاً سافرت، ثم وجدت نفسي قد عدت. أنا مقتنع بأن الرجوع خطأ ولكني عدت. هذه المعضلة دفعت مروان للذهاب إلى الجنوب لهدفين: إما التصالح مع والده أو قتله. ذهب إلى الجنوب لإيجاد والده وهو يحمل غضباً داخله. نشعر أن والده يمثّل الجيل الذي يحمّلنا مسؤولية الحرب واليسار والهزيمة (كل الشخصيات مهزومة)، لكن ما حاولت قوله في الفيلم، أنه فشل حتى في سلوك هذا الطريق الكلاسيكي المتمثّل في مجازية «قتل الأب» أو التصالح مع الأب، لأنّ شيئاً كبيراً قد اعترض طريقه. لم يعد مهماً ما حدث مع الأب، لا يهم إن عثر عليه أم لا. خرج للتصالح مع هذه المنطقة، التي تمثّل والده، والتي يعرف أنه لا ينتمي إليها. كل هذا أنا عشته، وأعرف كيف أعبّر عنه، أو على الأقل حاولت.

■ لماذا جميع الشخصيات سلبية وعدوانية في الوقت نفسه؟ لماذا نشعر بالعدوّ ولا نراه؟

ـ ما شاهده مروان في الجنوب هم أشخاص مطحونون من الحرب، شخصيات ذاهبة إلى قدرها من دون أن تتحكّم بالطريق، شخصيات عاجزة. مهووسة بميثولوجيا دينية، اجتاحت الجنوب بعد حرب 2006. دائماً ما أردّد أنّ الفيلم ليس فيلم حرب، هو فيلم حدث خلال الحرب. وبالنسبة إليّ، إسرائيل هي عدوّ، هذا تحصيل حاصل. وانطلقت من كل هذا لأقول شيئاً وليس للمعالجة. لست مهتمّاً بتصوير جنود إسرائيليين. العدو موجود وكلنا نعرفه، أردت أن أتحدث عنا، عمّا يعني النصر، هل نحن مهزومون أم لا؟ هل نحن مطحونون في هذا العالم أم لا؟ هل الحروب أهلكتنا أم لا؟ هل اجتاحتنا الميثولوجيا أم لا؟ أردت أن يكون مروان (الشخصية الأساسية) سلبياً عدوانياً. أردته أن لا يعرف كيفية التعبير. هذه هي اللحظة السينمائية، كيف يمكن أن تظهر الأشياء. أردت أن أنقط في الكاميرا الإحساس الخالص.

■ اشرح لنا أكثر عن هذه اللحظة السينمائية بالنسبة إليك، وأكثر عن استعمال الصوت الذي هو أساسي في الفيلم، والمحتوى السياسي الذي يظهر بين الحين والآخر؟

ـ بالنسبة إليّ، هناك ثلاث طبقات في الفيلم، أوّلها الصوت والصورة. في الفيلم الصوت في مكان والصورة في مكان آخر. الصوت هو الحرب، والصورة هي نحن. في أي لحظة نفكك أنفسنا بأنفسنا، أن ننتقد أنفسنا، أن نفكك هذا النقد. بالنسبة إليّ، إن لم تكن فناناً قلقاً في هذه المنظومة فهناك مشكلة. أن تكون سينمائياً، يعني أن تذهب خارج الحدود، ولا تظلّ في المكان الآمن. يجب دفع المشاهد وجعله يفكّر. لم أرد أن أسلب عقل المشاهد، بل أن نفكّر سوياً.

> **ان تكون سينمائياً، يعني ان تذهب خارج الحدود، ولا تظل في المكان الامن (ا. غ)**

> **احمد وكرم غصين خلال تصوير الفيلم**

■ لماذا «جدار الصوت»؟

ـ عندما خرج مروان إلى الجنوب، ورأى الدمار، شعوره الأول كان اللاشعور. أنت لست منتصراً ولا حزيناً. هذه هي ردة الفعل الأولى. كل هذا الفيلم يلتقط الشعور الأول. لهذا أسميته «جدار الصوت»، عندما تسمع جدار الصوت، تعجز عن التفكير للحظة، تخاف لثانية. هذا ما حاولت سينمائياً أن التقطه.

■ في لحظة معينة، عندما كان الجنود الإسرائيليون في الطابق العلوي، من المنطقي أن ينزلوا إلى الطابق السفلي، ولكنهم لم يفعلوا. ألا ترى أن هذا ضعف في السرد، كبنائه على الحظ والمصادفة؟

ـ هذا هو الفرق بين الحياة والسينما، الشيء الذي أخذته من القصة الحقيقية، هو هذه اللحظة. ما حدث في تلك اللحظة قد حصل في الحقيقة. والشيء الحقيقي الثاني هو الكلب. عندما دخل الكلب إلى الطابق السفلي ولم يشم رائحة السلاح، لم ينبح. هذا حصل في الحقيقة، وهو ليس مقنعاً في السينما.

ستريمينغ

إعداد **شفيق طبارة**

رنا عيد: «بانوبتيك» خيط يربط أمراضي بوجع المدينة

تحت عنوان «صُنع في لبنان»، أطلقت «نتفليكس» مجموعة من الأفلام اللبنانية لإعطاء «لمحة عن كفاح اللبنانيين وآمالهم وأحلامهم» في ظل أزمة سياسية واقتصادية يعيشها البلد. تشمل المجموعة 34 فيلماً من توقيع مخرجين من مختلف الأجيال والتوجهات، على رأسهم الراحلان مارون بغدادي ورندة الشهال، إلى جانب فيليب عرقتنجي ولوسيان بورجيلي ونادين لبكي وزياد الدويري ورنا عيد التي صُنع فيلمها «بانوبتيك» في لبنان. هنا وقفة مع المخرجة حول شريطها وأسباب المنع

رنا عيد: الفيلم نوع من التخلّص من السلطة الأبوية

■ «بانوبتيك» هو أول عمل تقدّمينه كمخرجة، وهو شخصيّ جداً، قُدّم بطريقة لا يمكن تحديدها، خليط بين الوثائقي والتجريبي. وهي طريقة غير مألوفة في السينما اللبنانية، ألم يكن هناك خوف من تقديم عمل مماثل وعدم معرفة ردّ فعل المشاهد اللبناني؟

ـ هذا الفيلم هو «مقال وثائقي» (Essay documentary). التجربة في الأساس كانت وثائقياً صوتياً، ثم بعد مشاورات وتفكير، أردت تقديمه مع صورة. طورت الفكرة خلال التصوير (30 يوماً على مدار ثلاث سنوات). عندما بدأت المونتاج، أحسست أنه لا يشبهني، خاصة أنني لست مخرجة في الأساس، وعملي هو تصميم الصوت في الأفلام. حزنت عندما لم أعجب بالعمل الذي صنعته، نصحني الصديق والمعلّم محمد سويد ألّا أخاف أن أذهب إلى المقال الوثائقي رغم أنه ليس مألوفاً للجمهور ومتطرّف نوعاً ما. في النهاية أردت أن أصنع فيلماً يشبهني أنا.

■ عندما كنت تخبريننا في الوثائقي عن حكايتك الشخصية مع الوالد، كان هناك نوع من التناقض بين الصوت والصورة والموسيقى حتى. لماذا اخترت التناقض؟ كان بإمكانك الذهاب إلى الأسهل؛ صور شخصية مع حكاية شخصية مثلاً. لماذا كانت صورتك عامة، وحكايتك خاصة؟

ـ لا أعتبره تناقضاً. طريقتي في التفكير في الفيلم، كانت على أربع طبقات: الأولى عندما اكتشفت أن الفيلم هو عن والدي، وكنت دائماً أردّد أن الفيلم ليس عن والدي، إلى أن اقتنعت بعد مدة أن الفيلم هو عنه. فكان عندي احترام لشخص الوالد الذي لم يكن على علم بأنني أصنع الفيلم. لذلك لم أرد أن أظهره حتى بصورة ربما لا يكون موافقاً عليها. لذلك قدّمت فقط «حواديته» وتركت للناس حرية تخيّله. الطبقة الثانية هي فكرة الصوت والصورة. المدينة كلها خارجة عن السيطرة، عن الفهم، عن التناغم. لذلك الصوت والصورة جاءا منفصلَين طوال الوقت (إذا

> **كاميرا تجريبية ورمزية فيها رهبة عسكرية ودينية وصوفية**

كان هناك مشهد من الجسر من فوق، الصوت هو صوت الجسر من الأسفل). هذه كانت الفكرة، اننا في مدينة خارجة عن التناغم. هذا العجز والحزن والكآبة التي نشعر بها هي من فكرة أن المدينة Out-of-sink. لم أرِد من الصوت والصورة أن يخبرا الشيء نفسه. الطبقة الثالثة هي الموسيقى، البعيدة بدورها عما نشاهد أو نسمع (الكلمات). الطبقة الرابعة هي السرد. السرد هو علاقتي مع هذه المدينة، العلاقة الشخصية. لذلك عندما أصوّر تحت الأرض، خاصة أنني كبرت تحت الأرض بسبب الحرب اللبنانية والاجتياح، أصوّر العلاقة العضوية معها، لأنني ما زلت هنا، حتى بعد انفجار 4 آب، ما زلت هنا، فهي علاقة تشابه بين أمراضي وأمراض المدينة.

■ لماذا مُنع الفيلم في لبنان، مع أنه كان لديك تصريح بالتصوير في الأماكن العسكرية. بعد عرض الفيلم على نتفليكس وفي كل بيت تقريباً، كم سخيف اليوم موقف الأجهزة الرقابية؟

ـ في الحقيقة، مُنع الفيلم لأسباب عدة. أستغرق منح تصريح التصوير في الأماكن العسكرية، ومن بينها برج المر، وقتاً طويلاً. ثم أخذنا موافقة العرض من قيادة الجيش، لكن الأمن العام طلب قبل العرض بيومين حذف الوجود العسكري وبعض الجمل، فرفضنا الحذف بطبيعة الحال، لأنّ الرقابة هي قلة احترام لمهنتنا (مع العلم بأن ليس هناك شيء في القانون يجيز المنع، فالمنع غير قانوني). هناك سخافة من الرقابة لأنها تجيز عرض الفيلم في أي مهرجان دولي خارج لبنان، بينما تمنعه في لبنان، هذه المفارقة غبية. الآن على الأجهزة الرقابية أن تطرح على نفسها السؤال: الفيلم في كل مكان والكوكب هو قرية صغيرة، فما معنى الرقابة؟ هل لها معنى في الأصل؟

■ الفيلم هو عن الوالد، نريد أن نعرف هل هذا الشريط بالنسبة إليك هو وسيلة للتصالح مع الأب، أم هو محاولة لـ «قتل الأب»، خاصة أن الفيلم لا يحمل غضباً ولكنه بالتأكيد يحمل إرثاً ثقيلاً؟

ـ طرحتُ على نفسي كثيراً هذا السؤال. قتل الأب لا أعتقد، لأنني قتلته قبل ذلك، أو حاولت، أو لا أدري! علاقتي مع والدي كانت جميلة، حتى إنّه هو الذي علمني ما معنى «قتل الأب». لكن بالتأكيد هناك أشياء مثل البدلة العسكرية التي لم أسامحه على ارتدائها. سلطة الأب، التي هي متوارثة من جيل إلى جيل، وسلطة الدين أيضاً. أعتبر أن الفيلم نوع من التخلّص من السلطة الأبوية، من خلال دفن الأب (شرحت في الفيلم كيف ندفن أمواتنا)، وبالأحرى هو أن ندفن فكرة الأب، مع فكرة العسكر مع فكرة السلطة، مع فكرة علاقتنا بالجسد والمرض. أردت أن أدفن كلّ هذا. لم أستطع دفنها وهو على قيد الحياة، لقد توفي فجأة ودائماً ما كنا نتناقش حول هذه الأمور. الشعور الغريب الذي أحسستُ به بعد عرض الفيلم على نتفليكس، أنني أدفن والدي الآن. كنا نخطّط لصنع فيلم مع بعضنا، ولكنه توفي قبل أن نُنجز المشروع. أخرجت الرسائل التي كنا نكتبها لبعضنا (كنا نتواصل عبر الرسائل بسبب عدم وجودي

بحثاً عن «الأب» وسط النيران

كان مروان (كرم غصين) على يقين بأنه سيقتفع والده، الجائم في بلدة في منطقة غير آمنة، بمغادرة منزله والعودة معه إلى بيروت، رفض الخوف وأظهر الثقة، ولكنه وقع في براثن حرب لا ترحم. ولا يزال يبحث عن شخصية الأب المحاصرة في مكان غير محدد. خلال هدنة معلنة من الحرب (العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006)، يغادر مروان بيروت متّجهاً إلى الجنوب للبحث عن والده الذي يرفض مغادرة القرية. لم يعثر على والده، بل على أصدقائه. الهدنة انتهت. يجد مروان نفسه مع عدد من الأشخاص (الراحل عادل شاهين، بطرس روحانا، سحر متقارة، عصام بو خالد) عالقين في منزل.

«شو في هون غير الموت؟» يصرخ مروان في أصدقاء والده المصرّين على البقاء، هم الذين دافعوا عن الوطن وحاولوا تغييره سابقاً. مهمّة العثور على الأب، الذي لم يظهر في الفيلم، هي المهمة الأخيرة لمروان، ومحاولته السفر معرّضة للعرقلة بسبب هذه المهمة. في لحظة، أراد العودة، وعدم التفكير كثيراً في الماضي. أراد الرجوع للوصول إلى زوجته (فلافيا بشارة) في أسرع وقت والانطلاق في رحلة إلى حياة جديدة. لكن الألم، أمطار التفجيرات، صورة الأب، الحطام، الحرب، العدو (الذي لا نراه ولكن نسمع صوته)، التوتر، الصورة الكفكاوية والسوريالية في الوقت نفسه التي تفقد الفرد هويته ومنطقة بينما الخوف هو الملك، تشبث الجميع في ذلك البيت الصغير.. كل هذا بينما تلتقط كاميرا أحمد غصين نوافذ حقيقية تنفتح على الحياة والمستقبل.

بشجاعة وحدّة، تخلى أحمد غصين عن مكونات فيلم حرب، وركز على الإنسان وعلى الخوف الطبيعي. وللقيام بذلك، حوّل مكان الصراع والحرب من الخارج ووضعه في عقولنا. ثقة غصين كاملة في الوسيط السينمائي. يعود إلى الجذور، إلى الصمت، إلى المجهول، إلى صورة مراوغة، إلى الأصوات التي تؤكد وحدها وجود الرعب والوحش والعدو والخطر. جعل غصين الحرب عطراً، ضجيجاً، أصواتاً، خطى أعداء، أصواتاً مكتومة، وطلقات رشاشات وصوت مروحيات. يستحوذ الصوت على الصورة (تصميم الصوت رنا عيد)، ويعيد سرد السياق على الشاشة الكبيرة بشكل مثالي. حرب لا نرى منها شيئاً، ولكنها تسكننا، في غبارها، وظلامها، وظلالها.

يتصاعد التوتر بطريقة ثابتة، يسجن غصين شخصياته داخل المنزل «الآمن» طوال الفيلم. يكبلنا معهم على كراسينا. قدم غصين فيلمه بطريقة منظمة، أعطى كل مشهد حقه، من خلال العمل على كوريغرافيا الممثلين، على تفاصيل حركاتهم في ما يتعلق بالكاميرا، على النية وراء هذه الحركات، على تفاعلهم مع بيئتهم، ولغة جسدهم العدو الحقيقي هو الخوف. الخوف من الأصوات، من الانفجارات، من الجنود الإسرائيليين في الطابق العلوي. هذا العدو الذي لا يأخذ مكانه أبداً داخل الشاشة، ومع ذلك وجوده يملأ الفيلم بكامله، بينما يحاصره «الشباب»، تحرك غصين بحرية، بعكس مروان والسجناء الآخرين. قدم فيلماً مجرداً لكن نابضاً، ملموساً لكن مجازياً. وبهذا تمكّن من خلق جدلية، عن الإنسان والحرب، الدين والمدنيين، الشباب والعدو، الأخلاق والسلوك السياسي والنصر الذي لا يزال محلّ جدل سياسياً إلى الآن.

حرب مستعرة في الخارج، ومروان لا يزال يبحث عن «الأب»، وكل ما معه لم يترك لهم غصين إلا الهروب من خلال السينما، من خلال ومضات من الضوء، وقطرات من المياه، وشمس، وبقرة، وفروع أشجار تحركها الرياح، وزواحف صغيرة تتنفس. كما لو أن غصين يقول لنا بأن الحياة سوف تستمر، وأن الأرض والجذور مهمة، ولكن يجب أن نبحث عن عوالم جديدة أفضل، وإن كان مع الألم.

«جدار الصوت»: بدءاً من 29 تشرين الأول (أكتوبر) ـ «فوكس سينما» ـ للاستعلام: 01/285582

مشهد من «جدار الصوت»

رحلة في بواطن بيروت

مشهد من «بانوبتيك»

«مجتمعنا ليس مجتمع استعراض، ولكنه مجتمع مراقبة... فنحن لسنا على المدرجات أو خشبة المسرح، بل داخل دواليب الآلة البانوبتيكية» (ميشال فوكو)... وفيلم «بانوبتيك» ليس بعيداً عن هذا. استعارت رنا عيد البانوبتيكون وشرحتها في فيلمها، وقدمت السينما كشخصية فوكولية، كنهج مفارقة تاريخية، حديثة، مادية وروحية. بين المراقبة والرقابة الاجتماعية، صورة رنا عيد هي منظور انثروبولوجي سمعي بصري شخصي جداً، كأسطورة إغريقية. أسست رنا عيد الفيلم على العلاقة الجدلية بينها وبين والدها وبدلته العسكرية، وبينها وبين المدينة، وبينه وبين بيروت والحرب والعسكر. أخذت مخاوفها من ماضيها، ومن ثقل الموروث الأبوي، ولم تعاقب بها لا نفسها ولا والدها ولا مدينتها، بل رصدت واستبدلت أبراج المراقبة الفوكولية، أو عيون العملاق الذي يراقب في الميثولوجيا الإغريقية، بكاميرتها وآلة تسجيل الأصوات. زرعت الكاميرا ورصدت تأثير السلطة، وليس سلطة السلطة.

«بانوبتيك» هي رسالة رنا عيد إلى والدها، رسالة ابنة إلى أبيها العسكري الراحل. ومن خلال هذه الرسائل الصوتية نغوص في باطن بيروت الحديثة، في تحليل متعمّق للبعد السري لبيروت. تروي لنا عيد قصتها مع والدها، وتحاول التصالح مع ماضي لبنان القريب، مع واقع بلد مصاب بالفصام وملي، بالتناقضات. لبلد ينسى نفسه من كثرة الصراعات، ولا يريد التعامل مع ماضيه. «بانوبتيك» هو حيث يلتقي صوت رنا بمشاهد المدينة، وبمعالمها الأيقونية والسرية، حتى إنّنا نغوص معها تحت الماء، سمفونية سمعية بصرية مع صوت رنا تتحدث عن والدها وأحلامها بشاعرية. رنا هي الفتاة الصغيرة التي اختبأت بالصوت، هي التي كانت تختبئ تحت لتهرب من فوق. هي التي خرجت من الملجأ في بلد لم يخرج إلى الآن من تحت الأرض. هي ليست المخرجة ولا مصممة الصوت ولا كاتبة السيناريو، هي ببساطة ابنة.

تجريبية ورمزية هي كاميرا رنا، فيها رهبة عسكرية ودينية وصوفية، تستخدمها باحثةً عن بنية بصرية لمناقشة الذاكرة. تبطّئ الصورة في بعض الأحيان في محاولة منها لوقف الزمن. هناك تباين متوازن في الفيلم، السطح وباطن الأرض، الحقيقة والسر. نسمع الذاكرة والماضي والأحلام ونرى الواقع والحاضر. الخطاب الموجه لوالدها هو خطاب بسيط غير متكلف، حلو ودافئ، واضح المشاعر وبلا جرح شخصي. جريئة رنا، تملك الشجاعة لإظهار ما يخفيه الآخرون، وتقول ما يمكن أن يتجنّبه المرء قوله لنفسه. هي لعبة الحياة وتعقيد اللحظات. فيلم رنا هو كتواصل بشري مشترك يجمعنا، دمار مترافق مع ضعفنا من ماض قريب قاس. سبحت في فيلمها على خريطة بيروت، هي ووالدها وبيروت... ثلاث شخصيات رئيسية، مدمّرة ومتعبة ولكل منها حكاية مختلفة. المكان هنا ليس ظرفاً عابراً، بل شخصية رئيسية في الفيلم (سجن الأجانب المخالفين، برج المر، فندق البوريفاج). وكلما غصنا في الشخصيات، نشعر بقوانين الجذب التي لا تنكسر.

مع بداية الفيلم، ندرك أننا أمام رحلة إلى أعماق إنسان من خلال صوته، من الآن فصاعداً، كل فصل وكل صورة هي محاولة للتنقيب داخل الذات والنفس البشرية أملاً في إيجاد المدفون. يعلو منسوب البوح، تتشعب الخطوط. تعانق القصة الرئيسية وتدمجها في محيطها البيروتي، هذا المكان الضائع بين الشرق والغرب. رنا تلقمنا التفاصيل، تجلسنا لتخبرنا حكايتها، بينما تقلب لنا المشاهد، بترفٍ كبير. تجنّبت ببراعة الوقوع في فخّ العواطف الزائفة أو المبالغ فيها. جسّد الفيلم قصة علاقة معقّدة بكثير من السلاسة، محقّقاً توازناً نادراً بين الكثافة العاطفية والوضوح الفكري، وبين الشخصيات الغارقة في العاطفة وجدية المواقف. تقدّم رنا في هذا الفيلم المُقّد التي تقيّد مجتمعاً خانقاً ما زال يحضن أفكاراً بالية: الراحة البرجوازية، الخوف، نكران التغيير، العنصرية ورفض الأجانب أو الاختلاط بهم. إن الميلودراما الذي تخلقها رنا فذّة، تقوم على برودة متوازنة تغمر جو الفيلم الحسي بمناخ واقعي يطفى على العاطفي. هكذا نتمكّن من تغميس أنفسنا في القصة بطريقة متناغمة، مع تجنّب الانفعال العاطفي المبالغ. أرادت تقديم تفسيرات دقيقة للعواطف البشرية من دون زيادة العنصر الميلودرامي. لذلك تبدو أكثر مصداقية وواقعية، وهنا تكمن قوة الفيلم. صوّرت الجنس البشري ككائنات متناقضة جداً، ولكن تجمعها أمور كثيرة: الظلام الذي يكتنفها، الخوف، الحاجة إلى الراحة النفسية والحنان والموت. كل هذا يتم التقاطه من قبل المشاهد بكاميرا حقيقية، عميقة، فكرية، شاعرية، مجازية، وفوق كل هذا إنسانية، بل إنسانية بإفراط.

«بانوبتيك» على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 26 تشرين الأول 2020 العدد 4183

توم يونغ... «إحياءً» لصيدا القديمة

آمال خليل

بعد تأجيل قسريّ لثلاث مرات، افتتح الرسام البريطاني توم يونغ معرض «إحياء» (يستمر حتى نهاية العام الحالي) في الحمّام الجديد في صيدا القديمة، بتنظيم من مؤسسة «شرقي للإنماء والابتكار الثقافي»، كما فعل سابقاً في قصر بسترس وفندق صوفر الكبير وعمارات بيروت القديمة، أحيا يونغ بلوحاته وجدارياته الذاكرة الجماعية للصيداويين بتجسيد بعض طقوسهم واحتفالاتهم ومعالمهم التي اندثرت إلى حدّ كبير.

سبعون لوحة بمقاييس مختلفة، بدأ يونغ برسمها بالألوان الزيتية منذ أكثر عام داخل الحمام الجديد الذي استثمرته المؤسسة أخيراً بهدف تحويله إلى مركز معارض وملتقى ثقافي. قبل أن يفتتح مرسمه داخل صيدا القديمة، ملأ مخيلته بقصص الحمّام وجيرانه ليعيد إنتاجها بريشته. تاريخ الحمّام يشبه تاريخ البلد. في ذروة ازدهار العمارة الإسلامية والعثمانية في المدن الكبيرة، شيّد مصطفى آغا حمود، ذو الأصول المغربية، آخر حمامات صيدا القديمة، بداية القرن الثامن عشر، جامعاً في زواياه تصاميم شرقية وعثمانية. ميزته تقدّمه عما سبقه من حمامات في تقنيات منها جرّ المياه والتدليك والاسترخاء. إذ استعان حمود خلال تشييده، بأحد أقاربه الذي كان خبيراً في علم الطاقة. لكن الاعتبارات الاجتماعية والثقافية كانت الأبرز في الحمام الذي أقفل أبوابه عام 1949. عند المدخل، ثبّت يونغ لوحة لسيدة ينسدل شعرها تحت المنديل الشفاف. إنها إعادة رسم لصورة حقيقية لزهية الظريف، «معلمة» الحمام، وآخر مديراته التي كانت تشغل قسمَيه الرجالي والنسائي. حفيدتها، ناديا الأنصاري، حكت ليونغ قصة السيدة القوية التي كان يحسب لها الجميع حساباً في مجتمع محافظ لم يعتد حينذاك على اختلاط النساء بالرجال أو عملهن. لكن الظريف قدمت تجربة مخالفة خلال الأربعينات حتى إقفال الحمام لأسباب عدة، منها وصول المياه إلى البيوت والنكبة الفلسطينية. توثّق لوحات يونغ الوفرة التراثية والاجتماعية المنوّعة للمدينة حيث تجاورَ في حاراتها القديمة المسيحيون والمسلمون واليهود، وتخالطوا بطقوسهم ومعتقداتهم. يعلو السقف من ثلاث زوايا، نجمات تشبه نجمة داود. مواقعها اختيرت بدقة لتدخل نور الشمس في مواقيت محددة. وفي الوسط، ترتفع قبة ثُقبت بدوائر صغيرة غُطيت بزجاج بألوان مبهجة لتضيء الحمام في غياب الكهرباء والقناديل. أبرز الغرف، البركة اليهودية التي كانت تغتسل فيها العرائس خلال تجهيزهن للزفاف. تضع النساء على رأسهن بعد الغسل خبزاً قبل أن يرقصن في البهو الخارجي حول نافورة ذات طابع عثماني. حجز يونغ حصة كبيرة من لوحاته للنساء اللواتي كنّ يعثرن في الحمام على مساحة حرية واسترخاء فقدنها خارجه. في غرفة التدليك، جعل يونغ الجدران تنطق بحكايا المسترخيات. هنا، لوحة لسيدة لفّت جزءاً من جسدها بمنشفة وتمدّدت فوق البلاط بأنوثة طاغية. وهناك، سلسلة لوحات لوجه سيدة تدخل في حالة من الاسترخاء رويداً رويداً.

خلال رحلة تجميعه لفصول الذاكرة الجماعية حول الحمام الجديد، أحيا يونغ بلوحاته مساحات مشتركة كانت تجمع الصيداويين قبل أن تتلاشى أو تتشوّه. هنا، لوحة لنهر الأوّلي، وهناك لوحة لأطفال يلهون على أراجيح بحر العيد ولوحة توثّق القصف الإسرائيلي لصيدا القديمة عام 1982، عندما نال الحمام قسطاً من الدمار. عدا عن ذاكرة الناس، استقى يونغ مادته المكانية والزمانية والشخوص من صور صيداوية قديمة، منها من مجموعة عائلة صاصي الصيداوية وأخرى من الباحثة ريم مكتبي.

معرض «إحياء»: حتى نهاية الشهر الحالي ـ الحمّام الجديد (صيدا القديمة ـ جنوب لبنان). للاستعلام: 81/282848

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

ذَهَبْ...

ليس وراء هذا البابِ ما أُخفيهِ
سِوى تَلَّةٍ مِن الغبار، وجبلٍ هائلٍ مِن الظلمات.
حتى إذا مرَّ حاسِدي وسألني: ما الذي تَحرسُهُ خلفَ هذه العتبة؟
أجيبُ بلا أدنى تَردُّد:
إنه الذهب. ذهبٌ ولا شيءَ سوى الذهب.
عَرَقُ أحلامي وقلبي
ومُدَّخراتُ حياتي البيضاءُ.. لأيّامِ حياتي الكالحة.
: ذهبٌ.. ليسَ إلّا.
..
أقولُ: «الذهبُ» فيشهق.
أمّا أنا فأنتظرُ حتى يُديرَ شهقتَهُ وظهرَه
لأَزفرَ الظلامَ الذي في صدري
وأندبَ ما فاتَ مِن ذهبي وغُباري.

قافلة «العمل للأمل»: إغاثة ثقافية في بيروت

أطلقت جمعية «العمل للأمل»، أخيراً، قافلتها للإغاثة الثقافية في أحياء الكرنتينا والخضر ومار مخايل، المتضرّرة من تفجير مرفأ بيروت. تشمل القافلة تدريباً في صناعة الأفلام القصيرة والفوتوغرافيا والموسيقى والغناء، مع عروض ترفيهية جوّالة وحفلات للأطفال. تسعى الجمعية إلى مشاركة السكان في التدريب واكتشاف ودعم المواهب الموجودة بينهم، كما تأمل بتخفيف الضغط النفسي الذي يعانون منه. يشارك في القافلة أعضاء من فريق «العمل للأمل» المسرحي، وعدد من خريجي مدرستَي «العمل للأمل» للموسيقى والسينما. تستمر القافلة حتى 12 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، بقيادة مديرة البرامج في «العمل للأمل» سارة زين، وبمساعدة منسّقي البرامج آلاء السيد وخالد ورور. (للاستعلام: 70/899186 . الصورة لباتريك أبي سلوم)

الانحدار الاستراتيجي الأميركي ... أي واقع للتوازنات؟

في إطار الأنشطة الثقافية التي ينظّمها «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية» افتراضياً، يدعو «المنتدى الدولي للحوار المسؤول»، يوم الأربعاء المقبل، إلى حضور ندوة حوارية باللغة الإنكليزية تحت عنوان «توازنات المنطقة والعالم في ظلّ الانحدار الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية». يشارك في اللقاء الذي يجري عبر تطبيق «زوم» كلّ من: المفكر والخبير الاستراتيجي الروسي ألكسندر دوغين (الصورة) والباحث والديبلوماسي الإنكليزي ألستر كروك، على أن تديره الإعلامية زينب الصفّار.

ندوة «توازنات المنطقة والعالم في ظل الانحدار الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية»: الأربعاء 28 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي ـ الساعة السادسة والنصف بتوقيت بيروت. تطبيق «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا)

فلسطين شوكة في حلق «زوم»

بعد حوالى شهر من إلغاء «زوم» لنقاش افتراضي للبروفيسورتين في جامعة سان فرانسيسكو الحكومية رباب عبد الهادي وتوموميكينوكاوا مع المناضلة الفلسطينية ليلى خالد، وقعت حادثة مشابهة. عبر حسابها على تويتر، قالت أستاذة القانون في جامعة كولومبيا، كاثرين فرانك، إنّ المنصّة نفسها ألغت، يوم السبت الماضي، محاضرة كانت مقرّرة لها حول إقدام «زوم» وغيره من المواقع والتطبيقات التي توفّر خدمة التواصل عبر الفيديو بمراقبة وحجب الأنشطة المتمحورة حول القضية الفلسطينية. ولفتت فرانك إلى أنّها فوجئت بالأمر الذي أتى في وقت تضطر فيه، كما غيرها من الناس، إلى استخدام «زوم» أسبوعياً من أجل العمل والتدريس. وأضافت أن «زوم» مارس «رقابة على نشاط عن الرقابة». في هذا السياق، أشار موقع Pales-tine Legal، المتخصّص في مجال رصد عمليات الضغط والابتزاز التي تُمارَس على الناشطين والمؤيدين للقضية الفلسطينية، إلى أنّ «زوم» ألغى ندوات أخرى عن فلسطين في جامعتَي هاواي ونيويورك. علماً بأنّ كاثرين فرانك سبق أن خضعت للاستجواب أثناء زيارتها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2018، قبل ترحيلها بعد اتّهامها بالانتماء لمنظمة يهودية تعمل من أجل السلام في الولايات المتحدة وتؤيّد مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

(سارة قائد ـ البحرين)

Stand By مع مايا سبعلي

في 7 و14 و21 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، يحتضن مسرح «شغل بيت» (فرن الشبّاك) ورشة جديدة بعنوان Stand By، مخصّصة هذه المرّة للدخول إلى عالم التمثيل أمام الكاميرا. تتضمّن الورشة التي تقدّمها الممثلة اللبنانية مايا سبعلي (الصورة) جوانب عدّة، أبرزها: تحضير ما قبل التصوير، الـ «كاستينغ» ومراحله، أخلاقيات مهنة التمثيل أمام الكاميرا، قراءة الدور ودراسته، تقنيات التمثيل أمام الكاميرا والتطبيق (تصوير مشاهد). علماً بأنّ آخر مهلة للتسجيل هي الأربعاء 5 تشرين الثاني 2020.

ورشة STAND BY: السبت 7 و14 و21 تشرين الثاني ـ من الساعة الرابعة بعد الظهر حتى السابعة مساءً ـ مسرح «شغل بيت» (فرن الشباك ـ التحويطة ـ قرب «بيت الطبيب»). للاستعلام: 70/989576

الإثنين 26 تشرين الأول 2020 العدد 122
Lundi 26 Octobre 2020 no122

الأخبار

رأس المال

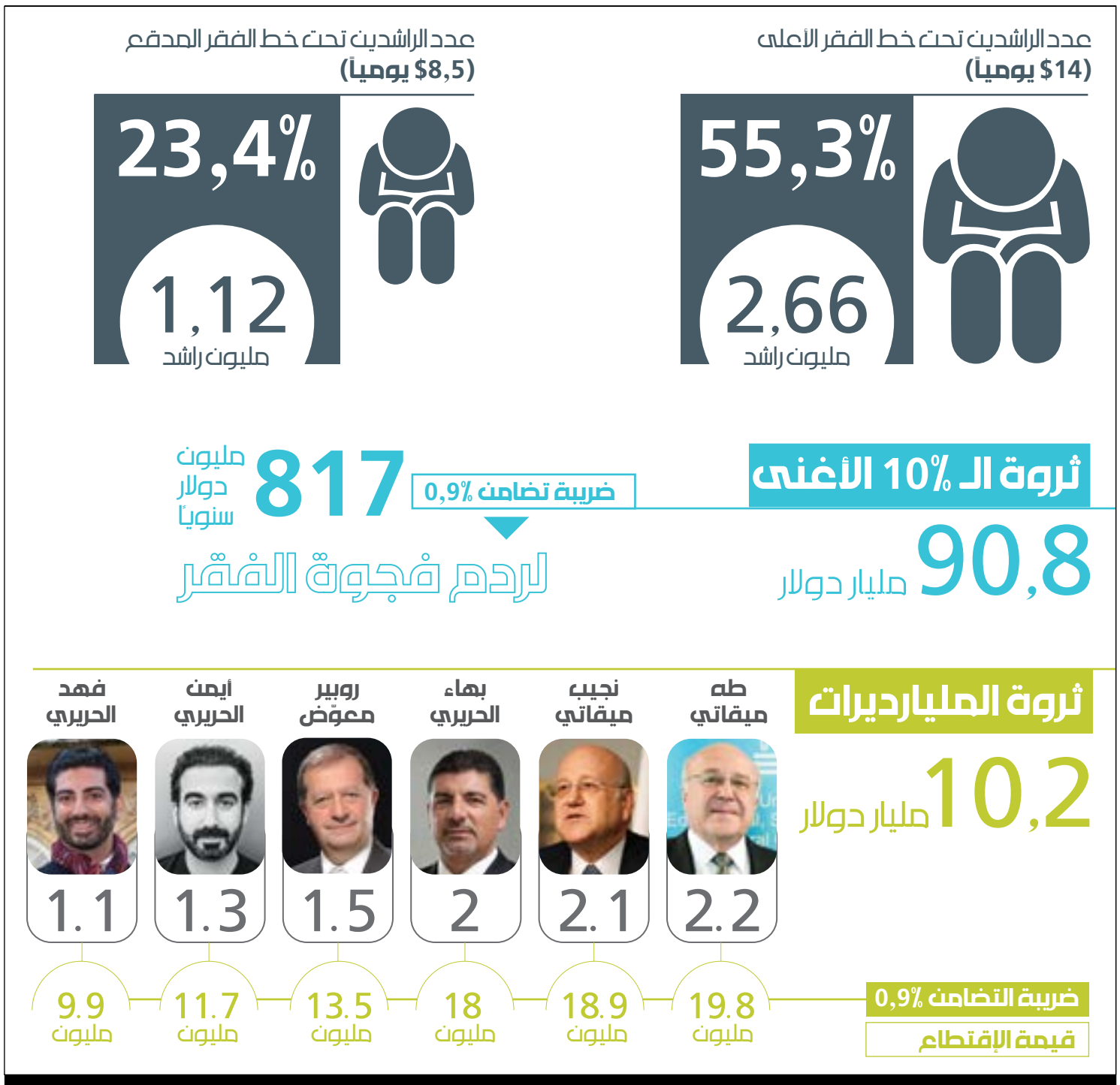

في العدد

02
محمد وهبة
أسئلة «الفاريز» التي لم يجب عليها رياض سلامة

04
الأمجد سلامة
إدارة الصراع على لبنان بين إعادة الإعمار والتقسيم

05
ماهر سلامة
مناجم الـ«ليثيوم»: صراع على 5,5 تريليون دولار

06
عبد الحليم فضل الله
أدوار جديدة في مجتمع ما بعد رقمي

08
جورج قرم
ما يحتاجه لبنان

ردم الفقر بـ«ضريبة التضامن»

لا يمكن ردم فجوة الفقر في لبنان من دون سياسات ضريبية خارج الوعاء التقليدي. بهذا المعنى يقول تقرير صادر عن «إسكوا»، إن انتشال الأسر من الفقر يتطلب فرض ضريبة على شريحة الـ 10% الأكثر ثراء في لبنان بمعدل 09% لاقتطاع 817 مليون دولار سنوياً من ثرواتهم واستخدامها في مجالات مكافحة الفقر

بحسب تقرير صادر عن «إسكوا» في تموز الماضي، بعنوان «تداعيات كوفيد 19 في لبنان على توزّع الثروة والفقر»، فإن معدلات الفقر في لبنان سترتفع من 28% إلى 55,3%، أي بزيادة 1,3 مليون شخص، بينما سترتفع معدلات الفقر المدقع من 8,2% إلى 23,4%، أي بزيادة 730 ألف شخص. بنتيجة هذه الزيادة، سيصبح أكثر من 2,6 مليون راشد في لبنان ضمن خطوط الفقر العليا، وأكثر من 1,1 مليون راشد ضمن خطوط الفقر المدقع.

في المقابل، يشير التقرير إلى أن شريحة الـ 10% الأكثر ثراء في لبنان تملك نحو 90,8 مليار دولار بمعدل 360 ألف دولار لكل واحد من الـ 252 ألف شخص من المصنّفين من الأثرياء، ومن بينهم 6 أشخاص «ملياردييرية» يملكون ثروة تقدّرها «فوربس» بنحو 10,2 مليارات دولار.

هذه الفجوة الكبيرة بين الفقراء والأثرياء يمكن ردمها عبر «ضريبة التضامن». بحسب الإسكوا، فإن هذه الضريبة تعبّر عن كلفة نقل الفقراء إلى ما فوق خطوط الفقر العليا التي يصنّف فيها كل من يعيش بنحو 14 دولاراً في اليوم، أي بقيمة 420 دولاراً في الشهر (على أساس سعر الصرف الثابت بقيمة 1507,5 ليرات وسطياً)، علماً بأن المصنفين ضمن خطوط الفقر المدقع يعيشون بأقل من 8,5 دولارات يومياً، أي بقيمة 255 دولاراً في الشهر.

هذه الضريبة يجب أن تفرض على شريحة الـ 10% الأكثر ثراء في إطار إعادة توزيع الثروة. كانت تقديرات الإسكوا لمعدلات ضريبة التضامن المطلوبة لردم الفقر في عام 2019 تشير إلى أن 0,2% على شريحة الـ 10% كافية، إلا أنها عدّلت حساباتها لعام 2020 وأشارت إلى أن الضريبة المطلوبة لردم الفجوة هي 0,9%، أي أن كل شخص من الذين يصنفون فقراء، يحتاج سنوياً إلى 314 دولاراً من ضريبة التضامن للخروج من براثن الفقر.

الفجوة الكبيرة من الأثرياء والفقراء، أي تلك الـ 817 مليون دولار المطلوبة، لا تمثّل أكثر من 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 والذي يقدّره البنك الدولي بنحو 29,9 مليار دولار. كانت هذه الفجوة تقدّر بنحو 283 مليون دولار في عام 2019 يوم كان الناتج المحلي الإجمالي يوازي 53 مليار دولار، أي أنها كانت تمثّل 0,5%. في الواقع، إن اتساع الفجوة في عام 2020 سببه الانهيار المالي - النقدي - المصرفي الذي أدّى إلى تدهور سعر الصرف وارتفاع كلفة الاستيراد في ظل شبه انعدام للإنتاج المحلي، فازدادت الأسعار بشكل هائل، وانكمش الاقتصاد بوتيرة حادة نجم عنها خسائر جسيمة في الوظائف والرواتب والأجور وتقلص معدلات الاستهلاك إلى الحدود الضرورية، وجاءت النتيجة انزلاق عدد كبير من أبناء الطبقة الوسطى إلى الفقر.

فجوة اللامساواة بين الفقراء والأثرياء في لبنان كبيرة جداً، وليس هناك دلالة عليها أكثر من مؤشر جيني الذي يستعمله البنك الدولي. ففي لبنان، بلغ هذا المؤشر 81,9، وهو من أعلى المعدلات العالمية. يحتل لبنان حالياً المركز الـ 20 عالمياً، والثاني في المنطقة بعد السعودية. أما ضريبة التضامن، فهي فكرة ليبرالية بالكامل وهي قابلة للتطبيق. ففي عام 1991، طبّقت في ألمانيا بعد توحيد شطريها الشرقي والغربي، بهدف تأمين رأس المال لإعادة إعمار ألمانيا الشرقية. يومها فرضت ضريبة بمعدل 7,5% على جميع المداخيل لمدة سنة واحدة. إلا أنها فرضت مرةً أخرى للمساعدة على تطوير الاقتصاد في ألمانيا الشرقية أيضاً. وفي فرنسا أيضاً، فرضت منذ عام 1988 ضريبة تضامن على الثروة تطاول 350 ألف أسرة تزيد ثروتها عن 1,3 مليون دولار، إلا أن هذه الضريبة أصبحت منذ عام 2018 تفرض على الأملاك لتفادي التهرب الضريبي.

اللافت في اقتراح «الإسكوا» أن ضريبة الـ 0,9% على شريحة الـ 10% الأكثر ثراء «بالكاد سيشعرون بها»، إلا أن مفاعيل مثل هذه الضريبة ستكون كبيرة على حياة الأكثر فقراً. وفي العالم العربي، فإن ثروة شريحة الـ 10% تبلغ 1,3 تريليون دولار، بينما يتطلّب الأمر 15,6 مليار دولار من أجل ردم فجوة الفقر. هذا الرقم يعدّ مجرّد فتات أمام هذه الثروات.

أسئلة «الفاريز» التي لم يجب عليها رياض سلامة

انجل بوليغان _ المكسيك

محمد وهبة

في اليوم الذي أعلنت فيه وزارة المال بدء العمل بالتدقيق الجنائي، أي في 9 أيلول 2020، قدّمت الشركة المولجة بأعمال التدقيق Alvarez & Marsal نحو 133 سؤالاً. الإجابات التي حصلت عليها الشركة من مصرف لبنان بعد خمسة أسابيع، أو 25 يوم عمل (من دون السبت والأحد)، لا تصنّف بأنها كافية لإجراء عملية التدقيق. هذا الأمر يشي بأن الشركة لن تقدّم تقريرها الأولي، ولن يكون بإمكانها استكمال عملية التدقيق. فمن أصل هذه الأسئلة الـ133، حصلت الشركة على 58 رفضاً بذريعة أن المعلومات المطلوبة محميّة بموجب قانون النقد والتسليف. كذلك هناك أكثر من 12 سؤالاً كانت الإجابة عنها بـ«غير متوافر». لكن الأمر لا يتعلق فقط بنسبة الأسئلة المرفوضة، بل بنوعيتها ومضامينها أيضاً. فالمعلومات المطلوبة من الشركة تعدّ أساسية لأي عملية تدقيق، أي أنه لا يمكن المضي قدماً بالعملية المطلوبة من دونها. لذا، قد تكون شركة Alvarez & Marsal، على قاب قوسين أو أدنى من إعلان التوقف عن التدقيق لأسباب قسرية نصّ عليها العقد معها.

> رفض مصرف لبنان أن يقدّم أي معلومات عن الهندسات المالية وعملياته مع المصارف التجارية
>
> الأجوبة التي حصلت عليها الشركة ليست كافية لإجراء عملية التدقيق وإصدار التقرير المبدئي

اللافت أن هذا التطوّر يأتي بالتزامن مع إعادة تكليف الرئيس سعد الحريري بتأليف الحكومة. وهو أمر يعدّ، في هذا الإطار، عودة إلى النقطة الصفر في كل ما يتعلق بتحديد الخسائر والشفافية المطلوبة من الحكومة اللبنانية تجاه التعامل مع إدارة الانهيار. فالمسألة قد لا تتوقف عند امتناع مصرف لبنان عن تقديم الإجابات عن أسئلة شركة التدقيق الجنائي، بل تكمن أيضاً في أن الحريري نفسه أعلن تمسّكه بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. هذا الأخير بات يعدّ حاجة أساسية لاستمرار قوى السلطة في ممارسة لعبة شراء الوقت وإخفاء ما يجب إخفاؤه لمنع المحاسبة. لا بل وردت معطيات من جهات دولية تفيد بأن مقرّبين من الحريري حاولوا التأثير، أخيراً، على موقف صندوق النقد الدولي تجاه مسألة تحديد الخسائر وآليات إطفائها بهدف تفضيل الخطّة التي وضعتها المصارف على حساب خطّة التعافي الحكومية التي وضعتها حكومة الرئيس حسان دياب بالتعاون مع المستشار المالي «لازار».

هذا الأمر لن يعيدنا إلى النقطة الصفر فحسب، بل من شأنه أن يعيد فتح النقاش على مصراعيه بشأن التعامل مع الخسائر المالية - النقدية، فضلاً عن أن الاتجاه السائد هو نحو التفاوض بشراسة أكبر مع صندوق النقد الدولي على برنامج إقراض لبنان. هنا تحديداً يمكن فهم الألاعيب السياسية التي أدّت في اليومين الماضيين إلى خفض سعر صرف الدولار في السوق المحلية بشكل مفاجئ ومن دون أي مبرّرات فعلية تفسح في المجال أمام تفسيرات عقلانية لهذا الانخفاض. وبالتالي ستجد قوى السلطة نفسها مضطرة الى أن تتعامل مع واقع جديد يفرضه الحريري وسلامة انطلاقاً من مقاربة المصارف لمسألة تحديد الخسائر وآليات إطفائها والتفاوض مع صندوق النقد الدولي.

إذاً، ما هي الأسئلة التي امتنع مصرف لبنان عن الإجابة عنها؟

في الواقع، طلبت شركة Alvarez & Marsal مجموعات مفصّلة من الأسئلة لبدء إعداد تقريرها. ثمّة جزء كبير من هذه الأسئلة يتمحور حول العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان خلال الفترة الممتدة بين 2015 ومنتصف عام 2020. سألت الشركة عن مستندات وتقارير ومحاضر تتعلق بعمليات المحاسبة المالية وعمليات الدفع، وبالإجراءات المرافقة لها وآليات متابعتها. وتطرّقت أيضاً إلى أسئلة متعلقة بحسابات مصرف لبنان، وبعمليات النقد التي يقوم بها، وعمليات إعادة الشراء، ومحافظ التوظيفات، سواء تلك المحمولة للتجارة أو للاستثمار. وهي لم تنل جواباً عمّا يتعلق بالودائع المشكوك بتحصيلها أيضاً، ولا لجهة ما يتعلق بعمليات التسوية بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية التي نفّذها مصرف لبنان مع الجهات الخارجية، ولا عن شراء العقارات وبيعها وإيراداتها وأكلاف تنفيذها. حتى استثمارات مصرف لبنان في الشركات التابعة أو الشقيقة كانت مرفوضة بحجّة قانون النقد والتسليف، والأمر نفسه ينطبق على ودائع المصارف لدى مصرف لبنان (حتى من دون ذكر أسماء المصارف واعتماد منهجية مختلفة عن التسمية المباشرة)، ولا عن ودائع مصرف لبنان لدى المصارف.

في المجمل، رفض مصرف لبنان تقديم أي معلومات تتعلق بالتزاماته المالية أو بأصوله والأكلاف التي تكبّدها في سياق حصول هذه الالتزامات أو الأصول.

المثير للاهتمام، أن مصرف لبنان رفض أيضاً تقديم أي معلومات بشأن الهندسات المالية التي نفذها مع المصارف اعتباراً من 2015 ولغاية منتصف عام 2020. كذلك رفض الإفصاح عن إدارة الحسابات لديه، وامتنع عن تقديم أي معطيات بشأن التقارير المالية الداخلية المتعلقة بهذه الحسابات. ورفض إبراز لوائح بالموظفين السابقين والحاليين، وامتنع عن تقديم لوائح بالمؤسسات المالية التي تلقى منها ودائع أو لديه حسابات معها ولا عن رصيد هذه الحسابات (حتى من دون تسميات).

وبقيت تفاصيل العمليات التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف التجارية قيد الكتمان أيضاً، سواء كانت هندسات مالية، أو غيرها من مبيعات الدولار وعمليات إعادة الشراء وسواها. أما الحسابات الخارجية والتزامات مصرف لبنان خارج نطاق لبنان، فقد صرّح مصرف لبنان بأنها خاضعة للسرية بموجب قانون النقد والتسليف. والأمر نفسه ينطبق على حسابات المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ورصيدها حتى لو كان صفراً. وامتنع أيضاً عن تقديم المستندات التي تسوّغ له إجراء الهندسات المالية، سواء كانت محاضر المجلس المركزي أو أي مستندات أخرى.

وفي مجال الرفض والامتناع أيضاً بالحجّة نفسها، لم يقدّم مصرف لبنان أي معلومات بشأن الأشخاص المخوّل لهم الولوج إلى أنظمة المصرف المحاسبية وعمليات التدقيق الداخلي. ولا يُعرف إذا كان المصرف المركزي قد قام أصلاً بعمليات تدقيق داخلي تشمل عمليات الاحتيال. ولا يُعرف أيضاً إذا حصلت عمليات كهذه، وإذا جرى التدقيق فيها، أو صدرت نتائج أو طبق أيّ نوع من أنواع المحاسبة أيضاً. كذلك امتنع عن تقديم المعطيات المتعلقة بآليات الحماية للمعلومات الموجودة على الأنظمة أو تلك المتوافرة على نسخ أصلية.

ومن اللافت أيضاً أن مصرف لبنان رفض البوح عن سياساته المكتوبة وعن الإجراءات المادية المتخذة في هذا المجال، وعن الاستشارات التي قُدّمت له.

ماذا يعني كل هذا الرفض والامتناع؟

إن مصرف لبنان يرفض أن يتعامل بشفافية، وهو قلق من اكتشاف «المستور». هذا «المستور» ليس سوى مسار واحد من بين مسارات عدّة لاكتشاف عمق الفجوة التي وقع فيها النظام المصرفي. من دونها لا يمكن إجراء أي محاسبة، ولا حتى التقدّم خطوة في اتجاه إعادة إطلاق النشاط الاقتصادي الذي يعاني حالياً من حالة من اليقين النسبي التي تؤدي دورها السلبي في مجال هدم الثقة بالقطاع المصرفي. بكلام آخر، سيبقى انعدام اليقين جاثماً فوق المسار الإصلاحي.

> **43%**
> من الأسئلة التي وجّهتها شركة الفاريز إلى مصرف لبنان لم تتلقَّ أي إجابة عنها. وهي تشمل غالبية الأسئلة التي تتيح إجراء عملية التدقيق الجنائي

ليست هناك حاجة إلى كثير من التحليل لإدراك حقيقة الرفض والامتناع عن الإجابة، فمصرف لبنان كان من البداية رافضاً لعملية التدقيق الجنائي. بل هو يعتقد أن عملية كهذه ستدمّر بنيان النظام المصرفي، ولو أن هناك معطيات تشير إلى أن هذا النظام هو أصلاً مدمّر، وأن الودائع فيه لم تعد موجودة، بل أنفقت ولم يبق منها سوى جزء بسيط يمثّل حاجة أساسية لاستيراد الغذاء الضروري لاستمرار المقيمين في لبنان. بالنسبة إلى مصرف لبنان، إن الطريق الذي يرسمه لإطفاء الخسائر عبر إصدارات العملة المحليّة وتوسيع الكتلة النقدية المتداولة في السوق هو الطريق الوحيد للإنقاذ. هو مسار رسمه منفرداً منذ اليوم الأول، وهو برفضه الإجابة عن الأسئلة الموجهة من شركة التدقيق الجنائي، يرفض أيضاً أن يتعامل مع أي مسار آخر. هو يريد إطفاء خسائره بالتضخّم. لكنه لم يحسن إدارة هذه اللعبة البشعة التي تضرب الأجور والاستهلاك وتزيد البطالة والفقر، فعمد إلى لعبة مضادّة ستؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى انكماش اقتصادي هائل ستكون مفاعيله أكثر قساوة من لعبة التوسع النقدي. سياسات متناقضة يفرضها المصرف المركزي على اللبنانيين كل بضعة أشهر وكأنهم «فئران اختبار».

العقد المفخّخ

حمل العقد مع شركة «ألفاريز» بنود تفجير ذاتية. فهو يسمح لمصرف لبنان بالإفلات من التدقيق من خلال التذرّع بالقوانين اللبنانية التي تمنعه من تقديم المعلومات لأي طرف، ولا سيما قانون النقد والتسليف وقانون السرية المصرفية. فالعقد ينصّ على أن تتعهّد وزارة المال بأن تتخذ - بالقدر المسموح به بموجب القوانين اللبنانية المعمول بها - وتقرّ بأن مصرف لبنان سيتّخذ الخطوات المعقولة كافة لمنع أي طرف من ممارسة أي تأثير غير مستحق أو اتخاذ أي خطوات لمنع شركة «ألفاريز آند مارسال» من أداء الخدمات، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية ومن دون أي تأثير من أي طرف آخر، وفقاً لأفضل الممارسات السليمة المتبعة في هذا المجال. كذلك يشير إلى أنه يجب على الشركة إرسال قائمة أولية مفصّلة لطلب الحصول على المعلومات، وأنه يجب على مصرف لبنان الردّ في غضون أسبوعين من تاريخ تسلّم طلب الحصول على المعلومات، على أن تحدّد الشركة بعد ذلك إن كانت قد حصلت على المعلومات الكافية التي تتيح لها بدء المراجعة في موعد لا يتجاوز أسبوعاً واحداً بعد تلقّي الرد. فإذا قررت أنه قد تم تجميع بيانات ضئيلة أو غير كافية للتمكّن من بدء المراجعة، وجب على وزارة المال اتخاذ خطوات معقولة في حدود الإطار القانوني اللبناني الحالي بهدف ضمان إتاحة البيانات التي تطلبها الشركة في غضون فترة لا تزيد على أسبوعين، وبما يناسب الشركة تماماً. كل هذه المهل ستكون قد انتهت في غضون منتصف الاسبوع الجاري، علماً بأنه في حال إنهاء «ألفاريز آند مارسال» الاتفاقية بسبب عدم قدرتها على اتخاذ قرار بدء التدقيق نتيجة لقصور إتاحة المعلومات، يحقّ لها الحصول على مبلغ للتوقف عن العمل قيمته 150 ألف دولار أميركي تحتفظ بها من الأتعاب المدفوعة لها.

مؤشر

«المركزي» يموّل أرباح المصارف: اتّساع هوامش الفائدة

الحدّ الأقصى لمعدلات الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة (التعميم 544)	ودائع بالدولار	ودائع بالليرة
شهر واحد	%2	%5,5
ستة أشهر	%3	%6,5
سنة وما فوق	%4	%7,5

في الأشهر الأخيرة ازداد هامش الربحية لدى المصارف. الفضل يعود إلى مصرف لبنان الذي خفّض الفوائد على الودائع من خلال إصدار تعميم يحدّد سقوفاً منخفضة لفوائد الإيداعات بالليرة والدولار في إطار شرائح معيّنة، من دون أن يحدّد في المقابل سقوفاً للفوائد على إيداعات المصارف لديه. بمعنى آخر، إن الأرباح التي كانت تجنيها المصارف من الفرق بين كلفة الودائع التي تستقبلها، وبين مردود توظيفاتها، صار كبيراً جداً، ولم يسبق أن شهدته المصارف في السنوات العشر الأخيرة.

تُقاس معدلات الربحية في المصارف بواسطة هوامش الفائدة التي تعبّر عن الفرق بين كل الفوائد التي تقبضها المصارف من عمليات توظيف الأموال، وبين كل الفوائد التي تدفعها على كلّ الودائع. هي تستقبل الودائع بالليرة وبالدولار من الزبائن وتوظّفها في مجالات مختلفة مثل سندات خزينة محلية أو أجنبية، بالليرة أو بالدولار، أو شراء شهادات إيداع من مصرف لبنان بالليرة أو بالدولار، أو إيداعات لدى مصرف لبنان، أو استثمارات مالية أخرى عليها فوائد تعطيها مردوداً مالياً. مجموع عمليات التوظيف بالقيمة وأجل الاستحقاق، يُنتج إيرادات مالية في مقابلها كلفة تدفعها المصارف على الإيداعات أو على قروض حصلت عليها من مصارف أخرى أو من مصرف لبنان... الفرق بين المردود الإجمالي والكلفة الإجمالية، هو هامش الفائدة. وطالما يكون الهامش إيجابياً لمصلحة المردود، فهذا يعني أن المصرف يحقّق أرباحاً. كما يمكن اعتبار هذه الهوامش أداة لقياس مستويات مختلفة من الربحية، علماً بأن الأرباح المنتَجة من الفوائد تمثّل الجزء الأكبر من أرباح المصارف بينما العمولات هي الجزء الأصغر.

في السنوات الماضية كانت جمعية المصارف تستند إلى الهوامش المنخفضة لتدّعي أن مستويات الربحية منخفضة أيضاً، لكنها ما عادت تتطرّق إلى هذا الأمر منذ أن بدأت الهوامش بالارتفاع لمصلحتها.

فمنذ عام 2010 ولغاية مطلع 2019، كانت هوامش الفائدة في المصارف تتراوح بين نصف في المئة، و2% مع ميل نسبيّ إلى الحدود الأدنى. في آذار 2018 ارتفع الهامش على حسابات الدولار إلى 2% لمدة ستة أشهر، ثم انخفض في أيلول من السنة نفسها من دون أن ينخفض كثيراً.

وفي مطلع 2019، بدأت ملامح الأزمة النقدية - المالية تظهر تدريجاً في بنية النظام المصرفي. ففي ظلّ الحاجة الماسة لمنع الدولارات من الهروب إلى الخارج، بدأت تزداد معدلات الفائدة على الدولار. وهو أمر ساهم فيه مصرف لبنان بشكل أساسي من خلال الهندسات المالية التي نفّذها في تلك الفترة من أجل استقطاب الدولارات. يومها بدأت المصارف تعرض على زبائنها فوائد مرتفعة على الدولار وصلت إلى حدود 23% مقابل تجميد مبالغ تفوق 20 مليون دولار، ثم كانت تودع هذه الأموال لدى مصرف لبنان. سلوك هذا الأخير كان مدفوعاً بحاجته الماسّة إلى إعادة تكوين احتياطاته بالعملات الأجنبية التي بدأت تُستنزف بسبب هروب الودائع. فأصحاب الودائع، وخصوصاً أولئك الذين يملكون معرفة بالأوضاع المالية والنقدية، عملوا على سحب ودائعهم من لبنان اعتباراً من 2017 خوفاً من انهيار مقبل.

عملياً، كلّما زادت الفائدة التي تحصل عليها المصارف من توظيف الأموال لدى مصرف لبنان، كلّما زادت الفائدة التي تمنحها المصارف لزبائنها لإغرائهم في إبقاء ودائعهم في لبنان. قلّة فقط اعتبرت هذا الأمر بمثابة مؤشّر على ارتفاع المخاطر في النظام وهربت فيما تمكّنت المصارف من إغراء القسم الأكبر بفوائد غير مسبوقة وخصوصاً على ودائع الدولار. وبنتيجة الأمر، أدّى ذلك في منتصف عام 2019، إلى هبوط حادّ في هوامش الفائدة لدى المصارف بالليرة والدولار. ففي شباط 2019 انخفض الهامش على حسابات الليرة إلى 0,30%، بينما لم ينخفض الهامش على حسابات الدولار إلى هذا المستوى، إلا في تشرين الأول 2019 حين بلغ 0,32%. يومها كانت المصارف تعمل على جبهتين؛ وقف نزف الودائع من النظام المصرفي، ووقف انحدار هوامش الفائدة. فقرّرت بالتنسيق مع مصرف لبنان، أن تحدّ من التدهور عبر فرض قيود غير نظامية على عمليات السحب والتحويل. في تلك اللحظة فقط، صار المودعون منتبهين أكثر إلى حقيقة إفلاس المصارف.

لكن بعد تخلّف لبنان عن سداد ديونه بالعملات الأجنبية، واندلاع الصراع على توزيع الخسائر الحاصلة في النظام المصرفي، طالبت الحكومة بخفض معدلات الفوائد أملاً بإطلاق بعض الأموال في السوق والحدّ من الخسائر التي يتكبدها مصرف لبنان في ميزانيته ما يتطلب أن يكون هناك خفض في فوائد الودائع وخفض مماثل على ودائع المصارف لدى مصرف لبنان.

بشكل مجتزأ، قرّر مصرف لبنان خفض الفائدة، فأصدر التعميم 544 الذي يحدّد فيه سقوف الفائدة على الودائع المجدّدة أو الجديدة اعتباراً من 13 شباط 2020، لكنه ترك للمصارف تحديد الفوائد على توظيفاتها، أي إن المردود الذي تتلقاه المصارف من توظيف الأموال لدى مصرف لبنان ظل ينتج فوائد مرتفعة. بنتيجة هذا الأمر، وبمرور الوقت، انخفضت كلفة الودائع على المصارف، بينما ظل مردود التوظيفات مرتفعاً، ما أدّى إلى ارتفاع الهوامش مجدداً. خلال بضعة أسابيع ارتفع الهامش ليبلغ مستويات قياسية فسجّل في شباط 2020، نحو 1,97% على حسابات الليرة و2,55% على حسابات الدولار، وبلغ في تموز 2020 نحو 3,12% على الليرة، و2,53% على الدولار.

هذا الأمر يوفّر للمصارف أرباحاً كبيرة لا تزال تتقاضاها من توظيف أموالها في مصرف لبنان. هذا الأخير يخلق كميات كبيرة من النقد من أجل تسديد فواتيره للمصارف ولتوفير السيولة اللازمة في السوق، وهو أمر يضغط على سعر الصرف أكثر فأكثر. هذه الهوامش المرتفعة ليست سوى دليل على سوء الأوضاع في النظام المصرفي. لا يعقل بأيّ شكل من الأشكال اعتبار هذه الهوامش مؤشّراً إيجابياً في ظلّ إفلاس أزمة نقدية - مالية - مصرفية كبرى كالتي نشهدها حالياً. عندما تصبح المؤشرات غير مترابطة مع الواقع، فهي تدلّ على موقع العلّة.

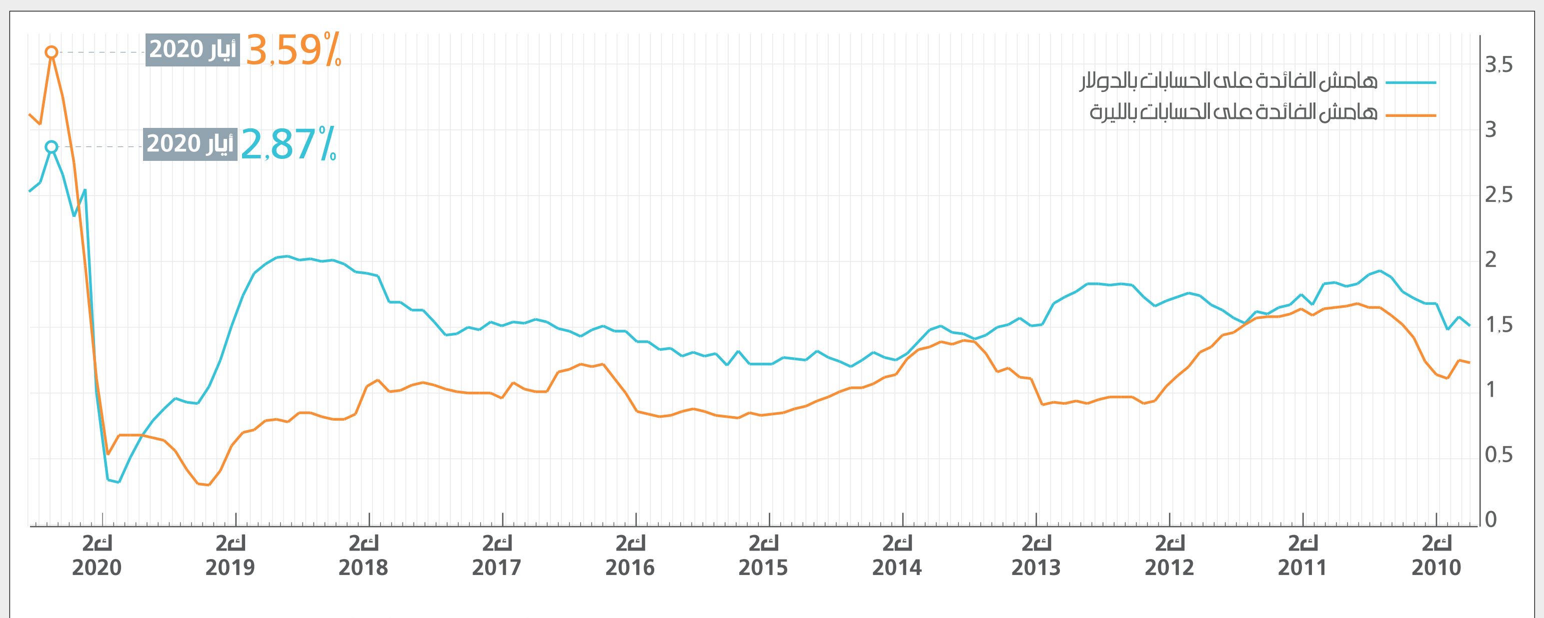

المصدر: جمعية المصارف

إدارة الصراع على لبنان
بين إعادة الإعمار والتقسيم

الأمجد سلامة

في أول خطاباته بعد تكليفه تشكيل الحكومة العتيدة، وعد الرئيس سعد الحريري بإعادة إعمار بيروت بعد تفجير المرفأ في آب الماضي. تحمل عبارة «إعادة إعمار بيروت» دلالات تاريخية- سياسية ترتبط بما حصل بعد اتّفاق الطائف، لجهة سيطرة الحريرية السياسية والاتجاه الذي قادت لبنان فيه بعد عام 1992. فربط مشاريع إعادة الإعمار بالاقتصاد السياسي ليس هاجساً لبنانياً خاصّاً، بل هو ارتباط عضوي يندرج من العلاقة بين إعادة الإعمار ولا سيما بعد الحروب، وبين مسارات السياسة في الدول ولا سيما بعد سيطرة النيوليبرالية على العالم. في السياق النيوليبرالي، يصنّف الباحثون مشاريع إعادة الإعمار تحت مظلة بناء «السلام الليبرالي» الذي يستند إلى مركزية اقتصاديات السوق لرسم معادلة تربط بين السلام والازدهار. بحسب روجر ماكغنتي في دراسة بعنوان «إعادة إعمار لبنان ما بعد الحرب»، فإنّ المدماك الرئيسي «للسلام الليبرالي» هو «إجماع واشنطن» الذي يكرّس تمثيل صندوق النقد والبنك الدوليّين في صنع السلام وإعادة الإعمار. وبذلك أصبحت برامج التقشّف والخصخصة وإطلاق يد السوق جزءاً من عمليات السلام، بالإضافة إلى إعادة توجيه الاقتصاد مع قيود صندوق النقد والبنك الدوليّين.

«السلام الليبرالي» بمثابة وصفة موحّدة تركّبها وتدعمها المنظمات الدولية والدول الغربية المركزية والمؤسسات المالية الدولية. تعتمد هذه الوصفة، بدرجة عالية، على إشراك العديد من المنظمات غير الحكومية والنخب المحلية في عملية صناعة «السلام الليبرالي»، ما يحدّ من فرص تطبيق نماذج بديلة أو محلّية لصناعة السلام أو لإعادة الإعمار، فتصبح الوصفة واحدةً في كلّ مناطق النزاعات والدمار، بمعزل عن السياقات والحاجات المحلّية. وهذا ما يدفع ماكغنتي إلى الجزم بأن «السلام الليبرالي» يُنتج في العادة سلاماً رديئاً، فتستمرّ العداوات بين الأطراف وتبقى معدّلات المشاركة السياسية منخفضة، إضافة إلى توزيع المكاسب بشكل غير متساوٍ. العاملان الرئيسيان اللذان يساهمان في فرض وصفة «السلام الليبرالي» هما موارد القوى التي تتبنّى الوصفة، وارتباطات الدول بالأمم المتحدة ومفاعيل الاستعمال المكثّف لمصطلحات مثل «المجتمع الدولي» و«السلام».

الانغماس في النيوليبرالية

في الحقيقة، إن الشرح عن «السلام الليبرالي» يصيب وتراً حسّاساً عند اللبنانيين لأنهم عايشوا محاولات فرضه في تجربتَين أساسيَتَين. التجربة الأولى كانت إعادة إعمار ما بعد الحرب الأهلية، بالأخص إعادة إعمار وسط بيروت. والثانية إعادة إعمار الضاحية بعد العدوان الإسرائيلي في تموز 2006.

يقول هانس باومان، في كتابه «المواطن الحريري: إعادة إعمار لبنان النيوليبرالية»، إنّ مشروع رفيق الحريري لإعادة الإعمار بعد الحرب لم يكن مجرّد عودة إلى ليبرالية اقتصاد ما قبل الحرب، بل هو غيّر الاقتصاد السياسي في لبنان. فقد استعمل الحريري في تطبيق سياساته، تكنوقراط على رأس مؤسسات حكومية رئيسية مثل وزارة المال والبنك المركزي، ومجلس الإنماء والإعمار. ما ميّز هؤلاء التكنوقراط، أنهم كانوا موظّفين سابقين في شركاته أو عاملين سابقين في المصارف الدولية وصندوق النقد والبنك الدوليين. هؤلاء جسّدوا النيوليبرالية معتمدين على الرعاية السياسية للحريري الذي وفّر رأس المال المالي والسياسي، بينما هم كانوا يوفّرون رأس المال الثقافي. هكذا حوّل الحريري المؤسسات المذكورة إلى أدوات رئيسية معيّنة بإعادة إعمار وسط بيروت وتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية.

هكذا تأثّر لبنان بشدّة بالوصفات النيوليبرالية. يعزو ماكغنتي هذا الأمر إلى أنه بعد الحرب كان الإعمار يعتمد بشكل كبير على النموّ الاقتصادي الموجّه نحو السوق واستهلاك النخب. ويصف ما فعلته «سوليدير» بأنّه محاولة شركة مخصخصة لإبراز نسختها ورؤيتها للتاريخ. فهي فرضت نسختها الخاصة من ماضي البلاد، بينما تجاهلت نسخ ورؤى الآخرين وأوغلت في توجهها نحو الخصخصة والتسليع والتسويق على حساب الرموز المألوفة والمعالم والذاكرة العامة للمنطقة. فتم غرس وصفة «السلام الليبرالي» في جهود إعادة الإعمار، عبر رسم صورة لماضٍ متخيّل سعيد ومنقّح، كان دافعاً للنمو الاقتصادي الموجّه نحو السوق والاستهلاك. هذا المسار جرّد مركز المدينة من أبعاده الاجتماعية والسياسية وذاكرته الجماعيّة. وساهم هذه الوصفة كما هو واضح في تثبيت اقتصاد لبنان السياسي على مسار نيوليبرالي.

إعادة إعمار الضاحية

في مقابل تجربة إعادة إعمار بيروت، تبرز تجربة إعادة إعمار ما خلّفه العدوان الإسرائيلي عام 2006، وتحديداً إعادة إعمار ضاحية بيروت الجنوبية. هنا يشير ماكغنتي، في دراسة بعنوان «إعادة الإعمار الهجينة: حالة وعد في لبنان»، إلى أنّ دعاة «السلام الليبرالي» وجدوا أنفسهم بمواجهة منهج منافس لصناعة السلام وإعادة الإعمار.

هنا تصبح الأهمية في زاوية «النظرة العالمية» التي يتبنّاها أصحاب مشاريع بناء السلام وإعادة الإعمار؛ فالسلام الليبرالي يتبنّى نظرة عالمية هي في الأساس مؤيّدة للسوق وباحثة عن الاستقرار الأمني بأيّ ثمن. لذا، يمكن اعتبار الحكومة اللبنانية في حينه وكيلاً محلّياً لوصفة «السلام الليبرالي». بينما على الضفّة الثانية، تختلف النظرة العالمية لحزب الله، ولا سيما تجاه العلاقة مع الدول الغربية المركزية والمؤسّسات الدولية المالية في ظل عداوة متجذّرة مع إسرائيل والولايات المتحدة.

كذلك يبرز اختلاف آخر يتجلّى في رفض حزب الله خلق بيئة مناسبة لتطبيق وصفة «السلام الليبرالي» المصمّم لتعديل مجتمعات ما بعد الحرب وتأطيرها في أنظمة سياسية مستقرّة (ومتعدّدة ظاهرياً) واقتصاديات مفتوحة. وبالتالي كانت كل جهود حزب الله في إعادة الإعمار بعيدة عن السعي إلى «الحوكمة» و«الشفافية» و«تعزيز المجتمع المدني» على النمط الغربي. وهذا يعكس وجهة النظر السياسية والثقافية غير الغربية للتنظيم.

في الواقع، عندما تستعمل القوى الدولية النخب الوطنية والمنظّمات غير الحكومية المحلية في عملية إعادة الإعمار، فإنّها تختارها بشكل يخدم تعزيز الأفكار والممارسات الغربية بشكل رئيسي (وهذا ما حصل في تجربة إعادة إعمار بيروت)، كما يقول ماكغنتي. وهو يعتقد أن العكس تماماً حصل في حالة «وعد» (مشروع إعادة إعمار الضاحية الذي أطلقه حزب الله)، إذ كان هناك تركيز قويّ على التشاور والتعاون مع المقيمين وأصحاب العقارات المدمّرة. وفي النهاية تُرك لهم خيار المشاركة في المشروع أو منح المشروع تواكيل رسمية بشأن التصرّف بأموال التعويضات.

في حالة وعد، كان لممثلي السكان الأصليين وأصحاب العقارات دورٌ بارز في الاستشارات وكانوا في صلب عمليّة منح وعد توكيلاً رسمياً للتصرف بأموال التعويضات. وتمحورت منهجية المشروع حول استراتيجيات التعبئة المجتمعية التي ينقنها حزب الله بشكل تام. فكانت «وعد» قادرة على الاستفادة من الموارد الهائلة لرأس المال الاجتماعي والسياسي التي رعاها حزب الله، بينما جاءت الموارد المالية من مصادر خارجية: أولاً من خطة التعويضات الحكومية، وثانياً من الجهات المانحة.

رغم ذلك، فإنّ «السلام الليبرالي»، الذي أرساه رفيق الحريري، كان بمثابة قوّة قسرية فرضت نفسها على مشروع «وعد» بحسب ماكغنتي. ففي ذلك الوقت، فرضت الحكومة اللبنانية شكل السياق السياسي والأمني الشامل الذي كان مقرّراً أن تتم فيه إعادة الإعمار. فأصبحت إعادة الإعمار بعد الحرب أشبه بحرب بالوكالة ضمن صراع إقليمي أوسع بين مصالح محور يتوجّه نحو الغرب ومحور يناوئه. فمن خلال مساعدة الحكومة ذات التوجه الغربي على البقاء في السلطة، عمل وكلاءُ «السلام الليبرالي» على ضمان قدرة الحكومة للعب دور مهمّ في إعادة الإعمار. ورغم أنها لم تكن جهة فاعلة مباشرة في مجال إعادة الإعمار، إلّا أن الحكومة كانت قادرة على منح التصاريح وحجبها وإعطاء الأولوية لإعادة إعمار مشاريع معيّنة، وتحديد مستوى التعويضات لأصحاب المنازل وصرف التعويض وفقاً لقواعدها الخاصة. لذا، يمكن القول إنه من خلال فرض السياق الإداري الذي تم فيه تشغيل مشروع «وعد»، ضمنت حكومة «السلام الليبرالي» ألّا يمزّق المشروع نيوليبرالية الاقتصاد اللبناني. والأداة الأساسية التي استعملها المجتمع الدولي لضمان سطوة «السلام الليبرالي» اللبناني، كانت مساعدات مؤتمر المانحين في ستوكهولم التي بلغت 900 مليون دولار. برأي ماكغنتي، فإنّ هذه المساعدات استهدفت منع استثمار «وعد» بإعادة الإعمار وفرض نموذج يشكّل خطراً على «السلام الليبرالي» الذي أرستهُ الحريرية السياسية. غير أنه بمجرّد أن قبلت الحكومة اللبنانية تجميع أموال التعويضات تحت رعاية «وعد»، فإن ذلك شكّل انحرافاً عن الهدف الأصلي لجمع المساعدات.

> **ما مثّله مشروع «وعد» كان مبادرة غير حكومية تتماشى بشكل وثيق مع حزب الله كبديل لإعادة الإعمار التي ترعاها او تديرها قوى ومؤسسات «السلام الليبرالي»**

يخلص ماكغنتي إلى أنّ ما مثّله مشروع «وعد» كان مبادرة غير حكومية، تتماشى بشكل وثيق مع حزب الله كبديل لإعادة الإعمار التي ترعاها أو تديرها قوى ومؤسسات «السلام الليبرالي». فلم تكن الدولة اللبنانية جهة فاعلة في إعادة الإعمار، وبالتالي لا يمكن اعتبار مخطّط وعد منافساً مباشراً للدولة، بل كانت تجربة تشاركية من قبل المواطنين والمنظّمات لممارسة أكبر قدر ممكن من السيطرة على مشروع بهذا الحجم، ما نقل جزءاً كبيراً من المشروع إلى خارج نطاق الدولة والسوق. ومع أن مخطّط المشروع تضمّن إعادة البناء المادي، فقد تضمّن أيضاً بناء نوع جديد من الفضاء الترابطي الذي أصبح مفيداً من الناحية الوظيفية. فتحوّل المشروع إلى مخطّط لـ«إعادة الإعمار الإضافية»، فلم يكتفِ باستبدال المساكن بالمثل، بل أعاد بناء مشهد الشوارع والبيئة الأوسع. وعليه يُمكن اعتبار المخطط بديلاً عن «السلام الليبرالي»، فلم يكن هذا شكلاً هجيناً من إعادة الإعمار فحسب، بل كان أيضاً شكلاً من إدارة الصراع أو التكييف الوظيفي.

إعمار بلا نقاش

في المحصّلة لقد مرّ لبنان بتجربتَين لإعادة الإعمار بعد الحروب. الأولى عبّدت الطريق نحو تثبيت النيوليبرالية كقواعد عمل للاقتصاد السياسي اللبناني بعد عام 1992. بينما الثانية تحايلت على قواعد الاقتصاد السياسي اللبناني ورسمت نموذجاً بديلاً. اليوم يجب أن يُطرح نقاش نماذج إعادة الإعمار. ففي الأسابيع الماضية لم نرَ أيّ طرح لمناقشة إعادة الإعمار وخططه. بل رأينا تسليماً رسمياً بأن هذه المهمّة تقع على عاتق المؤسسات غير الحكومية بإشراف أمنيّ وفوضى عارمة.

كل هذا يقودنا إلى الأسئلة التالية: لماذا يتمّ تجاهل تجربة إعادة إعمار الضاحية الجنوبية؟ وهل يتم تجاهلها عن قصد؟ وهل ما يحصل هو في سبيل الدفع باتجاه نموذج يشبه نموذج إعادة الإعمار الحريرية؟

البحث عن إجابات عن هذه الأسئلة صعبٌ وشائك، إلّا أنه لا شكّ بأن الإجابات تبدأ باستذكار الوضعَين السياسي والاقتصادي عشية 4 آب الماضي. فكان بعض الأطراف اللبنانية قد بدأ طرح فكرة التقسيم، من ضمن الصراع السياسي الكبير في المنطقة ربطاً بتفسير الانهيار الاقتصادي اللبناني كانعكاس للصراع (وفي حصر أسباب الانهيار بالعامل الإقليمي مغالطات كبرى من دون شكّ تستثني العيوب البنيوية للاقتصاد اللبناني). حتّى إن البعض كان قد بدأ بالمناداة بالفدرالية المالية، لا السياسية فقط! عملياً هذا المشهد كان ترجمة لصراع حول النظرة العالمية للأطراف اللبنانية المختلفة في لحظة انقسام دولي حادّ. ومن منظار هذا الصراع كان ممثلو «السلام الليبرالي» يشكّل خطراً على الحلول في ظلّ عدم قدرتهم على الحفاظ على نفوذهم في لبنان (بسبب انهيار النموذج الاقتصادي) هو التقسيم. لذا عندما توضّح حجم الدمار الهائل، أرادوا استبعاد أيّ احتمال لتطبيق نموذج «لا حريري» في العاصمة وبعدها عن النموذج النيوليبرالي الذي يطمحون بفرضه أبدياً على لبنان، علّه يكون التعبير الأسمى عن الانخراط في محور الولايات المتحدة. وبدا هذا واضحاً من خلال المبادرة المبكرة لطرد فرق الإغاثة ورفع الركام التابعة للهيئة الصحية الإسلامية (وهي بالمناسبة أكثر الفرق الإغاثية أهلية للتعامل مع الكوارث بسبب خبراتها واستعداداتها)، لقطع الطريق على أيّ مناداة للاستعانة بحزب الله في عمليات الإغاثة وما قد يفتحه هذا من مجالات لاستحضار تجربة إعادة إعمار الضاحية. وفي هذا السياق يبدو جليّاً أن العاصمة ستكون مجدّداً مسرحاً لتطبيق وصفات نيوليبرالية ستزيد من نكباتها ونكبات سكان المناطق المتضرّرة بالأخص، وتعمّق الشرخ الاجتماعي-الاقتصادي- السياسي بين اللبنانيين، ما سيسهّل المناداة بالتقسيم مستقبلاً. نعم هناك نموذج بديل من نموذج «السلام الليبرالي»، ولكن لن يتم استلهامه في التخطيط لإعادة الإعمار التي وعد بها الرئيس سعد الحريري. فهو وحلفاؤه يبحثون عن كيفية تثبيت إرث والده النيوليبرالي وموقع لبنان الخاضع لوصفة «السلام الليبرالي» ضمن تحالف إقليمي معيّن؛ وهذا لن يستقيم مع تنفيذ عملية إعادة إعمار بديلة كتلك التي حصلت في ضاحية بيروت الجنوبية.

مناجم الـ«ليثيوم»
صراع على 5,5 تريليون دولار

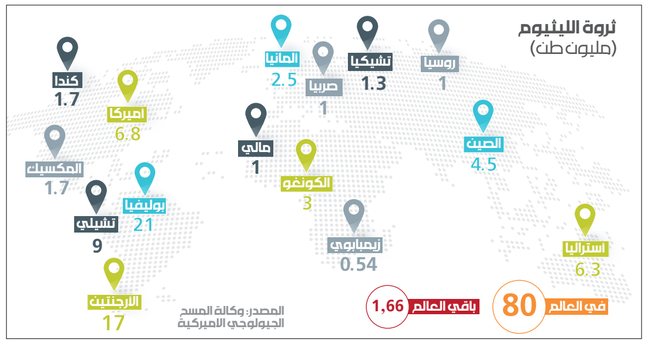

ماهر سلامة

خارج إطار الصراع الظاهر بين الولايات المتحدة والصين، هناك ساحات أخرى مغمورة في هذا الصراع مرتبطة بالموارد الطبيعية ومن أبرزها معدن الـ«ليثيوم» الذي يشتهر باسم «النفط الأبيض». ظهر هذا المحور إلى العلن في الساحة البوليفية أخيراً، لكن الصراع مفتوح على ساحات عديدة حول العالم تختزن ما لا يقل عن 71 مليون طن من النفط الأبيض تقدّر قيمة مبيعاتها بما لا يقل عن 4500 تريليون دولار بأسعار اليوم، علماً بأن حجم المبيعات السوقية اليوم يبلغ 77 ألف طن بقيمة 69,000 دولار للطن المتري الواحد (5,3 مليارات دولار)، لكن أهميته ليست محصورة بالكلفة، بل ترتكز على الاستحواذ، أي إن الصراع مرتبط بمستقبل الإنتاج التكنولوجي وإنتاج وحدات تخزين الطاقة مثل بطاريات السيارات والهواتف الخلوية، والكمبيوترات وسواها. لذا، يتوقع أن يزداد هذا الصراع سخونة في المستقبل في ظل تسارع وتيرة التطوّر التكنولوجي وإنتاجه اعتماداً على البطاريات المنتجة بواسطة مادة الـ«ليثيوم».

معدن الـ«ليثيوم» متوافر بكثرة نسبية. هو يقع في المركز الـ25 لجهة الوفرة في لائحة مواد الجدول الدوري للعناصر الطبيعية. وزنه خفيف، ولديه قابلية مرتفعة للتفاعل العالي. كلفة مبيعه مرتبطة بكلفة استخراجه من الماء الملحي، أو من الصخر. في السنة الماضية، أنتج العالم نحو 77 ألف طن متري من هذا المعدن، لكن هناك الكثير من التوقعات بأن يزداد الطلب عليه خلال السنوات المقبلة انسجاماً مع ارتفاع معدلات الإنتاج التكنولوجي وتطوّرها، ما سيحدث نقصاً في الكمية المعروضة في السوق. ما يزيد نسبة مخاطر النقص في العرض، هو أن استخراج الـ«ليثيوم» عملية معقّدة ومكلفة وتحتاج إلى وقت طويل. يتم سحب الماء الملحي الموجود تحت قشرة ملحية تتشكّل بسبب العوامل الطبيعية، ويوضع في بُرك خاصة مكشوفة على الشمس والهواء من أجل التبخّر. الناتج من هذه العملية يخضع لعملية بلورة (crystalizing) تهدف إلى استخراج الأملاح الأخرى في المحلول المتبقي. وبعد ذلك، تتم تنقية الناتج وتنتهي بالحصول على محلول مركّز بالـ«ليثيوم».

الطريقة الثانية لاستخراجه لا تقلّ صعوبة وتعقيداً. فهو يكون موجوداً في بنية الصخور الصلبة التي يتم سحقها و«تحميص» الناتج منها بهدف تحويلها إلى بودرة. لاحقاً تخضع البودرة إلى سلسلة من التحميص بعد إضافة المواد إليها مثل حامض الكبريت ورماد السودا إلى أن تنفّذ عملية التكرير والتنقية للحصول على مادة ذات تركّز عالٍ من الـ«ليثيوم». حالياً، تعمل المختبرات في الشركات المنتجة حول العالم، على استعمال مواد جديدة في عملية الاستخراج لتوفير جزء مهم من كلفة الإنتاج من خلال درجات حرارة أقل بطاريات قابلة لإعادة الشحن، خاضعة نسبياً لسيطرة الشركات الصينية. ويزداد مستوى المخاطر مع تضاعف مستوى الاعتماد على هذا النوع من البطاريات. للدلالة على ذلك، فإن الانقلاب في بوليفيا رُبط مباشرة بالصراع على مناجم النفط الأبيض في بوليفيا. فهذه الأخيرة تملك أكبر مخزون في العالم منه. مالك شركة «تيسلا» التي تصنّع السيارات الكهربائية يعدّ موضوع معدن الليثيوم وأسعاره من أكبر اهتمامات الشركة) أيلون ماسك أبدى اهتماماً واسعاً بموضوع الانقلاب في بوليفيا، وهو غرّد على التويتر في شهر تموز الماضي قائلاً: «تستطيع أميركا أن تحدث انقلاباً أينما أرادت، وعليكم أن تتقبّلوا الموضوع».

69,000
سعر الطن المتري من معدن الليثيوم المتداول في البورصات الدولية وهو انخفض 25% مقارنة مع سعره في ربع1 الماضي

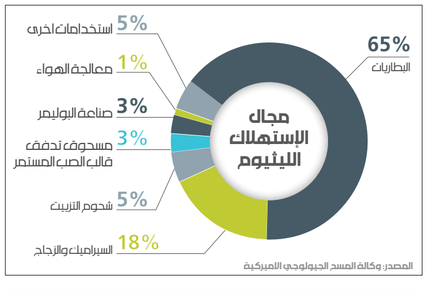

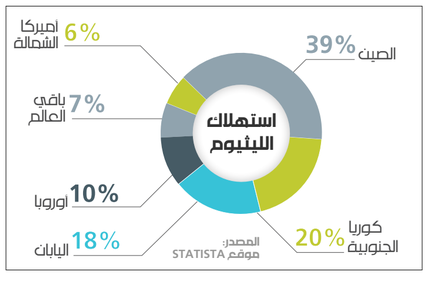

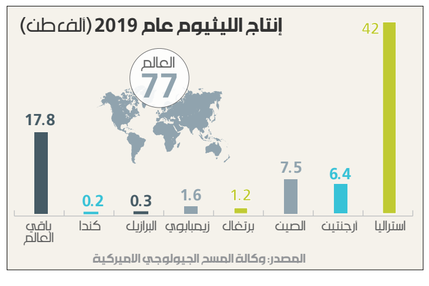

أزمة العلم في زمن الجائحة [2]

أدوار جديدة في مجتمع ما بعد رقمي

عبد الحليم فضل الله *

يمكن أن تؤدّي العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية دورَين في مواجهة التحدّيات الجديدة؛ الأول، هو المساهمة في تحقيق التكيّف الاجتماعي مع الثورات التكنولوجية والعلمية، وإيجاد الخلفية النظرية التي تسوّغ إجراءات قد لا تصادف قبولاً حسناً من المنتجين والمستهلكين، مثل تقييد الولوج إلى الفضاء السيبراني، ومنع العبث بالقيم بما يتناسب مع الحداثة الرقميّة وما بعدها، وإعادة تنظيم جدول الأعمال الاجتماعي بحيث تحفظ المصالح الجوهرية للمجتمع. والثاني، يتعلّق بإزالة العقبات من أمام انبثاق الثورات العلمية أو تطوّرها المطرد كالتبعية للتمويل والتبادل غير المتكافئ، وللمؤسسات الكبرى واختلال العلاقة بين مجالات العلم، والتعريف المختزل لمعنى اقتصاد المعرفة الذي يفرض على الناس مقياساً قاصراً لحاجاتهم.

ومن الخطأ التنكر أيضاً لوجود مكوّن اجتماعي في العلم. إنّ النقاش بخصوص الخلايا الجذعية مثلاً، ليس نقاشاً علمياً صرفاً، بل له علاقة بالنظرة إلى ما هو جائز وما هو ممنوع في التعامل مع الأجنّة (الإجهاض)، فإذا كانت أراؤنا الأخلاقية صارمة وعددنا الأجنّة كائنات حيّة من بداياتها، فهذا سيعرقل أبحاث الخلايا الجذعية، والعكس بالعكس. وبالتعبير الفقهي، كلما كان نفخ الروح مبكّراً ومقترناً بانعقاد النطفة كان صعباً المضي قدماً في هذا النوع من الأبحاث.

وإذا أردنا تصوّر وظيفة مشتركة ورئيسية للعلوم، فإنها الضبط المتبادل الذي يمنع هيمنة علم على آخر. العلوم الإنسانية تسهم في الرقابة على اختراق العلوم التطبيقية للمجتمع، بما في ذلك استيعاب الآثار الناشئة عن فائض التكنولوجيا في حياتنا اليومية. العلوم الطبيعية تضع حدّاً للأوهام التي تغذّي تصوّراتنا الخاطئة أو المحرّفة عن الإنسان والطبيعة والبشرية والكون. أمّا العلوم الاجتماعية والاقتصادية فبإمكانها إذا أحسنّا استعمالها، أن تقلّل المفاعيل السلبية لعدم المساواة في توزيع نواتج الحداثة التقنية والعلمية والرفاه الناشئ عنها.

فجوة التكيّف الاجتماعي مع الابتكارات التقنية

تُسهم السلع الجديدة التي تولّدها الثورات التكنولوجية في إحداث تحوّلات في الأنظمة الاجتماعية بمعناها الأوسع، ما يُدخل المجتمع في فجوة التكيّف. وتنشأ هذه الفجوة من اختلاف وتائر التقدّم السريعة على الصعيد التكنولوجي، والبطيئة على مستوى النظم السياسية والعوامل الاقتصادية/الاجتماعية المطلوبة لاستيعاب الفوارات التقنية. والتباين أيضاً ما زال قائماً بين الاتّساع الهائل في المجال الافتراضي والنموّ الطبيعي للابتكارات والتجديدات في المجال المادي الملموس (لاحظ الفرق بين زيادة سرعة الاتصالات من جهة، والمواصلات من جهة ثانية). وستزداد فجوات التكيّف خطورة كلّما كان التوازن مختلاً بين العلوم الطبيعية من جهة، وتقدّم العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة ثانية، وكلّما كان الاختلال حاضراً أيضاً بين البحوث التطبيقية الأكثر خضوعاً لمبادئ السوق وقوانينها والبحوث النظرية الأقرب إلى تمثيل المصلحة العامة والخاضعة لقواعد الاختبار العام.

هناك العديد من الأمثلة على التغيّرات الاجتماعية والسياسية الناتجة عن الثورات التكنولوجية. ففي السياسة حدث انزياح في فهم الديموقراطية من تمثيل الغالبية إلى بناء الإجماع، إذ يكفي أن تحتجّ أقلية بمسميات المجتمع المدني أو غيره، حتى تُفوّض نتائج عمليات ديموقراطية. وفي الاجتماع، اتّسع مفهوم الخصوصية السيبرانية ليخترق الأسرة ويهدّد بتفكيكها. وفي الاقتصاد: تغيّر معنى التبادل (النقدي) مع بروز ظاهرة المقايضة «الرقمية»، والانتقال من اقتصاد تبادل الملكية إلى اقتصاد التبادل المنفعة (اقتصاد الشبكات)... لكن الأكثر حراجة مما سبق، الفوضى الثقافية التي أوجدتها التكنولوجيا، دافعة إلى السطح المعاني الهشّة على حساب المعاني المركّبة والعميقة، ومقوّضة بذلك التراث الانتقادي الذي جسّد التعددية بأبعد معانيها. فعاد الاستقطاب حول اعتقادات أو انتماءات أولية ليسود من جديد، ولم يعُد الجدل أو الحوار (كالذي نجده في مواقع التواصل الاجتماعي) يتمتع بالجدية والصدقيّة اللازمين لإنتاج معارف أو توافقات جديدة، فيما هو يوغل في تعبئة عالم قائم على ثنائيات صارمة.

لنوسّع دائرة الرؤية قليلاً. تفرض التكنولوجيا إيقاعها على العلوم الثلاثة، فتدفع العلوم الدقيقة إلى الأمام في تغذية راجعة، فيما تُبدي العلوم الإنسانية والاجتماعية استجابة أقلّ. المشكلة في هذه الأخيرة أنها تقدّم ردوداً ناقصة واحياناً في اتجاه واحد، على الأسئلة التي يطرحها التقدم التكنولوجي. لننظر مثلاً إلى الطريقة التي تعالج فيها علوم الإعلام أثر وسائل الاتصال والميديا على المحيط الاجتماعي للأفراد، فتضع نصب أعينها ضبط السلوك البشري تجاه الابتكارات الجديدة في هذا المجال، لكنّها لا تتعدى ذلك إلى محاولة فرض قواعد وشروط على إنتاج التكنولوجيا نفسها وتحديد ما يجب تطويره واستحداثه منها وما لا يجب. بقول آخر، تنطلق العلوم الإنسانية والاجتماعية في هذا المجال، من فرضية مفادها أننا قادرون على التحكّم بسلوك المنخرطين في عالم الاتصال، أمّا تكنولوجيا الاتّصال نفسها ومنتجاتها، فيُتعامل معها بوصفها موضوعاً مستقلاً يقع خارج متناول العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولديه قوانين ذاتية للنموّ والتطور.

انحناءات الفضاء الاجتماعي

تؤدّي الثورات التكنولوجية إلى انحناءات (بتعبير أينشتاين) في الفضاء الاجتماعي (والاقتصادي - السياسي)، فتتغير محاور الجذب والتحصل تبدّلات في خطوط القوّة واتجاهاتها، ما يبرز الحاجة، في سبيل التكيّف، إلى الانتقال من التوازن القائم إلى توازن جديد.

ويوسعنا أن نرى كيف يُحدث التقدّم التكنولوجي تموّجات في المجتمع والمجال العام على نحو يصعب التحكم به والاستجابة له إلا بعد مدة طويلة من الزمن. وتقود الابتكارات التكنولوجية التي تأتي على شكل موجات إلى تغيّرات عميقة في العالم، فارضة إيقاعها القوي على الصعد كافة، بما فيها العلوم الطبيعية. وهذا نشهد تسلسلاً مخالفاً لما ينبغي أن تكون عليه حقائق الأمور، حيث صار الطلب على التكنولوجيا هو قاطرة البحوث التطبيقية، وهذه بدورها توجّه الأبحاث الأساسية والنظرية، بدلاً من أن يحدث العكس. وفي حين يفترض أن يكون دور العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ضبط الآثار الجانبية للثورات التكنولوجية، نراها تُستتبع أكثر فأكثر لمصادر القوّة الاقتصادية والسياسية النابعة من الاقتصاد الجديد.

لا شك بأنّ للتقنيات الجديدة فضلاً في تحقيق قفزات إلى الأمام في النظرية العلمية، لكن تطوّرها يأتي على خلفية متطلّبات جيوسياسية أو اقتصادية، كالحاجات العسكرية في الحروب، وتطوّر نماذج الاستهلاك في السوق. ويمكن أن نضرب مثالاً بالتقدّم التكنولوجي أثناء الحرب العالمية الثانية، وانعكاسه على العلوم. فالجيولوجيون عكفوا على مشروعات وثيقة الصلة بالحروب البحرية، ما أحدث تطوراً هائلاً في تكنولوجيا الاستشعار البحري وتحليل قاع المحيطات. وقد ساعد هذا الأمر على حسم جدالات بشأن نظريات عمليّة كانت موضع جدل كنظرية الزحزحة القارية (غريبين؛ 175؛ 2012).

ولا يقف الأمر عند تبعية العلوم للتكنولوجيا، بل تُضاف إليها التبعية للسلطات التي تخلقها التكنولوجيا ولمؤسسات السلطة عموماً. فالمؤسسات تتحكّم بالقسم الأكبر من البحوث لتقارن مثلاً بين البحوث الاقتصادية التي تُنتج لمصلحة صندوق النقد الدولي، والسياسية التي تُعدّ لمصلحة وكالات الأمن القومي. وبين ما يُنتج من أبحاث لمصلحة الجامعات والمعاهد الأكاديمية بالاستقلال عن البرامج الحكومية والمشاريع التي تديرها الشركات والكارتيلات الاقتصادية العالمية.

تُعطل تبعية العلوم الإنسانية والاجتماعية لعلوم التجريب والثورات التكنولوجية قدرتها على إطلاق ثورات موازية للثورات العلمية، وهو أمر لا بدّ منه للانخراط في عمليّة الضبط المتبادل بين المجالات العلمية المختلفة، ولجعل التطوّر البشري متّسماً بالحدّ الضروري من التوازن والاستقرار. وسنلاحظ هنا أن سطوة التكنولوجيا المرتبطة بالسوق أو بالهيمنة أو بالمصالح السياسية، يصعب مقاومتها مجتمعيّاً ما لم يصاحب تطوّرها، تطوّر مماثل في العلوم غير التجريبية.

ولم يكن الأمر على هذا النحو دائماً، ففي السابق كانت مراكز الأبحاث والمعامل والمختبرات في الشركات الكبرى شبيهة بتلك الموجودة في الجامعات، أي كانت تنطلق من حاجات تظنّها مهمّة للمجتمع، أما الآن فكلّ شيء يبدأ بما تفضّله السوق. ولأنّ ما تملكه الشركات الكبرى من رأس مال وخبرة يفوق ما يملكه الآخرون كالجامعات والمعاهد الأكاديمية، فسيكون بمقدورها وضع اليد على أولويات البحث بشقيه النظري والتطبيقي، وترتيبها كما يشاء القائمون عليها.

البحوث الأساسية بخلاف ذلك يصعب إخضاعها للسوق، أو ربطها بمصالح سلطوية أو مادية مباشرة، ولا يمكن للمشتغلين في هذا الحقل وضع توقّعات محدّدة لما ستُفضي إليه أعمالهم من نتائج. ففي المراحل المبكرة للعلم وُجدت مشاريع البحث النظري بسبب رغبة تساور العلماء إلى دفع حدود المعرفة إلى أقصى حدّ ممكن في الفضاءات المعرفية غير المستكشفة، وليس تلبية لنداء خارجي مصدره السوق أو السلطة، وهذا يحيلنا إلى وجه من وجوه الشبه بين ما يدور في عقل باحث وبين ما يختلج في وجدان أديب أو خيال فنان.

إصلاح السياسات

اعتاد كثير من الاقتصاديين، على الاستخفاف بسياسات الأمن الغذائي أو الطاقوي، بدعوى أن اللجوء إلى البلدان الأخرى يسيرّ في عالم معولم. لكنهم لم يعوا أن الحدود ستستعيد مجدها في الظروف الطارئة. كانت أزمة فيروس كورونا تذكيراً قوياً بأن الوحدة السياسية والاقتصادية الأساسية لا تزال الدولة القوميّة، وهذه عادت إلى ترمّمَها القديم في التمسكّ من دون هوادة بما تملكه من معدّات ومنتجات طبيّة للوقاية في مواجهة الخطر.

لقد أقمنا سلاسل إنتاج طويلة لخفض الكلفة، مفترضين دوام الانفتاح بين الدول. كان علينا تعلم دروس الأزمة المالية عام 2008، إذ لولا عمليات الإنقاذ الحكومية الضخمة، لحدث ضررٌ أشمل وأكثر إيلاماً. لقد أغرانا الإنقاذ ذو الكلفة الباهظة بتجاهل العبر التي مرت على ما يبدو مرور الكرام فوق رؤوسنا.

إنّ أيّ نظام اقتصادي نعتزم بناءه بعد هذا الوباء، يجب أن يتحلّى ببُعد النظر والمرونة في الأجل الطويل، وأن يأخذ في الاعتبار أن العولمة الاقتصادية تجاوزت كثيراً العولمة السياسية، أي إن المصالح السياسة أقلّ تشابكاً بين الدول مقارنة بالتشابك بين المصالح الاقتصادية، بل إنها قادرة على تعطيلها.

وإلى جانب ذلك، إنّ مبرر وجود الحكومات لا ينحصر في إدارة الأزمات أو معالجتها، بل يتعداه إلى تسليط الضوء على المخاطر المستقبلية، واتّخاذ إجراءات استباقية تجاهها. ولا يمكن الاستسلام للوضع الحالي، الذي تسيطر فيه السياسات الليبرالية على عقول متّخذي القرار، وهو ما من شأنه إضعاف الأمن الحيوي للمجتمعات، وتحريك النزاعات وشدّ مستويات الرفاه نحو الأسفل، ومنع العلوم الإنسانية والاجتماعية والدقيقة من القيام بدورها في هذا المجال. والقرينة على ذلك، هي استسهال الدول خلق سيولة نقدية جديدة بدلاً من إعادة توزيع جريئة للثروة والمداخيل، وتغذية الوهم القائل بأنّ المصارف المركزية تستطيع التصرف «برشاقة وجرأة وإبداع» في الأوقات العصيبة. وعلى نحو أفضل مما تفعله الحكومات، وإنها خطّ دفاع قوي ضدّ الأزمات الاقتصادية والمالية.

الخلاصة

أبرزت الكوارث وآخرها جائحة كورونا، أن أزمة العلوم التي هي في صلب أزماتنا الكبرى، تعبّر عنها وجوه متعدّدة من الاختلالات والفشل، وعقبات تبطئ مضيّها قدماً إلى الأمام، وهذا من شأنه أن يعرقل تدفّق الإنجازات العملية، أو ينحرف بها عن جادتها الصحيحة.

إنّ أول ما يحضرنا في تحليل أزمة العلوم هذه، اضطراب التوازن بين العلوم الثلاثة الطبيعية والإنسانية والاجتماعية/الاقتصادية، واختلاله ثانياً بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية التي باتت بيدها زمام المبادرة، وفشل العلوم الاجتماعية والإنسانية ثالثاً في المساعدة على تحقيق التكيّف الاجتماعي مع الموجات التكنولوجية المتواترة والتي خلّفت وراءها انحناءات في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتلوح في أفق الأزمات رابعاً، التبعية المتزايدة في مشاريع البحث العلمي للتمويل والبيروقراطيات الحكومية والشركات الضخمة التي انتقل الولاء إليها بدلاً من المؤسسات والمعاهد الأكاديمية والجامعية الأم، ويزداد إلى جانبها خضوع أجندات البحث العلمي ومواضيعه لمتطلّبات الصراع والحروب والمشاريع العسكرية.

أما العقبات التي تعرقل النمو التكاملي للعلوم، سواء أتى ذلك على شكل ثورات أو كان تراكميّاً مطّرداً، فتُعزى غالبيتها إلى قوّة المجاميع العلمية ورسوخ النماذج الإرشادية وانغلاقها على نفسها، ما يصعّب مرور النظريات الجديدة. وغالباً ما تكون فترات الانتظار بين انعطافة علميّة وأخرى، طويلة جداً في العلوم الإنسانية والاجتماعية مقارنة بالعلوم الطبيعية.

وقد تُعزى العثرات المزروعة في طريق العلم إلى الاقتصاد السياسي لتمويل الأبحاث، أو إلى سوسيولوجيا العلم التي تعكسها الانقسامات غير المبرّرة في مجتمع البحث العلمي والمنافسة غير النزيهة بين باحثيه. وقد ظهر واضحاً بدلالة الجائحة وغيرها من الكوارث، أن قوانين السوق لا تصلح لحلّ مشكلة الإنتاج العلمي على المدى الطويل لانحيازها إلى تلبية الحاجات المباشرة، وضعف قدرتها على التقاط الطلب الاجتماعي الذي لا تعبّر عنه مؤشّرات السوق، مثل التعامل الاستباقي مع الكوارث.

تبدأ رحلة الخروج من الأزمة بإعطاء قيمة متساوية للعلوم وتحقيق التكامل في ما بينها، وانتزاع زمام القيادة من يد التكنولوجيا المحكومة لمجتمع الاستهلاك أو المنشئة له. وبذلك تصبح الحداثة التي تسير عليها العلوم نحو المستقبل أكثر رحابة، ولديها ما يكفي من السعة لاستيعاب جميع المسارات الممكنة والضرورية. ولا نعود مضطرين، والحال هذه، إلى المفاضلة مثلاً بين تطوير تكنولوجيا الاتصالات أو زيادة جهوزيتنا لمواجهة الجوائح، أو إقامة أنظمة مبكرة لرصد الكوارث والمعالجة الاستباقية لها، كما لا نكون ملزمين مثلاً بتطوير دراسات الاقتصاد الجزئي على حساب أبحاث التنمية التي تعطّل نموها تقريباً في الربع الثالث من القرن الماضي. إنّنا بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى نهضة معرفية موازية أو حتى مقابلة للثورات التكنولوجية، لكبح جماحها ولإعادة العلوم النظرية والأبحاث الأساسية إلى المنصة الرئيسيّة للمجتمعات، أو بعبارة أخرى، لا مناص من إخضاع العلوم ولا سيما التطبيقية منها، لمتطلبات التقدم الاجتماعي وللسياق التاريخي لنمو الحضارة الإنسانية، وهذا يحتاج إلى فلسفة سياسية جديدة ذات وظيفتين تحليلية في مجال التفسير والتأويل، وتأسيسية في مجال إيجاد البدائل. وهذه هي المهمة التي لا مناص منها لبناء مجتمع جديد، متوازن ومستقر، عابر للتكنولوجيا الرقمية بالخصوص، وقادر على مواجهة ما ينتظرنا من أزمات وكوارث وفوضى، باقل الخسائر وادنى الأثمان.

> لا يمكن الاستسلام للوضع الحالي، الذي تسيطر فيه السياسات الليبرالية على عقول متّخذي القرار، وهو ما من شأنه إضعاف الأمن الحيوي للمجتمعات، وتحريك النزاعات وشدّ مستويات الرفاه نحو الأسفل، والاجتماعية والدقيقة من القيام بدورها في هذا المجال. والقرينة على ذلك، هي استسهال الدول خلق سيولة نقدية جديدة بدلاً من إعادة توزيع جريئة للثروة والمداخيل، وتغذية الوهم القائل بأنّ المصارف المركزية تستطيع التصرف «برشاقة وجرأة وإبداع» في الأوقات العصيبة. وعلى نحو أفضل مما تفعله الحكومات، وإنها خطّ دفاع قوي ضدّ الأزمات الاقتصادية والمالية.

انجل بوليغان - المكسيك

مقتطف من ورقة عمل نُشرت كاملة في مجلة الاستغراب الفصلية (العدد 20 - صيف 2020).

* رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وأستاذ جامعي

جان كريغيل يقترح سياسات بديلة للتعامل مع الوباء

- الصمود بدلاً من النقود
- تعليق المعاملات المصرفية

من وجهة نظر «نيو كينزية» يتطرّق «كينز تحدّث بالفعل عن الاستجابة الطبيعية في حالات كهذه قائمة على الافتراض بأن الغد سيكون مثل اليوم، أي العودة إلى أمر تعرفه. هذا ما حدث. كان الرد الرسمي «لا داعي للذعر، فنحن نعلم أنه تمت السيطرة على السارس وفيروس كورونا في نهاية المطاف، لذلك لا داعي للقلق كثيراً». باختصار، كان اول عمل تجاري، هو منع الذعر. وهو أمر كان، خارج الصين، سهلاً للغاية في ظلّ غياب دليل حقيقي على وجود الفيروس قبل شباط.

منذ ذلك الوقت، جرى التعامل مع الأزمة من خلال سياسات تقليدية تستهدف العرض والطلب. فسارعت المصارف المركزية إلى خفض معدلات الفوائد حتى وصلت إلى الصفر وسلبية أحياناً، كما ضُخّت الأموال عبر إعادة شراء سندات الخزينة. والحكومة أصدرت حزم دعم تستهدف الطلب من جهة من خلال منح أموال للمواطنين، والعرض من جهة أخرى من خلال دعم الشركات عبر إعفاءات ضريبية ودعم مباشر حتى لا يضطروا لصرف العمال أو الإقفال كلياً.

يرى كريغيل أن هذه السياسات أثبتت فشلها. «فالتعافي الجزئي الذي شهدته اقتصادات هذه البلدان كان نتيجة إعادة الفتح التي حدثت تدريجياً مع بداية فصل الصيف، وقد جاء هذا الأمر على حساب القطاعات الصحية في هذه البلدان التي عادت لتشهد مجدّداً موجات انتشار جديدة للفيروس أشرس من السابقة. ها نحن نشهد العودة إلى إجراءات الإقفال في معظم هذه البلدان، لا سيما في أوروبا، الأمر الذي سينعكس على الاقتصاد مجدداً».

إذا ما كان يجب القيام به هو أمر مختلف بحسب كريغيل. كان يجب التأكّد من أن الجميع لديه القدرة على إدارة عملية النجاة من الفيروس من خلال الحجر الصحي في المنزل. كان ضرورياً تطبيق حزم التحفيز الحكومية بطريقة عادلة حتى لا تزداد سوءاً فجوة انعدام المساواة في الدخل والثروة». يتطلّب هذا الأمر آليات استجابة مختلفة عن تلك المعتمدة أيام الكساد العظيم في الثلاثينيات: «تعزيز الثقة بأنه يمكن التغلّب على الوباء». بمعنى آخر، يجب خلق إحساس بالأمن والأمان ومسار واضح للخروج من خطر المرض والبطالة لمكافحة الخوف وعدم اليقين من فقدان الوظيفة. كيف يمكن أن يتم ذلك؟ من الواضح أنّ الإغلاق يعني عدم العمل، وعدم العمل يعني عدم وجود طلب على العمالة، والبقاء في المنزل يعني أن ليس لديك إمكانية إنفاق الكثير. ما كان مطلوباً هو ضمان البقاء على قيد الحياة، وليس ضمان الدخل. إذا بقي الجميع في المنزل، حتى لو فقدوا وظائفهم، فسيكون لديهم ما يكفي من الطعام والبقاء على قيد الحياة من دون خوف من القيود التي تلي فقدان الدخل. الولايات المتحدة لديها نظام الحدّ الأدنى من إعانات البطالة والدعم الغذائي المقدّم من الدولة لتوفير الأمن الغذائي للأسر منخفضة الدخل. «كان أحد الاحتمالات هو دعم دخل الجميع من خلال توسيع هذه البرامج لتشمل كل شخص مصنّف على أنه خاضع للإغلاق. جوهر الإغلاق يعني تعليق آلية السوق وسوق العمل وسوق الاستهلاك والنشاط العام. إن توفير تحويلات نقدية يتطلب المشاركة في السوق؛ إذا السوق لم تكن موجودة، فلن تعمل. يجب توفير الدعم من قبل منظمة مركزية - من قبل الحكومة».

لذا يقترح كريغيل مجموعة من الإجراءات البديلة. بعضها مجرّب سابقاً، ولكنها كلّها يعني أن هناك أزمة استثنائية ويجب التعامل معها بشكل استثنائي على قاعدة «النجاة»:

- يجب خلق مؤسسة تُعنى بتوزيع الطعام على كل الناس وتتأكد من أن كلّ فرد يحظى بما يكفيه من الأكل، وتقوم بإعادة تشكيل قطاع خدمات الأكل ليصبح قطاع توزيع. هناك تجربة سابقة ناجحة في هذا المجال: تجربة هيربيرت هوفر الذي ذهب إلى بلجيكا في الحرب العالمية الأولى وألّف جمعية تُعنى بتوزيع الأكل على الشعب البلجيكي بعدما توقّف الاقتصاد كلياً في ذلك البلد المحتلّ من ألمانيا آنذاك، ولم يعد قادراً على استيراد الأكل (وكان يشكّل الأكل المستورد ثلاثة أرباع الاستهلاك الغذائي). تكلّلت عمليته بالنجاح، ما يعني أن الفكرة قابلة للتطبيق وهي أفضل من إرسال 1200 دولار لكل فرد في البلد ليستهلك بضائع غير موجودة.

> على الجميع الاعتراف بأنّ هذه الأزمة استثنائية وأن «المنطق» السائد لم يعُد ينفع، بل يُعدّ توزيع الخسائر الحتمية واجباً وإلّا ستكون النتائج وخيمة

- كل دخل هو في المقابل إنفاق. فالإنتاج يخلق مداخيل وزيادة في الإنفاق الاستهلاكي. وفي هذه المعادلة لا منفعة من استهداف عنصر واحد منها من دون البقية. ففي حال كان أحد هذه العناصر متعطّلاً، فإن استهداف أي عنصر آخر لن يغير شيئاً. والعنصر المعطّل في هذه الحالة هو الإنتاج بسبب الإقفال. وإذا كانت الشركات لا تنتج فلا نفع من إرسال رزم دعم لها، إذ لا كلفة لإنتاج لديها وهي ليست بحاجة لدفع الأجور للعاملين لأن الحكومة تتكفّل بتأمين الحاجات الأساسية للجميع.

- الأكلاف الثابتة على الأفراد تبقى على كاهل المواطن حتى في حالة الإقفال، مثل الإيجارات وأقساط الديون الإسكانية. هذه الأكلاف ليست بحاجة لدعم مالي من الحكومة، بل يمكن تعليقها لأن المالكين عليهم أن يتحمّلوا كلفة الإقفال أيضاً كما يتحمّلها الفرد. الإقفال الناجح يتطلّب أن تحصل كل وحدة اقتصادية على الحدّ الأدنى من المداخيل والأكلاف. ما يعني أن على الجميع المشاركة في الخسارة.

- يجب تعليق كل التعاملات المالية خلال الإقفال، وخصوصاً التعاملات المصرفية بما فيها سداد الديون وخدمتها من أجل تفادي ارتفاع معدلات الديون التي لن تسدّد بطبيعة الحال في هذه الفترة، وهذا الأمر يشمل فترة التعافي بعد الإقفال حتى لا يخلق مشاكل مالية كبيرة مثل عدم القدرة على السداد.

- على الجميع الاعتراف بأنّ هذه الأزمة هي أزمة استثنائية، وعليهم أن يتفهّموا أن «المنطق» الذي كان سائداً قبلها لم يعد ينفع، وأن توزيع الخسائر الحتمية واجب، وإلّا ستكون النتائج وخيمة. فالعودة إلى الحياة الطبيعية تتطلّب وقتاً طويلاً فيما على الحكومات أن تكون مسؤولة عن صمود كل أفراد شعبها لا سيما الفئات الأفقر.

مقال

ما يحتاجه لبنان *

جورج قرم **

يجب أن يكون الانفجار الهائل في آب والذي دمر أجزاءً من بيروت، بمثابة جرس إنذار لقادة لبنان. لكن ليس هناك ما يشير إلى أن النخبة السياسية الطائفية الفاسدة ستجعل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في أمس الحاجة إليها.

تأسيس استعماري

في القرن التاسع عشر اكتسب لبنان مكانته المأساوية كـ«منطقة عازلة» للسيادة النظامية بين القوى الكبرى. في عام 1833، احتلّت قوات ابراهيم باشا – نجل محمد علي والي مصر الذي أعلن معارضته للسلطان العثماني بعدما كان تابعاً له – لبنان. البريطانيون تعاملوا مع الأمر بطريقة مختلفة وأرغموا فرنسا على ممارسة الضغوط على حليفها الحاكم المصري لسحب قوات ابنه من الجبال اللبنانية عام 1840. هكذا اعتقدت القوى الاستعمارية الخمس (فرنسا وإيطاليا وبروسيا والنمسا وإنكلترا) أن طموحات محمد علي لإسقاط النظام الملكي العثماني واستبداله، غير مقبولة.

في هذا السياق من الصراع على النفوذ بين الأوروبيين حول مستقبل الإمبراطورية العثمانية التي وصفتها الدبلوماسية الروسية بـ«الرجل المريض»، اندلع العديد من المشاكل الدموية بين الفلاحين الموارنة والدروز لأول مرة في تاريخ الجبل اللبناني. جاءت هذه الاشتباكات كنتيجة مباشرة للتنافس الإمبريالي الفرنسي البريطاني الذي يركّز على هذه الأرض، ويدمر بمناوراته وتلاعباته، التعايش الكبير القائم منذ قرون في منطقة الشوف بين الطائفتين الدرزية والمارونية. من صلب هذا التعايش ظهرت شخصية فخر الدين الثاني التي حكمت إمارة الجبل من 1590 إلى 1635. وسعياً إلى التحرر من الحكم العثماني، لا سيما من خلال إقامة علاقات مع توسكانا الإيطالية، كان على الأمير أن يواجه عدّة حملات عسكرية بقيادة قوات الباب العالي. قبض عليه العثمانيون وأعدموه بقطع رأسه في القسطنطينية (اسطنبول الآن).

في عام 1860، تفاقمت الاشتباكات بين الدروز المدعومين من الجيش العثماني وبين المسيحيين، وامتدت إلى سهل البقاع. آنذاك، قرّرت فرنسا في عهد نابليون الثالث، التدخّل وأنزلت قواتها على الساحل اللبناني. ثم اتفقت القوى الأوروبية الخمس والإمبراطورية العثمانية على تقليص مساحة لبنان. ففي مقابل «لبنان الصغير»، ستعلن السلطات الفرنسية بالوكالة، «لبنان الكبير» في 1 أيلول 1920. هذا البلد الذي يغطي مساحة 10,452 كيلومتر مربع، لن يتوقف عن رؤية مصيره مرتبطاً بالمنافسات الإمبريالية الأوروبية، حتى «الغربية» إذا شملنا الولايات المتحدة التي صارت بعد الحرب العالمية الثانية القوة المهيمنة في «العالم الحرّ»، والتي تعمل على تعبئة الأديان التوحيدية الثلاث لمواجهة قوة الاتحاد السوفيتي.

التفكّك الاجتماعي والاقتصادي

خلال فترة الانتداب الفرنسي (1920-1943)، صدر قرار عن المفوض السامي عام 1936 أدّى إلى مأسسة المجتمع الديني في لبنان، على أن يؤسَّس نظام مدني لمن هم لا ينتمون إلى هذه المؤسسات. هذه الحالة المدنية لم تنشأ بعد.

بوصفه «منطقة عازلة» معرضة لتأثيرات عدائية في كثير من الأحيان، واجه لبنان دائماً، صعوبة في تحديد نفسه والتغلب على تناقضاته الخاصة. في عام 1949، نشر جورج نقاش (1904-1972)، أحد كبار الصحافيين اللبنانيين ومؤسس «أوريان لو جور» افتتاحية مدوية نقلته إلى السجن. «لا الغرب ولا التعريب»: لقد أبرم المسيحيون والإسلام تحالفاً في رفض مزدوج (لاعتماد الميثاق الوطني في تشرين الثاني 1943 الذي كان بمثابة حلّ وسط غير مكتوب). وهو تساءل عن نوع الوحدة التي يمكن استخلاصها من مثل هذه الصيغة؟ «ما لا يريده نصف اللبنانيين يمكنك رؤيته جيداً. ما لا يريده النصف الآخر، يمكننا رؤيته جيداً. لكن ما يريده النصفان هو ما لا نراه. (...) الدولة ليست مجموع عاجزين - لاءان (مثنى لاء واحدة) لا تصنعان وطناً».

لاحقاً، سيصبح جورج النقاش من أشد المعجبين باللواء فؤاد شهاب (1902-1973)، القائد العام للجيش اللبناني، ثم رئيس الجمهورية اللبنانية بين عامي 1958 و1964. كان المؤسّس الحقيقي للدولة اللبنانية. أجرى عدداً كبيراً من الإصلاحات بمشورة مستنيرة من الكاهن الدومينيكي والخبير الاقتصادي ومؤسس المعهد الدولي للبحث والتدريب والتعليم والتنمية (إرفد) لويس جوسبه ليبريت (1897-1966). طلب شهاب منه إجراء دراسة اجتماعية اقتصادية حول مستويات المعيشة في مختلف المناطق اللبنانية بين عامي 1960 و1964. فأجرى مسحاً شاملاً كشف عن تفاوتات اجتماعية كبيرة جداً، وعن تركيز هائل للثروات بين أقلية صغيرة من اللبنانيين على عكس جيوب الفقر المدقع في المناطق الريفية الطرفية من البلاد.

وفي محاضرة بعنوان «لبنان عند المنعطفات» ألقيت في عام 1962، حذر الخبير الاقتصادي اللبنانيين من استمرار هذه الفوارق التي قد تؤدي إلى انهيار بلدهم. حدث هذا التفكك فعلياً منذ عام 1975 في إطار اشتعال عام للعنف بين الأحزاب السياسية «المسيحية»، ولا سيما حزب الكتائب الذي أنشأه بيار الجميل، و«الحركة الوطنية اللبنانية».

غالباً ما أشار فؤاد شهاب إلى من يسميهم «صنّاع الجبن» - بعبارة أخرى؛ السياسيون عديمو الضمير الذين حاولوا إعادة تنظيم الدولة. دولياً، بنى الرئيس سياسته الخارجية من خلال علاقات جيدة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وهذا لا يمكن إلّا أن يؤدي إلى تفاقم غضب برجوازية الأعمال المسيحية التي رأت في الرأس والشيطان العربي والاشتراكي، الشيطان بنفسه. وفي مواجهة زخم الإصلاح والرغبة الرئاسية في بناء دولة قوية، تم تلخيص شعار الأوساط المسيحية المحافظة في شعار غير دقيق للغاية، على أساسه «قوة لبنان تكمن في ضعفه». من جانبها، طالبت البرجوازية المسلمة بمزيد من الحقوق في الجمهورية المستقلة الجديدة ودعمت بشكل عام الحركات الفلسطينية المسلحة للضغط على البرجوازية المسيحية المتعنتة.

يستحق أن يُذكر معاصرٌ آخر لفؤاد شهاب بسبب صحّة رؤيته. هو ميشال شيحا (1891-1954) المصرفي وبطل الليبرالية الاقتصادية. فقد كان مدافعاً قوياً عن التنوّع المجتمعي، وهو حذّر مبكراً من المخاطر التي يواجهها لبنان نتيجة للسياسات الإسرائيلية تجاه لبنان والفلسطينيين. لا تزال مقالاته عن فلسطين تحفة من الوضوح والاستبصار. هو أدرك بالفعل الصراع الوجودي بين إسرائيل المبنية على التفرّد المجتمعي، وبين لبنان المبني بالعكس، على إدارة التعددية.

لكن في بعض الأوساط المارونية الهامشية، ظهرت فكرة أنه إذا كان لليهود في فلسطين دولتهم، فلماذا لا يكون للمسيحيين دولتهم؟ المسيحيون واليهود أقلية لماذا لا يتّحدون ضد الأغلبية المسلمة؟ وجهة النظر هذه ردّدت، من دون علمها، صدى أدبيات إسرائيلية كاملة تدعو إلى زعزعة استقرار لبنان وضرورة تقسيم البلاد بين المسيحيين والمسلمين. نعرف ما حدث بعد ذلك من اجتياحات إسرائيل في عامي 1978 و1982 ومجازر بحق المدنيين الفلسطينيين...

النظام الريعي بعد 1990

إن انتهاء دورة الحروب بين الطوائف عام 1990 لم يعالج لبنان من نقاط ضعفه الأصلية وعجزه عن بناء دولة. الأسوأ من ذلك، أن وصول رئيس الوزراء رفيق الحريري إلى السلطة عام 1992، وهو رجل أعمال محميّ من ملك المملكة العربية السعودية وبقي في منصبه حتى وفاته في هجوم عام 2005، أخذ البلاد نحو نظام اقتصادي ريعي كما لو أنه كانت لديه موارد كبيرة. كذلك وقّع لبنان اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد كبير من الدول، ما كان له انعكاسات سلبية على قدرات البلاد الإنتاجية والصناعية والزراعية. وأدّى نظام سعر الصرف الثابت الذي يربط الليرة اللبنانية بالدولار، والمستويات المرتفعة بشكل غير طبيعي لأسعار الفائدة على سندات الخزينة بالعملة المحلية، إلى تراكم غير صحي للديون بتلك العملة. قبل كل شيء، سهّل ذلك الإثراء السريع لطبقة الأثرياء في البلاد، الذين استدانوا بالدولار بأسعار فائدة منخفضة، ثم استثمروا بالليرة اللبنانية بعوائد عالية جداً.

خلال هذه الفترة، تمت مصادرة أجمل أجزاء العاصمة من سكانها لمصلحة شركة «سوليدير» التي حوّلت وسط المدينة الشهير إلى نسخة مبتذلة من مدن الخليج المصنوعة من الزجاج والفولاذ. خلال خمسة عشر عاماً، عانت بيروت التي دمّرتها سنوات عديدة من الحرب، من إبادة جماعية معمارية حقيقية كما يتّضح من بناء مسجد ضخم على الطراز التركي كسر الجمال المعماري السابق لقصر الشهداء.

اقتصاد معرض للتمزّق

كانت الإدارة «الحريرية» للاقتصاد اللبناني مسؤولة بشكل مباشر عن إضعافه. رغم أن معدّل النمو بلغ 7%، إلا أنه لم يصل أبداً إلى مستويات تتوافق مع فترة إعادة الإعمار بعد الحرب. ولم تولي الحكومة اهتماماً كبيراً بالعدالة الضريبية، بل خفضت معدلات ضريبة الدخل بشكل صادم فيما كان الوضع يتطلب فرض ضريبة خاصة على الثروات الكبيرة التي تم تحقيقها خلال الحرب. وبينما ازدهر قطاع العقارات، بدأ يواجه صعوبات مالية بسرعة كبيرة مع استنزاف مدخرات اللبنانيين بسبب أسعار الفائدة على الودائع المصرفية أو سندات الدين العام.

في عهد الحريري، شهد لبنان هجرة الشباب بمفردهم أو من خلال برنامج يضم آلاف المنح الدراسية للطلاب ما يفسر سبب استمرار شعبية رفيق الحريري بين جزء من الشباب.

لكن الاقتصاد اللبناني اليوم معرّض لخطر التمزق. إن التجميد الفعلي للودائع المصرفية، وهو إجراء غير دستوري تماماً، يشهد على وجود نظام «بانكوقراطية» فريد من نوعه في العالم ومخالف تماماً لحقوق الإنسان. وهي نتيجة إدارة كئيبة للقطاع المصرفي وللبنك المركزي اللبناني يديرها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة منذ نحو 30 عاماً بعد تعيينه في 1 آب 1993 بقرار من رفيق الحريري لأنه تمكّن من إدارة الثروة في بنك ميريل لينش التجاري.

لقد أدى انخفاض قيمة الليرة اللبنانية وتضاعف أسعار الصرف إلى تدمير جزء كبير من الطبقة الوسطى ودفع معدل الفقر إلى ما فوق 50% من السكان.

الطبقة السياسية التي تدير البلاد تنخرط باستمرار في مناورات مجتمعية. إنها تعيش محاصرة في فقاعة كما لو أن الاقتصاد يستمر في العمل بشكل طبيعي، متناسية وجود شعب يزداد فقراً وفقراً. من ناحية أخرى، ليس من المؤكد أن مطالب الإصلاح عبر صندوق النقد الدولي هي التي ستكون قادرة على تنظيف النشاط الاقتصادي وتنشيطه. تم بالفعل التخطيط لسلسلة من عمليات الخصخصة للمؤسسات العامة وبيع أراضي الدولة. يضاف إلى كل هذه المصائب الانفجار المزدوج الهائل الذي حدث في 4 آب الماضي، والذي دمر الأحياء الشرقية للعاصمة. لم تتعرّض أرض الأرز من قبل لكارثة بهذا الحجم.

> تنخرط الطبقة السياسية باستمرار في مناورات مجتمعية. إنها تعيش محاصرة في فقاعة كما لو أنّ الاقتصاد يستمر في العمل بشكل طبيعي، متناسية وجود شعب يزداد فقراً وفقراً. كما أنه ليس من المؤكّد أن مطالب الإصلاح عبر صندوق النقد الدولي هي التي ستكون قادرة على تنظيف النشاط الاقتصادي وتنشيطه

انجل بوليغان ـ المكسيك

* مقتطفات من مقال أوسع نشر في Le Monde Diplomatique

** باحث وكاتب لبناني عيّن وزيراً للمالية في الفترة ما بين 1998 و2000